



جامعة الجزائر 3



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي مطبق

العنوان :

تأثير ظاهرة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض الدول  
خلال الفترة (1990 - 2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

د / بن سليمان يحي

من إعداد الطالب :

حاشي بن سليم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	جنيدي مراد
مقررا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر "أ"	بن سليمان يحي
عضوا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	حنيش أحمد
عضوا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	طويطو محمد
عضوا	جامعة البويرة	أستاذ	حيدوشي عاشور
عضوا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	مغلاوي أمينة

25 أفريل 2026

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين

إلى زوجتي وأبني وكل إخوتي وأهلي الأحرار

إلى كل من له فضل علي من قريب أو بعيد

# تفكرات

الحمد لله أولا وأخرا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل

وأثقه بالشرح لكل من ساعدني في إتمامه سواء في جامعة الجزائر 3  
وأخص بالذكر أستاذي الكريم هبة بعب عيسى أو في جامعة الجلفة وأخص  
بالذكر زميلي ومهرفي الأستاذ بن سليمان يحي وأستاذي وأخي النوري  
طاهي وأستاذي بن خليفة طارق

والأساتذة الكرام الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا العمل

كما لا أنسى كل أساتذتي وكل من له فضل علي من قريب أو من بعيد  
وأدعو من الله أن يجزيهم خير الجزاء عني

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة ( الجزائر , تونس , المغرب , مصر ) خلال الفترة 1990-2022 , وهذا باستعمال نماذج بانل ومنهجية النحدر الذاتي للفجوات الزمنية المبطة (ARDL) , حيث وبعد الدراسة التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة باستعمال ادوات التحليل الاحصائي وبرنامج ( XLSTAT2016 ) قمنا بتقدير نموذج (ARDL) وإجراء مختلف الاختبارات الاحصائية و القياسية والتي بينت خلو هذا النموذج من مختلف المشاكل وهو صالح للتقدير وهذا باستعمال مجموعة من البرمجيات الاحصائية المعروفة (STATA15.1) و Eviews10 وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

-أن النموذج المناسب لعينة الدراسة هو نموذج الأثر العشوائي (MEA) كما أن التضخم وفقا لهذا النموذج متغير يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي, و قمنا بإثبات وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي وهذا بإجراء اختبار التكامل المشترك وهو اختبار KAO بين متغيرات الدراسة , و تبين أن نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean group) هو الأفضل وفق إختبار هوسمن.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي , التضخم , نماذج بانل PANEL, نموذج ARDL

## Abstract

This study aims to measure the impact of inflation on economic growth in selected countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Egypt) over the period 1990-2022. The analysis employs panel data models and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. After conducting a descriptive analytical study of the variables using statistical analysis tools and the XLSTAT 2016 software, we estimated the ARDL model and conducted various statistical and econometric tests, which indicated that the model is free from issues and suitable for estimation using well-known statistical software such as STATA 15.1 and Eviews 10. The study yielded the following findings.

"The study found that the **Random Effects Model (REM)** is the most appropriate for the sample. According to this model, inflation is a variable that exerts a negative impact on economic growth. Furthermore, we established the existence of a **long-term relationship** between inflation and economic growth by conducting the **Kao Cointegration Test** among the study variables. Finally, the **Hausman test** results indicated that the **Pooled Mean Group (PMG)** model is the most suitable for this estimation."

**Keywords:** Economic growth, inflation, panel models (PANEL), ARDL model

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	الاهداء
/	تشكرات
/	الملخص
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الاشكال
/	فهرس الجداول
/	فهرس الملاحق
أ- هـ	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول : الاطار النظري للتضخم</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية التضخم , قياسه وأنواعه .
03	المطلب الأول : ماهية التضخم
05	المطلب الثاني : طرق قياس التضخم
06	المطلب الثالث : أشكال التضخم
08	المبحث الثاني : مسببات التضخم والسياسات الاقتصادية لمعالجته .
08	المطلب الأول : مسببات التضخم
11	المطلب الثاني : آثار التضخم
13	المطلب الثالث : سياسات معالجة التضخم
18	المبحث الثالث : الإطار الفكري لظاهرة التضخم

18	المطلب الأول :مفهوم التضخم في النظرية الكمية للنقود
26	المطلب الثاني : ماهية التضخم في النظرية الكينزية
33	المطلب الثالث : التضخم في النظرية الهيكلية
34	المطلب الرابع : التضخم في النظرية النقدية الحديثة
41	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني :النمو في النظرية الاقتصادية</b>	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
44	المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي
46	المطلب الثاني: النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي
48	المطلب الثالث: أساليب قياس معدل النمو وأشكاله
50	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات الكلاسيكية
50	المطلب الأول: آراء آدم سميث حول النمو الاقتصادي (A.Smith) (1723-1790)
52	المطلب الثاني: تحليل أفكار ديفيد ريكاردو في النمو الاقتصادي (D. Ricardo) (1772-1823)
54	المطلب الثالث: آراء جوزيف شومبيتر حول النمو الاقتصادي (J.A.Shumpter) (1883-1950)
59	المبحث الثالث:النموالإقتصادي وفق النظريات النيوكلاسيكية (النظريات ذات النمو الخارجي)
59	المطلب الأول: آراء جون مينارد كينز (J.M.Keynes) (1883-1946)
61	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وفق نموذج هارود -دومار (Harrod - Domar)
68	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وفق نموذج روبرت سولو (R M Solow)

73	المبحث الرابع: تحليل النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من الداخل)
73	المطلب الأول: نشأة نظرية النمو النابع من الداخل، افتراضاتها ومصادرها
76	المطلب الثاني: نماذج النمو الحديثة
85	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث : التضخم والنمو الاقتصادي</b>	
87	تمهيد
88	المبحث الأول : تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية
88	المطلب الأول : النمو والتضخم عند الكلاسيك
89	المطلب الثاني : التضخم و النمو عند الكنزيون
91	المطلب الثالث : التضخم و النمو عند النقديين
92	المطلب الرابع : التضخم و النمو عند الكلاسيكيين الجدد
96	المطلب الخامس : التضخم و النمو عند الكنزيون الجدد
97	المطلب السادس: التضخم و النمو في ظل نظريات النمو الداخلي
99	المبحث الثاني : بعض الاسهامات البحثية السابقة التي تناولت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي
99	المطلب الأول : الاسهامات البحثية المحلية
104	المطلب الثاني : الاسهامات البحثية العربية
107	المطلب الثالث : الاسهامات البحثية الأجنبية
113	خلاصة الفصل
<b>الفصل الرابع : الدراسة القياسية لتأثير ظاهرة التضخم على النمو الاقتصادي</b>	
116	تمهيد

117	المبحث الأول: التحليل الوصفي لمعطيات عينة الدراسة
117	المطلب الأول : الدراسة الوصفية لحالة الجزائر
120	المطلب الثاني : الدراسة الوصفية لحالة تونس
123	المطلب الثالث : الدراسة الوصفية لحالة المغرب
126	المطلب الرابع : الدراسة الوصفية لحالة مصر
130	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي
130	المطلب الأول: عرض نماذج الدراسة
131	المطلب الثاني: اختيار النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة
136	المطلب الثالث : دراسة إستقرارية المتغيرات
138	المطلب الرابع : اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين
138	المطلب الخامس : إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات
143	خلاصة الفصل
145	الخاتمة
151	قائمة المراجع
157	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
100	نتائج تقدير النموذج	01
103	نتائج تقدير نموذج عتبة التضخم بانل ذو الانتقال السلس (PSTR)	02
105	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	03
107	نموذج تصحيح الخطأ	04
109	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS	05
110	مستويات تأثير التضخم على النمو	06
117	اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett	07
118	جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية	08
118	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في الجزائر	09
120	اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett	10
120	جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية	11
121	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في تونس	12
123	اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett	13
123	جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية	14
124	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في المغرب	15
126	اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett	16
126	جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية	17
127	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في مصر	18

131	نموذج التجانس الكلي	19
132	نموذج الأثر الثابت	20
133	نموذج الأثر العشوائي	21
134	نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى: المتغير التابع $LGDP_{it}$	22
135	إختبار هوسمن	23
137	نتائج إختبار جذر الوحدة للبانل	24
138	نتائج إختبار غرانجر	25
139	نتائج إختبار KAO للتكامل المشترك	26
140	تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG)	27
141	تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة (MG)	28
142	تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects)	29
142	جدول المفاضلة بين نماذج تقدير ( Panel ARDL )	30

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
20	تحديد مستوى السعر التوازني بواسطة الطلب وعرض النقود	01
21	تأثير التغير في السياسة النقدية	02
26	العلاقة بين مستوى الاسعار والطلب الكلي	03
27	منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي الكنزري	04
28	منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عموديا	05
29	علاقة منحنى فيليبس	06
31	وجهة النظر الكلاسيكية لمنحنى فيليبس	07
54	نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي	08
90	العلاقة بين التضخم والنمو عند الكنزريين	09
93	تأثير توبين	10
119	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في الجزائر	11
121	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في تونس	12
124	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في المغرب	13
127	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في مصر	14

# المقدمة

### تمهيد :

اكتسب موضوع التضخم أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة من طرف الباحثين نظرا لارتباطه بمؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث الارتفاع في الأسعار غالبا ما يضعف القدرة الشرائية للمؤسسات والأفراد كما له تأثيرات سلبية أخرى على أداء بعض القطاعات الأخرى وقد يؤثر كذلك على الاستثمارات الخارجية وكل هذه العوامل تتعكس سلبا على مستويات ميزان المدفوعات ، ولهذا تسعى كل الدول لمحاولة السيطرة على التضخم والمحافظة على مستوياته المنخفضة .

ورغم وجود العديد من الدراسات في هذا المجال إلا أن البحث في موضوع العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي يبقى غامضا وقد يختلف من دولة لأخرى نظرا لخصوصيات ومميزات إقتصاديات كل دولة ، فالتضخم إنطلاقا من هذا يعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الحكومات المتعاقبة نظرا لما له من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، فلقد سعى الباحثين الاقتصاديين إلى تحديد أهم مسببات التضخم والسياسات الاقتصادية الأمثل لمجابهته .

إن للتضخم كما ذكر سابقا آثار وأبعاد إقتصادية كبيرة فهو يؤثر على القوة الشرائية للنقود وهذا من خلال الإرتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى فقدان النقود جزءا من قوتها الشرائية ، كما يؤثر التضخم على مستويات الادخار بسبب إنفاق الأفراد دخولهم على الاستهلاك المباشر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من إرتفاع أسعارها مستقبلا فتفقد النقود مرة أخرى من وظيفتها كمخزن للقيمة وكل هذه الآثار تتعكس أيضا على حجم صادرات الدولة نظرا لارتفاع أسعار السلع محليا مما ينعكس سلبا على مستويات ميزان المدفوعات ويحدث عجزا فيه، ولهذا تلجأ البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة للحد من مستويات الطلب على النقود لما يحدثه التضخم من تفاوت في توزيع الدخل لأصحاب الثروات كما يسبب أضرار للعمال والموظفين لإنخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم كما يهدد هذا الاستقرار الاقتصادي فارتفاع الأسعار والأجور يؤدي إلى توجيه الموارد المالية لإنفاق الاستهلاكي بدلا من الأنشطة الانتاجية والاستثمارية والتي تمثل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي .

ولقد سعت الجزائر دائما إلى تحقيق إستقرار في مستوى الأسعار ورفع معدلات النمو الاقتصادي وهي طبعاً من الأولويات السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة بالرغم أن للسياسات التوسعية آثار إيجابية على

النمو الاقتصادي إلا أنه قد يترتب عنها في نفس الوقت إرتفاعا في معدلات التضخم ولقد أثير في هذا المجال جدلا كبيرا ونقاشا واسعا في موضوع البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم .

### الإشكالية الرئيسية :

إنطلاقا مما سبق ذكره يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة على النحو التالي :

إلى أي مدى يمكن لتغيرات معدلات التضخم أن تؤثر على مستويات الناتج المحلي الاجمالي لدول

عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2022 ؟

### الأسئلة الفرعية :

وللوصول إلى هدفنا في هذه الموضوع والامام الواسع بمحاور هذه الدراسة نطرح جملة من الأسئلة

### الفرعية التالية :

• مافهوم التضخم وكيف يتم قياسه ، أنواعه ، ما هي أسبابه وكيف يتم معالجته ؟ ، وكيف

فسرت مختلف النظريات الاقتصادية ظاهرة التضخم ؟

• ماهي أهم المعطيات التي تمثل واقع ظاهرة التضخم والنمو الاقتصادي بالنسبة لدول عينة

الدراسة؟

• هل تسبب معدلات التضخم مستويات الناتج المحلي الاجمالي ؟

• إلى أي مدى يمكن لمعدلات التضخم التأثير على مستويات الناتج المحلي الاجمالي في دول

عينة الدراسة. وهل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما؟

### فرضيات الدراسة :

للوصول إلى هدفنا في هذا الموضوع إعتدنا على مجموعة من الفرضيات الأساسية التالية :

• الفرضية الأولى : ثبات تأثير عوامل اقتصادية أخرى بخلاف التضخم على مستويات الناتج

المحلي الاجمالي

• الفرضية الثانية : هناك تأثير سلبي للتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في دول عينة

الدراسة

•الفرضية الثالثة : وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين التضخم وحجم الناتج لامحلي

الاجمالي

•الفرضية الرابعة : يعتبر نموذج الأثر العشوائي الأفضل في تفسير العلاقة بين التضخم

والناتج المحلي .

**أهداف الدراسة :**

نحاول في دراستنا لهذا الموضوع الوصول إلى الأهداف التالية :

- 1- محاولة تقديم مفهوم شامل وواضح لظاهرة التضخم وتحديد أهم العوامل المسببة له وكيفية مجابهته .
- 2- عرض أهم النظريات الاقتصادية المعروفة التي تناولت موضوع التضخم .
- 3- حاولت تقديم دراسة تحليلية وصفية شاملة عن واقع التضخم و الناتج المحلي بالنسبة لدول عينة الدراسة .
- 4- محاولة معرفة النموذج الأفضل في تفسير العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و قياس أثره عليه في دول عينة الدراسة .

**أهمية الموضوع :**

يعتبر موضوع التضخم والنمو الاقتصادي من المواضيع المهمة التي لاقى اهتمام الباحثين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة خاصة في ظل تطور النماذج القياسية الحديثة وأساليبها والبرامج الاحصائية المتعلقة بها ،

ونظرا للارتفاع غير المتزامن لمستويات الأسعار مع زيادة نمو الناتج مما خلق فجوة أثرت سلبا على هذا الأخير وجعلت التضخم من العوائق التي تقف في وجه النمو الاقتصادي، مما شجع هذا الأمر القيام بدراسات عديدة والبحث في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خاصة في مجال البيانات المقطعية العرضية (PANEL DATA) .

**أسباب ومبررات إختيار الموضوع :**

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية :

- رغم الأهمية الكبيرة التي يوليها موضوع التضخم والنمو الاقتصادي ، إلا أننا لاحظنا نقص في الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع خاصة إذا تعلق الأمر بدول عينة الدراسة .
- حاولت الاطلاع على واقع التضخم والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة ومعرفة أهم السياسات التي تنتهج في مجابهته خاصة إذا كان التضخم المستورد .
- نسعى من خلال هذا البحث اثناء مكتبة الكلية وقد تكون مقدمة لدراسات أخرى ، أو تمهيدا لموضوعات في مجالات متعددة متعلقة بهذا الموضوع .

### المنهج المتبع :

لوصول إلى أهدافنا الأساسية في هذا الموضوع إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المعطيات الممثلة للمتغيرين التضخم والنواتج المحلي الاجمالي في دول عينة الدراسة كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي خاصة نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ( Panel ARDL) وهذا من أجل تحديد طبيعة التأثير بين المتغيرين خلال فترة الدراسة 1990-2022 والخروج بمقدرات كمية تساعدنا على التحليل والفهم .

### تقسيمات البحث ومحتوياته :

من أجل الوصول إلى هدفنا في هذه الدراسة والالمام بجميع محاورها الأساسية قمنا بتقسيمها إلى أربع فصول يتناول الفصل الأول الاطار النظري للتضخم حيث يتضمن مفهوم التضخم ، قياسه وأنواعه، أسباب التضخم وأساليب معالجته والتحليل الفكري له ، أما الفصل الثاني فنتطرق إلى النمو في النظرية الاقتصادية حيث يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف أفكار الاقتصادية التي تناولتهاالنمو في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي (النظريات ذات النمو الخارجي) اضافة إلى النظريات الحديثة والنماذج الحديثة للنمو (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من الداخل)،بينما الفصل الثالث فقد تم التطرق فيه إلى العلاقة بين النمو والتضخم في النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، في حين تناول الفصل

الرابع الدراسة القياسية لتأثير ظاهرة التضخم على النمو الاقتصادي وفيه تم اجراء الدراسة الوصفية لمعطيات عينة الدراسة واجراء الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الإقتصادي .

# الفصل الأول:

الاطار النظري للتضخم

## تمهيد

اهتم الكثير من الباحثين الاقتصاديين حديثًا بموضوع التضخم، و هذا ابكونه ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات العالمية في وقتنا الحاضر، تعد هذه الظاهرة من المشكلات المعقدة، ذات الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدت التباينات الفلسفية إلى تضارب نظري حيالها، ومن ثمّ تنوع في السياسات الهادفة لاحتوائها أو القضاء عليها.

و سنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : ماهية التضخم , قياسه وأنواعه.
- ◊ المبحث الثاني : أسباب التضخم وأساليب معالجته .
- ◊ المبحث الثالث : التحليل الفكري لظاهرة التضخم .

## المبحث الأول : ماهية التضخم , قياسه وأنواعه .

يُعد التضخم أحد أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيداً وإثارة للجدل، نظراً لتعدد مفاهيمه وتداخل معانيه بين مدارس الفكر الاقتصادي والمالي؛ فهو لا يقتصر على كونه مجرد ارتفاع في الأسعار، بل يعكس اختلالات جوهرية في القوة الشرائية والتوازنات النقدية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على هذه المفاهيم المتنوعة لإزالة اللبس المحيط بالمصطلح، مع استعراض الأدوات والمنهجيات المعتمدة في حساب معدل التضخم لقياس أثره الفعلي. كما سنعمل على تصنيف أنواعه المختلفة بناءً على حدتها وأسبابها، مما يوفر رؤية شاملة تساعد في فهم طبيعة هذه الظاهرة وديناميكيته في الاقتصاد المعاصر.

## المطلب الأول: ماهية التضخم

هناك عدة تعريفات لظاهرة التضخم نذكر منها :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، و الناتج عن وجود فائض في الطلب على السلع و الخدمات أكثر مما هو معروض منها و ذلك خلال فترة زمنية معينة ، بمعنى آخر أن زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة تلك النقود أو القوة الشرائية لها يطلق عليه اسم التضخم إذا من التعريف السابق نلاحظ أنه قد ركز على ركنين أساسيين هما :<sup>1</sup>

1- أن التضخم يهتم بالمستوى العام للأسعار و الذي يعرف على أنه الوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع و الخدمات المستهلكة في وقت ما .

بمعنى أن هناك بعض الأسعار قد تنخفض و البعض الآخر قد يرتفع ، و لكن الشكل العام للأسعار هو الارتفاع .

2- أن الارتفاع في الأسعار يتصف بالارتفاع المستمر و المتواصل ، حيث أن الارتفاع المفاجيء و المؤقت أو الارتفاع لمرة واحدة ثم العودة للاستقرار أو الانخفاض لا يعتبر تضخماً بالمفهوم الاقتصادي ، كما أن ذلك الارتفاع المستمر يجب أن يكون ملموساً و محسوساً لدى أفراد المجتمع ، و هذا الأمر يمكن ادراكه من خلال انخفاض القوة الشرائية للنقود .

<sup>1</sup>سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل، عمان، الأردن، 2013، ص 195

ومنه فإن المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تتخفف معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة .<sup>1</sup>

و قد يقصد بالتضخم - كمصدر من مصادر إيرادات الدولة - أن تصدر هذه الدولة كميات متزايدة من النقود الورقية التي تغطي بها جانباً من نفقاتها العامة ، حيث لم تكف الموارد العادية لتغطيتها ، و يعني ذلك أن الموازنة العامة تحقق عجزاً بسبب عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتغطية النفقات العامة ، و هذا المعنى ينشغل به علم المالية العامة .

و قد يقصد بالتضخم ارتفاع متواصل في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي ، خاصة عند قرب وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الشامل للموارد الاقتصادية ، و يكون سبب التضخم أساساً هو التوسع في إصدار النقود و الائتمان و انسياب تيار النقد المصدر إلى الإنفاق النقدي ، و هذا المعنى ينشغل به علم الاقتصاد السياسي ، و لأن التوسع في إصدار النقود الورقية هو حيز الزاوية في المفهومين السابقين ، فإن ذلك يعني تكاملهما ، خاصة و أن المالية العامة جزء من كل هو الاقتصاد .

و مع ذلك فإن الجانب النقدي لا يكفي لتحديد مفهوم التضخم ، لأنه قد يحدث نتيجة لنقص السلع أو لعوامل نفسية أو اجتماعية .

و تركز الاتجاهات الحديثة على ارتفاع مستوى الأسعار بسرعة الأمر الذي تتخفف معه قيمة النقود ، بمعنى أن التضخم يمثل عملية ديناميكية سعودية للأسعار تتسم بالاستمرار الذاتي و ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض .

و مع هذا فإنه ليس من المحتم أن يتخذ التضخم مظهراً صريحاً يتمثل في الارتفاع المتواصل في الأسعار ، فقد يتوافر التضخم و يتعرض الاقتصاد لبعض آثاره ، و لكن في صورة مكبوتة و هو ما يسمى ( بالتضخم المكبوت ) .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمان وحري عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص 170

<sup>2</sup> عبد الرحيم بوادقي و محمد خالد الحريري، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق ، 2012 ، ص 188

## المطلب الثاني: طرق قياس التضخم

إن معدل التضخم يمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \left( \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \right) \times 100$$

و لرصد التغيرات التي تحدث في الأسعار صعودا و هبوطا و من ثم القدرة على قياس معدل التضخم ، لابد من توفر مؤشر رقمي قادر على ذلك ، و يميل الاقتصاديون إلى استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ( cost of living index ) لمؤشر يقيس تلك التغيرات في الأسعار و التي تمس حياة أغلب أفراد المجتمع .

و بشكل عام هناك طريقتين لقياس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة و هي :

### أولا : الرقم التجميعي البسيط للأسعار

و يعكس هذا الرقم نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع و الخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول على نفس المجموعة من السلع و الخدمات في سنة الأساس ، و كما تعرف سنة الأساس بأنها تلك السنة التي تكون خالية من التطورات و التقلبات الاقتصادية الحادة و التي قد تعطي نتائج غير واقعية للاقتصاد ، و لحساب الرقم التجميعي البسيط للأسعار نستخدم العلاقة التالية :

$$\text{الرقم التجميعي البسيط للأسعار} = \left( \frac{\text{مجموع أسعار السنة الحالية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \right) \times 100$$

و لكن هذا الرقم لا يبين الأهمية النسبية للسلع المستهلكة ، بمعنى أن هناك بعض السلع قد يرتفع سعرها و لكن لا تؤثر بشكل كبير على دخل الأفراد و ذلك نظرا لانخفاض حجم الانفاق عليها ، و من جهة أخرى فهناك بعض السلع يؤثر الارتفاع و الانخفاض في أسعارها و بشكل ملحوظ على دخل الأفراد ، لذلك يستخدم الرقم التجميعي النسبي للأسعار .

### ثانيا : الرقم التجميعي النسبي للأسعار :

فمن خلال هذا الرقم يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل سلعة و مقدار التغير النسبي في سعر كل سلعة و ذلك و فقا للعلاقة التالية :

الرقم التجميعي النسبي للأسعار =  $\frac{1}{4}$  ( سعر السلعة في السنة الحالية / سعر السلعة في السنة السابقة )  
 $100 \times ($

### المطلب الثالث : أشكال التضخم

للتضخم عدة أنواع نذكر منها :

**أولا :التضخم الأصيل** :أو الصحيح كما سماه اللورد كينز وهو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة له في الانتاج و لذلك فإن أثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل<sup>1</sup>, أي أنه ذلك التضخم الناشئ عن وجود زيادة في الانتاج أو العرض الكلي تقابل تلك الزيادة المتحققة في الطلب الكلي ، و هذا بدوره سينعكس على المستوى العام للأسعار حيث سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار حتى لو لم يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل .

**ثانيا :التضخم الزاحف**: و هو ذلك التضخم الذي ينتج زيادة الأسعار بشكل بطيء و معتدل ، أي بمعدل أقل من ( 15 % ) ، و يعتبر هذا النوع من التضخم مقبول لدى الاقتصاديون حيث أنه لا يشكل أي خطر على التوازن القتصادي و النشاط الاقتصادي ، و البعض يعرف ذلك التضخم بأنه التضخم الناتج عن زيادة القوة الشرائية بصفة دائمة و بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض السلع و عوامل الانتاج خاصة خدمات العمل .<sup>2</sup>

<sup>1</sup>اسماعيل عبد الرحمان وحرابي عريقات،مرجع سابق،ص 170

<sup>2</sup>سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سابق ، ص202

**ثالثا: التضخم المكبوت :** و هو التضخم الذي يمثل تلك الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق اتباع سياسات معينة تتمثل بفرض ضوابط و قيود تحد من الانفاق الكلي و تمنع الأسعار من الارتفاع ، في حين أن ذلك لا يمنع الأفراد عن جمع الموجودات النقدية و تحويلها إلى قوة شرائية كبيرة في وقت لاحق .

**رابعا : التضخم الجامح ( المفرط ) :** و هو ذلك التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا قد تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبيا ، و يرافق ذلك زيادة في سرعة التداول للنقود ، و انعدام الثقة في النقود من قبل الأفراد ، و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم نظرا لعدم قدرة الحكومة و السلطات النقدية من السيطرة عليه . و من الأمثلة على هذا النوع من التضخم ما حصل في ألمانيا عام 1921 و عام 1923 و كذلك ما حدث في البرازيل عام 1995 حيث تضاعفت الأسعار مئات المرات. و يتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة ستتبعها زيادة مماثلة في الأجور ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و خفض أرباح رجال الأعمال ، مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار ، و من ثم زيادة جديدة أخرى فزيادة أخرى ، و هكذا ... مما يعني وجود مطاردة مستمرة بين الزيادة في الأجور و كل زيادة في مستوى الأسعار ، مما يؤكد وجود دائرة مغلقة للتضخم .<sup>1</sup>

و مما يزيد من تأجيج هذا التضخم توسع السلطات النقدية في إصدار نقود جديدة ، أو نتيجة للتغير المستقل في التوقعات ، و الزيادة اللاحقة في عرض النقود ، و كذلك للنقص غير الطبيعي في عرض السلع ، في حالة عدم الاستقرار السياسي و العسكري ... لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أخطر أنواعه ، حيث ترتفع الأسباب بنسب " فلكية " متضاعفة آلاف المرات ، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة في هذه النقود التي تحرق الأصابع ، و من ثم محاولة التخلص منها ، بل و العودة إلى وسيلة المقايضة البدائية ، و التعاطي مع نقود أخرى ( الدولار مثلا في لبنان ) ، كوسيلة دفع و مستودع للقيمة .

<sup>1</sup>علي غزاوي و حازم البني،دراسات في الاقتصاد،المؤسسة الحديثة للكتاب،طرابلس،لبنان،1999،ص206

## المبحث الثاني : مسببات التضخم والسياسات الاقتصادية لمعالجته

تتعدد مسببات التضخم وتتشابك جذورها بين ضغوط الطلب المتزايد واختلالات تكاليف الإنتاج، مما يضع استقرار الاقتصاد الكلي أمام تحديات مستمرة. لذا، تسعى الدول جاهدة لتبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتكاملة، تراوح بين الأدوات النقدية والتدابير المالية، بهدف كبح جماح الأسعار واستعادة التوازنات النقدية. وفي هذا المبحث، سنستعرض أبرز الدوافع الكامنة وراء نشوء هذه الظاهرة، مع تحليل فعالية السياسات المقترحة لمحاصرتها والحد من تداعياتها.

### المطلب الأول : مسببات التضخم

أجمع الاقتصاديون على أن هناك أربعة أسباب لحدوث التضخم في الاقتصاد و هي على النحو التالي

1:

أولاً : **تضخم ناشئ عن التكاليف** : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة التكاليف التشغيلية في الشركات، سواء كانت صناعية أو غير صناعية، ويشمل ذلك رفع إدارات الشركات لرواتب وأجور العاملين، خاصة العاملين في المواقع الإنتاجية، وذلك استجابة لمطالبهم بزيادة الأجور مقابل الجهد المبذول

ثانياً : **تضخم ناشئ عن الطلب** : نشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب على النقود بينما يظل عرض السلع والخدمات ثابتاً، فارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ثالثاً : **تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الإقتصاد**: حتى في حالة زيادة الطلب بشكل مفرط أو عدم وجود تركيز اقتصادي، تظل الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض حتى عند تراجع الطلب.

رابعاً : **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى** : يحدث هذا عندما تمارس قوى خارجية ضغوطاً اقتصادية، كما حصل مع العراق وكوبا، حيث يؤدي الحصار الكامل إلى توقف

<sup>1</sup>وديع طولوس ، المدخل إلى الاقتصاد النقدي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2011، ص253

الاستيراد والتصدير، مما يزيد معدلات التضخم ويخفض قيمة العملة الوطنية، ويرفع الأسعار بشكل غير منطقي..

وللاقتصاديين نظريات مختلفة تحاول تفسير أسباب حدوث التضخم، و هناك عوامل كثيرة تساهم في التضخم ، و أحد الأسباب الدائمة الوجود هو الزيادة في عرض النقود المتداولة في الدولة مما يعمل على زيادة الأسعار .

و يحدث التضخم خلال كثير من الحروب و فترات إعادة البناء التي تعقب الحروب ، ففي مثل تلك الأوقات يعمل الاقتصاد بطاقته القصوى و يفوق حجم الطلب على السلع و الخدمات حجم ما هو معروض منها و يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار ومن هذه النظريات :

1. **النظرية الكمية:** تقول هذه النظرية إن التضخم يتأتى عندما يفوق الطلب على السلع و الخدمات الكمية المعروضة منها ، و يحدث مثل ذلك الوضع لأن عرض النقود يزداد بمعدل يفوق المعدل الذي به يتم إنتاج السلع و الخدمات ، فيتسبب الطلب الزائد في ارتفاع الأسعار و بذلك ينتج ما يسمى تضخم الطلب الساحب .

2. **النظرية الكينزية :** طورها الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز ، و هي تركز أيضا على الطلب الفائض سببا للتضخم . و يرى كينز أن الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات ينبغي أن يقابلها توسع في الإنتاج إلا أنه بعد أن يصل اقتصاد البلد طاقته القصوى لا يمكن التوسع في الإنتاج ، و إذا ما استمر الطلب على السلع و الخدمات في الزيادة ، فإن الأسعار ترتفع و يحدث التضخم ، في تلك الحالة يوصي كينز بزيادة الضرائب ، الشيء الذي سيققل من الطلب على السلع و الخدمات و يخفف الضغط على الأسعار .

3. **نظرية التكلفة الضاغطة :** عندما ترفع الشركات من أسعارها استجابة لارتفاع التكلفة ينجم عن ذلك تضخم التكلفة الضاغطة و عندها يطالب العمال بزيادة أجورهم للحاق بالأسعار المتصاعدة . و تنجم عن ذلك حركة لولبية للأجور و الأسعار. و إذا ما زادت الأجور و الأسعار بدون زيادة في الإنتاج ، يعجز المعروض من السلع و الخدمات عن مقابلة المطلوب منها . يحدث تضخم التكلفة الضاغطة أيضا عندما يتحكم عدد محدود من الشركات في المعروض من منتجات معينة ، فقد يكون هناك احتكار إذا تحكمت شركة واحدة في الصناعة كلها ، أما في احتكار

القلة فيقدم السلعة أو الخدمة عدد محدود من الشركات بحيث تستطيع أي شركة منها التأثير على السعر سواء أكان ذلك باتفاق بينها أم بدون اتفاق ، في مثل تلك الصناعة المحكومة يضطر المستهلكون للشراء من عدد قليل من المنتجين بأسعار تفرضها المنشآت المتحكمة ، لكن إذا كانت المنافسة شديدة ، فإن كل شركة تسعى إلى تقديم منتج أجود أو أرخص .

بالإضافة إلى ذلك يحدث تضخم التكلفة الضاغطة إذا كونت مجموعة من الشركات اتحاد المنتجين الذي يسلك سلوك شركة واحدة ، قد تحد التجمعات الاحتكارية من المعروض من منتج معين ، مثل النفط أو النحاس ، و ذلك لرفع الأسعار و جني أرباح أعلى و إذا كان ذلك المنتج يستخدم في إنتاج سلع أخرى ، سترتفع أسعار تلك السلع أيضا .

4. **نظرية التوقعات:** تقوم هذه النظرية على الاعتقاد القائل بأن الأسعار سترتفع ، فعندما

ترتفع الأسعار بمعدل معين يتوقع الناس أن تستمر في الارتفاع بذلك المعدل و ربما أعلى منه ، و يسعى كثير من العمال لاستباق الزيادة المتوقعة بطلب أجور أعلى و تفاوض بعض النقابات من أجل عقود تتضمن شروط السلم الدوار أو علاوة تكاليف المعيشة و تدعو مثل هذه إلى زيادة دورية في الأجور تلتزم التغيرات في مؤشر الأسعار ، و مثل هذه الزيادات تساهم في ارتفاع الأسعار أيضا

1.

<sup>1</sup> وديع طولوس ، مرجع سابق، ص253

## المطلب الثاني : آثار التضخم

ترك ظاهرة التضخم آثاراً متنوعة على الاقتصاد والمجتمع، من أهمها <sup>1</sup>:

### أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم :

يترتب على التضخم آثار اقتصادية منها ما يلي :

1- عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعلي للمستهلكين ، و قد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيدون طلبهم الحالي ، فترتفع الأسعار من جديد ، أو يتخلص الأفراد من النقود و يحلون محلها سلع استهلاك ، أما المنتجون فقد يزيدون من الإنتاج و يؤجلون البيع ، مما يساعد على ارتفاع الأسعار ، و ينتهي الأمر بقدان النقود لوظيفتها كأداة للمبادلة .

2- يؤدي التضخم إلى أن تفقد النقود وظيفته كمخزون للقيم و أداة للادخار ، و نتيجة لذلك يزيد الميل للاستهلاك ، و لهذا يقال إن التضخم يشجع على الادخار العيني ، و مع انخفاض الادخار النقدي ، فإن الأمر قد يؤدي إلى الادخار السلبي ، أي الاستدانة من المدخرات السابق تكوينها في فترات ما قبل التضخم الحاد .

3- توجيه الاستثمارات إلى غير صالح الاقتصاد الوطني ، ففي فترة الحروب مثلاً تزداد الأرباح النقدية بسبب ارتفاع الأسعار و يزيد حجم الطلب المدني و الحربي على الموارد المحدودة ، و تضطر الحكومة إلى فرض ضريبة أرباح استثنائية ، و حصيلتها تعتبر أرباحاً نقدية لا حقيقية ، و أقساط الأملاك المحتجزة لا تكفي لإحلال آلات جديدة . و من هنا فإن الأرباح المستقطعة بما فيها الضريبة لا تستطيع أن تحافظ على رؤوس الأموال ، و إنما هي بمثابة رأس المال ذاته إلى رجال الأعمال أنفسهم ، أو استخدامه لدفع الضريبة الاستثنائية .

### ثانياً: الآثار الاجتماعية للتضخم :

1- يؤدي التضخم إلى الإضرار ببعض الطبقات ، كما يؤدي إلى إفادة البعض الآخر .

<sup>1</sup> عبد الرحيم بوادقجي ومحمد خالد الحريري، مرجع سابق ، ص 194

فالتضخم يؤثر على مستويات الأسعار ، و بالتالي في الدخل الحقيقية ، مما يؤدي إلى الإضرار بأصحاب الدخل الثابتة كالموظفين و حملة السندات و أرباب المعاشات و الإعلانات و أصحاب ودائع التوفير ، و يزداد العبء الحقيقي كلما كانت مرونة الطلب لتلك الفئات على السلع المحلية و المستوردة قليلة ، أما حملة الأسهم و أرباب الصناعات و رجال الأعمال فإن دخولهم الحقيقية تزداد ، بنسبة تفوق الزيادة في مستويات الأسعار .

و تلك نتيجة خطيرة في اقتصاديات الدول النامية ، حيث تزداد الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية حدة مع زيادة التضخم .

2- و مع ازدياد التضخم حدة ، و زيادة تعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإن الدعم السلعي الحكومي ، رغم تزايد ، لن يجدي في محاولة إعادة التوازن الاجتماعي بين هذه الطبقات أو الفئات .

3- زيادة أجور العمالة زيادة كبيرة ، ثم تصبح هذه الزيادة من أحد عوامل التضخم الناشئ عن دفع النفقات من ذلك ارتفاع أجور الفئة الغنية في المجتمع .

4- التحول إلى أساليب فنية تستخدم رأس المال استخداما مكثفا ، رغم وجود أعداد كبيرة من السكان عاطلين عن العمل .

5- هجرة العمال إلى الخارج ، مما يترتب عليه أن تعاني القطاعات الإنتاجية من نقص ملحوظ في حجم القوى العاملة الملائمة ، مما يدفعها إلى زيادة معدلات الأجر النقدية للحفاظ على العمالة الراهنة .

6- تأثير التضخم على الدائن و المدين ، حيث يستفيد المدين المقترض بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للمبلغ المفترض مع ارتفاع الأسعار ، و يتضرر الدائن بسبب حصوله على مبلغ الدين بقيمة حقيقية منخفضة ، و ينطبق ذلك أيضا على مدخرات الأفراد ، حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات التضخم .

7- تأثير التضخم على أسعار الفائدة : نسمع كثيرا عن دول ترتفع فيها معدلات الفائدة ، و دول قد تهبط فيها الفائدة إلى معدلات منخفضة فكيف نفسر هذا ؟ هنا يجب التفريق بين معدل الفائدة الاسمي و الحقيقي .

و بالإضافة إلى ذلك ، فإن ثمة نتيجتين هامتين تترتبان على التضخم هما :

- 1- تفشي ظاهرة الفساد الإداري ، و انتشار الرشوة في السوق السوداء ، في محاولة لتصحيح العلاقات غير الصحيحة التي تتم في إطار التوزيع غير العادل للدخل الوطني .
- 2- تآكل ثروة الطبقة الوسطى التي تتجسد في شكل أصول مالية ، كشهادات الادخار و السندات المختلفة و ودائع التوفير و بوالص التأمين ذلك أن قيمتها تتآكل سنة بعد أخرى ، حيث لا يفلح سعر تلك الفائدة في تعويض هذه الخسارة ، مما يحفزها على أن تقوم بتهريب أموالها إلى الخارج .

### المطلب الثالث : سياسات معالجة التضخم

قام الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم بشكل مكثف نظراً للأضرار الكبيرة التي قد تلحق بالمجتمع، إذ يسبب التضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية ملموسة. و كل هذه الأضرار تدعو السلطات إلى التدخل و اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التضخم . عادةً تلجأ الحكومات إلى السياسات المالية والنقدية للحد من حجم الطلب الكلي بحيث يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، أي أن التضخم يحدث عندما يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي عند هذا المستوى. و ان علاجه يتطلب التحقيق المتساوي بينهما . و يمكن تقسيم وسائل مكافحة التضخم إلى ثلاثة أنواع ، هي :<sup>1</sup> الاجراءات المباشرة - وسائل السياسة المالية - وسائل السياسة النقدية .

#### أولاً :الاجراءات المباشرة:يمكن أن تكون الإجراءات المباشرة إما اختيارية أو إلزامية، وتشمل

تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم وتقليل إنفاقهم الاستهلاكي.  
تعد الإجراءات الاختيارية غير فعّالة في تحفيز الأفراد على زيادة مدخراتهم، ولا تصبح فعّالة إلا إذا تحقق الادخار على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق الادخار لا يتحقق إلا إذا وافق أصحاب الدخل المنخفضة طوعاً على تقليل إنفاقهم الاستهلاكي، و من الصعب افتراض استجابة هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة إلى دعوة الحكومة في التقليل من انفاقهم الاستهلاكي ، اذ من الصعب اقتناع العوائل الفقيرة من

التوقف عن استهلاك بعض السلع بعد أن ارتفعت دخولهم و لم يكونوا من قبل قادرين على التمتع بها بسبب انخفاض مستويات دخولهم ،وصف كينز وسيلة الادخار الاختياري بأنها قيام العمال بتحويل جزء من دخلهم، الذي لم يكونوا ليدخرونه طوعاً، إلى مدخرات اختيارية، بفضل هذه الوسيلة التي تجبرهم ضمناً على الادخار، كما يحدث مع التنظيمات الرسمية للمدخرات .

يمكن للدولة تشجيع الأفراد على الادخار من خلال حملات إعلامية توضح لهم فوائد هذا السلوك، مثل مساهمته في خدمة الوطن خلال فترات الحرب، وفوائده للمجتمع وللأفراد أنفسهم،و لو أنه من المشكوك فيه ان يقبل الأفراد على الادخار في فترات التضخم الذي يتسم بالارتفاع المستمر في الأسعار، فمن العبث اقناع أي فرد بفائدة ادخار كمية من النقود للمستقبل ما دام يرى أن قيمة هذا النقد في المستقبل تهوى إلى الحضيض بسبب التضخم ، غير أن الحكومة تستطيع أن تتجح كثيراً في هذا السبيل إذ كان قد عمدت إلى مراقبة الأسعار و تحديد الاستهلاك ،كذلك إذا تمكنت الدولة من إقناع الأفراد بعزمها على منع ارتفاع الأسعار وجديتها في مكافحة التضخم، فإن الجمهور يميل حينها إلى الادخار والاشتراك في سندات الحكومة، خاصةً مع وضوح سياسات تحديد الاستهلاك والاستثمار. (عن طريق تحديد مجالات الاستثمار) يقوم الأفراد بالادخار سواءً كان ذلك بشكل إلزامي أو اختياري، طالما أنهم لا يستطيعون استخدام الفائض من دخولهم في أي غرض آخر.

و مع ذلك يعتبر أثر وسائل الادخار الاختياري محدودا جدا في معالجة التضخم ، و على ذلك يصبح من الضروري اللجوء إلى وسيلة اجبارية للادخار و ذلك عن طريق استقطاع جزء من الأجور و الرواتب ، و الاحتفاظ بهذه الاستقطاعات في حساب خاص بادخارات العمال ، و كان كينز أول من اقترح الأخذ بهذا المشروع الذي يعرف باسم (مشروع الدفع المؤجل) ، حتفظ مدخرات العمال خلال فترة التضخم، ولا يُسمح بصرفها إلا بعد انتقال الاقتصاد من مرحلة التضخم إلى مرحلة الركود، و يعتبر مشروع الدفع المؤجل وسيلة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ، طالما يستهدف معالجة التضخم و الانكماش .

و هناك وسائل أخرى يمكن اللجوء اليها لمعالجة فائض الطلب الكلي ، و يكون ذلك من خلال السيطرة على الأسعار و اتباع اسلوب تقنين توزيع السلع الضرورية بكميات قليلة ، إلا أن استخدام هذه الوسائل يعتبر امرا مرفوضا ، خاصة في المجتمعات الحرة Free society . في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم معاناة الشعب من آثار التضخم، أصر الأمريكيون على رفض فرض السيطرة على الأسعار، وامتنعوا عن قبول

سياسة الحكومة في تقنين توزيع السلع الأساسية، و ذلك ايماناً منهم بأن المنافسة التامة هي وحدها الكفيلة بالقضاء على شروخ الاقتصاد ، و ان الأسعار سرعان ما تنخفض عند العودة إلى سياسة الاقتصاد الحر ، و أنذاك لم يبقى أمام الحكومة الأمريكية من خيار سوى الرضوخ إلى ارادة الشعب الأمريكي و إلغاء جميع أنواع السيطرة الاقتصادية و وسائلها ، مما اضطرت الحكومة إلى العدول عن استخدام وسائل السيطرة على الأسعار و سياسة التقنين ، طالما أن استخدام هذه الوسائل لا يمكن أن يكون فعالاً أن لم تحظى بتأييد أفراد الشعب ، إلا أن العدول عن هذه السياسات عام 1946 أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار مباشرة ، اذ ارتفع الرقم القياسي للجملة بنسبة 25% خلال النصف الثاني من عام 1946 ، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المفرد ، و كذلك الرقم القياسي لتكاليف المعيشة و تعرض ملايين الأمريكيين إلى أضرار التضخم .

### ثانياً : السياسة النقدية : تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة

البنك المركزي ، و يستهدف استخدام وسائل السياسة النقدية المختلفة تقليل عرض النقود لغرض المضاربة ، و بالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي ، مما يقلل من رغبة الأفراد في الاقتراض من أجل شراء و تخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض .. تعد عمليات السوق المفتوحة أداة رئيسية يستخدمها البنك المركزي للحد من حجم الائتمان، حيث يتدخل في السوق المالية عن طريق بيع كميات كبيرة من الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية، ما يقلل الأرصدة النقدية المتاحة ويضعف قدرة البنوك على منح القروض. كما أن بيع البنك المركزي لهذه الأوراق يؤدي بشكل غير مباشر إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة انخفاض عرض النقود. وبما أن الاستثمار يتأثر بشكل عكسي بسعر الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات، مما يساهم في التخفيف من حدة التضخم في الاقتصاد الوطني. يعدّ سعر الخصم من الوسائل النقدية التي يستطيع البنك المركزي استخدامها للتحكم في مستويات التضخم. ويمثل سعر الخصم التكلفة التي تتحملها البنوك التجارية عند اقتراضها من البنك المركزي عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية. و يؤدي رفع سعر الخصم إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي، الأمر الذي يعكس توجه سياسة البنك المركزي نحو الحد من الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد. فارتفاع سعر الخصم يقلل من رغبة البنوك التجارية في الاقتراض من البنك المركزي نتيجة لزيادة تكلفة هذه القروض. وبعبارة أخرى، عندما يتجاوز حجم الائتمان المعروض حجم السلع والخدمات المتاحة، ترتفع الأسعار، وهنا يتدخل البنك المركزي برفع سعر الخصم، مما يدفع البنوك التجارية إلى إعادة النظر

في سياساتها الإقراضية وتشديد شروط منح الائتمان. يمكن للبنك المركزي أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الأموال المتاحة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تتراجع قدرتها على التوسع في منح الائتمان.

إلى جانب هذه الوسائل النقدية غير المباشرة، يمتلك البنك المركزي أدوات مباشرة يمكنه من خلالها التأثير في نشاط البنوك التجارية، إذ قد يصدر تعليمات تلزم هذه البنوك بتحديد حجم القروض الممنوحة للعملاء لتمويل مشترياتهم من سلع معينة.

• ومع ذلك، فإن استخدام وسائل السياسة النقدية لا يخلو من بعض الصعوبات، من أهمها:

أ- عندما تُقدم الحكومة على تقليص حجم الكتلة النقدية قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يقلل من حجم الطلب الاستثماري، وينعكس سلباً على مستوى الدخل القومي، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي. وفي مثل هذه الحالة، فإن تراجع الإنتاج لا يقود بالضرورة إلى انخفاض عام في الأسعار، مما يعني أن الاقتصاد يتحمل تكلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة، تتمثل في استمرار معدلات البطالة المرتفعة مقابل الحفاظ على استقرار الأسعار.

ب- يترتب على ارتفاع سعر الفائدة زيادة في تكلفة القروض التي تحصل عليها الحكومة من الجمهور، الأمر الذي يخلق تحديات جديدة أمام السياسة المالية.

ج- يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع القيمة السوقية للأوراق المالية (السندات)، الأمر الذي يترتب عليه تكبد حاملها خسائر مالية، مما قد يثير اعتراضهم على توجهات السياسة النقدية.

د- عادةً ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بشكل أشد مقارنة بتأثيره على باقي مكونات الطلب الكلي، وهو ما ينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

هـ- قد تتيح السلطات النقدية استمرار ارتفاع الأسعار حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، ثم تتدخل للحد من التضخم والسيطرة على الأسعار. ومع ذلك، يواجه صناع السياسة النقدية صعوبة كبيرة في تحديد مستوى التشغيل الكامل بدقة، وهو أمر معقد للغاية.

**ثالثاً: السياسة المالية:** و يتمثل الاجراء الثالث لمكافحة التضخم في استخدام وسائل السياسة المالية المتمثلة في تقليل الانفاق الحكومي و زيادة الابراد الحكومي من الضرائب ،و يعتبر الاجراء المالي

مهما في مواجهة القوى التضخمية داخل الاقتصاد، يعتمد مقدار الفائض المالي الذي ينبغي تحقيقه في الميزانية على حجم الفجوة التضخمية التي تهدف السياسة المالية إلى معالجتها، و كذلك أثر السياسات الأخرى المتبعة لنفس الغرض .. و لتحقيق هذا الفائض تحاول الدولة أن تضغط مصروفاتها المختلفة ، و بذلك يقل حجم الإنفاق الكلي ، كما تحاول أيضا أن ترفع معدلات الضرائب حتى تقطع من الدخل جزءا أكبر على شكل ضرائب ، و تترك بذلك للأفراد جزءا أقل من دخولهم تحت التصرف . يمكن للدولة أن تلجأ إلى الاقتراض من الجمهور لامتناس جزء من الفائض في دخول الأفراد وتقليص إنفاقهم على السلع والخدمات، مع افتراض أن هذه الأموال لا تُستخدم في تمويل مشروعات حكومية مباشرة، إذ ليس الهدف هو احلال الحكومة محل القطاع الخاص في الانفاق ، ويهدف هذا الإجراء إلى حجز أكبر قدر ممكن من الأموال عن الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد. ومع ذلك، قد يُثار اعتراض على هذا المبدأ، إذ تضطر الدولة إلى دفع فوائد عن الدين العام للمستثمرين، في حين تبقى هذه الأموال غير مستخدمة بشكل فعال داخل خزائن الدول، قد يبدو أن هذا الإجراء يضع الحكومة أمام تحمل خسائر مالية، إلا أن هذا الاعتراض لا أساس له، إذ أن الهدف الرئيسي للحكومة يتمثل في خدمة المجتمع والسيطرة على التضخم، وهو ما تتجاوز مخاطره مجرد دفع فائدة على أموال غير منتجة. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الحكومة برفع الضرائب لتمويل فوائد الدين العام، وهو ما يتوافق مع سياستها العامة الرامية إلى الحد من التضخم، و يشدد الاقتصاديون على أهمية توظيف أدوات السياسة المالية بالتوازي مع أدوات السياسة النقدية من أجل التحكم في التضخم.

### المبحث الثالث : الاطار الفكري لظاهرة التضخم

لقد أدت خطورة تأثيرات التضخم على المستويين الاجتماعي والاقتصادي إلى تركيز اهتمام المدارس الفكرية المختلفة على هذه الظاهرة، حيث قدمت كل مدرسة تحليلاتها وتفسيراتها الخاصة. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الأفكار:

#### المطلب الأول : مفهوم التضخم في النظرية الكمية للنقود

نشأت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لفهم العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية أن أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

ساهم في وضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي الإنجليزي جون لوك (1632-1704م)، ودافيد هيوم (1711-1776م)، وجون ستيوارت ميل (1773-1836م)، بالإضافة إلى الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو. (1689-1755م) 1 .

يعتمد معظم الاقتصاديين المعاصرون على النظرية الكمية للنقود لفهم العوامل التي تحدد مستوى الأسعار ومعدل التضخم على المدى الطويل. وتركز النظرة الأولية للتضخم على قيمة النقود أكثر من قيمة السلع، ما يساعد في وضع أسس نظرية التضخم. فالتضخم يعد ظاهرة واسعة النطاق في الاقتصاد الوطني، ويتعلق أساساً بقيمة وسيلة التبادل. ويمكن تحليل مستوى الأسعار الكلي في الاقتصاد بطريقتين: إما باعتباره قياساً لسعر سلة من السلع والخدمات، أو من خلال تأثيراته على قيمة النقود.

، فعندما يرتفع مستوى الاسعار فإن الناس يجب أن تدفع أكثر للحصول على السلع و الخدمات من السوق ، و هناك النظرة البديلة لهذه الحالة وهي أننا يمكن أن ننظر إلى مستوى الاسعار بوصفه مقياساً لقيمة النقود ، إذ أن ارتفاعاً في مستوى الاسعار يعني قيمة أقل للنقود لأن كل دينار في محفظة النقود يشتري الآن كمية أصغر من السلع و الخدمات .

و من الملائم أن نعرض هذه الأفكار بصيغة رياضية ، لنفترض أن (P) يعبر عن مستوى السعر كما هو مقياس على سبيل المثال عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي ،

1 مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية، ( قسنطينة : دار البحث للطباعة و النشر ، نشر أبليلوس ، 1989 ) . 93

## الفصل الأول.....الاطار النظري للتضخم

عندئذ فإن (P) يقيس عدد الدينائير المطلوب لشراء سلة من السلع و الخدمات ، الآن لو عكسنا هذه الفكرة فإن كمية السلع و الخدمات التي يمكن أن تشتري بدينار واحد تساوي  $(P/1)$  . بعبارة أخرى إذا كان (P) مقاسا بصيغة النقود ، و أن  $(P/1)$  هو قيمة النقود مقاسه بصيغ السلع و الخدمات .

و هكذا عندما يرتفع مستوى السعر على مستوى الاقتصاد الكلي فإن قيمة النقود تتخفض ، و لكن يبقى السؤال : ما الذي يقرر قيمة النقود (Value of money)؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هو العرض و الطلب، إذ أن العرض و الطلب على النقود يقرر قيمة النقود ، و هكذا فإن الخطوة اللاحقة في تطوير النظرية الكمية في النقود هي أن نأخذ بعين الاعتبار العناصر أو العوامل التي تقرر عرض النقود ( Money Supply) و الطلب على النقود (Demand for Money).

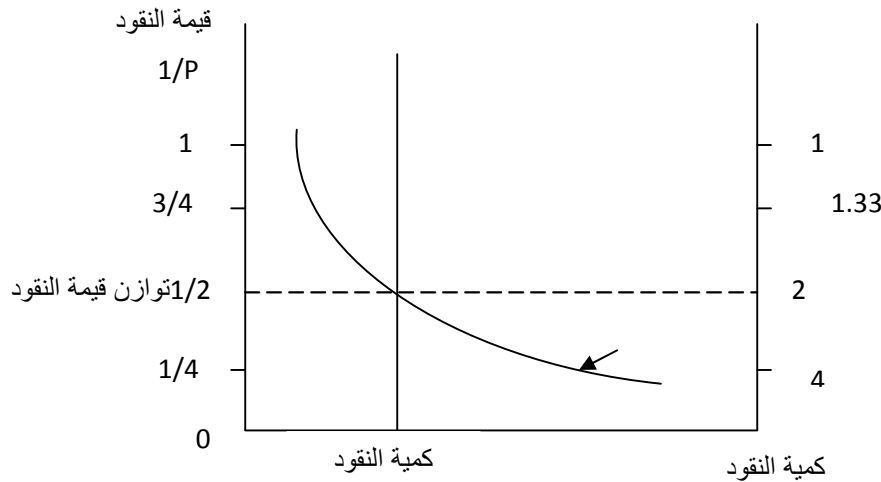
لنبدأ أولاً بعرض النقود حيث أن الاحتياطات لدى البنك المركزي مع النظام المصرفي تقرر عرض النقود ، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع سندات في عمليات السوق المفتوحة (Open market Operations) فإنه يستلم نقود مقابل تلك السندات مما يؤدي إلى انكماش في عرض النقود، و عندما يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية (government bonds) فإنه يدفع نقود مما يؤدي توسع عرض النقود ، فضلا عن ذلك إذا تم ايداع أي من تلك النقود لدى بنوك تحتفظ بها على انها ودائع فإن المضاعف النقدي (Money Multiplier) يدخل مجال التأثير و الفعل و هذا يعني أن عمليات السوق المفتوحة هذه يمكنها أن تؤثر على نحو أكبر في عرض النقود .

ننتقل الآن إلى الطلب على النقود و الذي يعكس كم هو حجم الثروة التي يريد الناس الاحتفاظ بها بصيغة سائلة (LiquidForm) و ثمة عناصر عدة تؤثر في كمية النقود المطلوبة من أهمها معدل مستوى الاسعار في الاقتصاد و الوطني ، فالناس يحتفظون بالنقود لأنها وسيلة تبادل .

و لكن هنا ينشأ السؤال الآتي : ما الذي يضمن أن كمية النقود التي يعرضها البنك المركزي توازن كمية النقود التي يطلبها الناس ؟ و الجواب هو أن ذلك يعتمد على الأفق الزمني الذي نحل و ندرس فيه الظاهرة ففي المدى القصير فإن معدل الفائدة يلعب دورا رئيسا و في المدى الطويل فإن مستوى الأسعار الكلي يتكيف إلى مستوى عنده يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود ، فإذا كان معدل الاسعار أعلى من مستوى التوازن ، فإن الناس سوف يريدون الاحتفاظ بنقود أكثر مما اصدره البنك المركزي ، و هكذا فإن مستوى الاسعار يجب أن ينخفض لموازنة العرض و الطلب ، و إذا كان معدل الاسعار أقل من مستوى

التوازن (EquilibriumLevel) فإن الناس سوف يريدون الاحتفاظ بنقود أقل مما اصدره البنك المركزي و أن مستوى السعر يجب أن يرتفع ليوافق العرض و الطلب عند مستوى السعر التوازني فإن الكمية من النقود التي يريدها الناس تتوازن (Balances) تماما مع الكمية من النقود التي عرضها البنك المركزي<sup>1</sup>.

شكل رقم (1) : تحديد مستوى السعر التوازني بواسطة الطلب وعرض النقود



. 292

المصدر :

في الشكل (1) نجد أن الاحداثي الأفقي يبين أو يعرض كمية النقود ، و الإحداثي العمودي على الجانب الأيسر يبين قيمة النقود ( $P/1$ ) ، و الإحداثي العمودي على الجانب الأيمن يبين مستوى السعر ( $P$ ). نلاحظ أن احداثي مستوى السعر على الجانب الأيمن هو معكوس : عن المستوى المنخفض لسعر الذي يبدو بالقرب من قمة هذا الإحداثي و أن المستوى العالي للسعر يبدو و بالقرب من القاعدة و إن هذا الاحداثي المعكوس يوضح أنه عندما تكون قيمة النقود عالية ( كما يظهر بالقرب من قيمة الإحداثي إلى اليسار ) فإن مستوى السعر سيكون منخفضا ( كما يبدو بالقرب من قمة الإحداثي إلى اليمين ) .

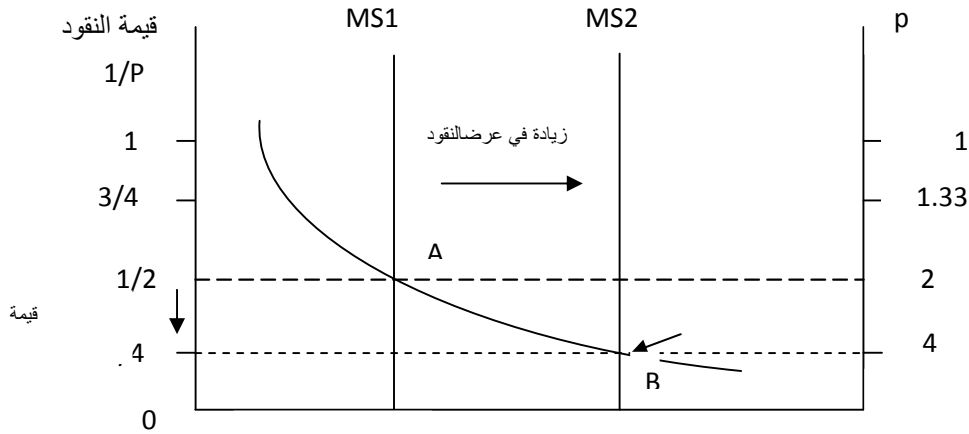
<sup>1</sup> اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثرء للنشر والتوزيع، : 2009 291 .

إن المنحنيين في الشكل (1) هما منحني عرض النقود و الطلب على النقود و أن منحني عرض النقود عموديا لأن البنك المركزي قد جعل كمية النقود المتاحة أو المتوفرة ثابتة، يمثل منحني الطلب على النقود ميلاً هابطاً، مما يشير إلى أن انخفاض قيمة النقود يدفع الأفراد إلى طلب كميات أكبر من النقود لشراء السلع والخدمات، عند نقطة التوازن (A) ، تتساوى كمية النقود المطلوبة مع كمية النقود المعروضة، إن التوازن بين عرض النقود وطلبها يحدد قيمة النقود ومستوى الأسعار في الاقتصاد.

، و السؤال الآن هو : ما هي تأثيرات التغيير في السياسة النقدية ؟ للإجابة عن هذا السؤال نتصور أن الاقتصاد الوطني في وضع توازن و بعد ذلك فجأة يقوم البنك المركزي بمضاعفة عرض النقود من خلال عملية طبع العملة أو أن البنك المركزي يضح النقود في الاقتصاد الوطني من خلال قيامه بشراء سندات حكومية من الجمهور في عمليات السوق المفتوحة ، ما الذي سوف يحصل بعد هذا الضخ من النقود في الاقتصاد الوطني ؟ و كيف نقارن التوازن الجديد مع التوازن القديم؟ الشكل (2) الآتي يوضح ما الذي يحصل

1.

شكل رقم (2) : تأثير التغيير في السياسة النقدية



.293:

المصدر :

## أ - المذهب الكلاسيكي في حيادية النقود

لقد شكلت النظرية الكمية للنقود محور الدراسات الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي، حيث ركزت على تحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة وتفسير أسباب نشوئها. و منها : الظواهر التضخمية و ارتفاعات<sup>1</sup> وفيما سبق رأينا كيف أن التغييرات في عرض النقود تقود إلى تغييرات في معدل مستوى أسعار السلع و الخدمات ، و لكن كيف يمكن لهذه التغييرات النقدية أن تؤثر في متغيرات اقتصادية كلية أخرى مثل الإنتاج (Production) و الاستخدام (Employment) و الأجور الحقيقية و معدلات الفائدة الحقيقية ؟ إن هذا السؤال كان قد أثار اهتمام الاقتصاديين .

و في الحقيقة فإن الفيلسوف ديفيد هيوم (David Hume) كتب عنه في القرن الثامن عشر ، و الجواب الذي نعطيه عن هذا السؤال اليوم مدين كثيرا إلى تحليل ديفيد هيوم .

أن الضخ النقدي أو النقودي (Monetary Injection) ينقل منحى عرض النقود إلى اليمين ( $M^S1$ ) إلى ( $M^S2$ ) و هذا يؤدي إلى تحرك التوازن من النقطة (A) إلى نقطة (B) . و نتيجة لذلك فإن قيمة النقود (المبينة على الاحداثي الأيسر ) تتناقص من  $(\frac{1}{2})$  إلى  $(\frac{1}{4})$  و مستوى السعر التوازني ( المبين على الاحداثي الأيمن ) يزداد من (2) إلى (4) . بعبارة أخرى ، عندما تكون هناك زيادة في عرض النقود فأنها تجعل الدينار أو الدولارات متوفرة بكميات وافره أو كبيرة ، و النتيجة هي زيادة في مستوى السعر مما يجعل الدينار أو الدولار أقل قيمة .

إن هذا التوضيح لكيفية تقرير مستوى السعر و السبب الذي يدفع نحو تغييره عبر الزمن يدعى ب "النظرية الكمية في النقود" (Quantity Theory of Money)، استنادا إلى النظرية الكمية في النقود فأن كمية النقود المتاحة أو المتوفرة في الاقتصاد الوطني تقرر قيمة النقود و أن النمو في كمية النقود هو السبب الأولي في التضخم و كما يقول الاقتصادي فريدمان أن "التضخم دائما و في كل مكان هو ظاهرة نقدية".

لقد اقترح ديفيد هيوم و معاصروه أن كل المتغيرات الاقتصادية يجب أن تقسم إلى مجموعتين :

**المجموعة الأولى :** تتألف من المتغيرات الاسمية (Nominal Variables) و هي متغيرات مقاسه

بوحداث نقدية .

المجموعة الثانية : تتألف من المتغيرات الحقيقية (Real Variables) و هي متغيرات مقاسه بوحدهات مادية (Physical Units) .

على سبيل المثال، يُعد دخل المزارعين الذين يزرعون الذرة متغيراً اسمياً لأنه يُقاس بالعملة (الدينار)، بينما تُعد كمية الذرة المنتجة متغيراً حقيقياً لأنها تُقاس بالوحدات المادية مثل الكيلوغرام أو الطن.

و بالطريقة نفسها فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الاسمي هو متغير اسمي لأنه يقيس القيمة الدينارية لإنتاج الاقتصاد الوطني من السلع و الخدمات ، بينما الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الحقيقي هو متغير حقيقي لأنه يقيس الكمية الكلية من السلع و الخدمات المنتجة و غير متأثر بالأسعار الجارية لهذه السلع و الخدمات وإن هذا الفصل للمتغيرات في مجموعتين يدعى الآن : " المذهب الكلاسيكي " .

إن تطبيق المذهب الكلاسيكي خادع بعض الشيء عندما تلتفت إلى الأسعار ، فالأسعار في الاقتصاد الوطني هي عادة تعطى بصيغة النقود و لذلك فهي متغيرات اسمية ، على سبيل المثال عندما نقول أن سعر الذرة (2) دينار للكيلوغرام الواحد أو أن سعر القمح (1) دينار للكيلوغرام الواحد و كلا السعرين هما متغيران اسميان .

و لكن ماذا حول السعر النسبي (A Relative Price) و هو سعر شيء واحد مقارنة بشيء آخر ؟ في مثالنا نستطيع القول أن سعر كيلوغرام واحد من الذرة هو (2) كيلوغرام من القمح نلاحظ أن السعر النسبي لم يعد مقياس أو مقاسا بصيغة النقود ، و عندما تقارن أسعار أي سلعتين فإن اشارات الدينار تلغى و الرقم الناتج مقاسا بوحدهات مادية ، و خلاصة الكلام هي أن الأسعار بالدينار تعد متغيرات اسمية ، بينما الأسعار النسبية هي متغيرات حقيقية .

إن هذه الخلاصة أو هذا الدرس له تطبيقات مهمة متعددة ، على سبيل المثال : الأجور الحقيقية ( الأجور بالدينار مكيف من حيث التضخم ) هي متغير حقيقي لأنه يقيس المعدل الذي عنده يقوم الاقتصاد الوطني بتبادل السلع و الخدمات المنتجة اليوم بالسلع المنتجة في المستقبل .

لقد اقترح ديفيد هيوم (D.Hume) أن المذهب الكلاسيكي مفيد في تحليل الاقتصاد الوطني لأن قوى مختلفة تؤثر في المتغيرات الحقيقية و الاسمية و على نحو خاص فإن هيوم اعتقد أن المتغيرات الاسمية متأثرة على نحو كبير بالتطورات في النظام النقدي للاقتصاد الوطني ، بينما النظام النقدي غير ملائم على نحو كبير لفهم المتغيرات الحقيقية مهمة .

نلاحظ أن فكرة هيوم (Hume) كانت ضمنية في النقاشات الأولية للاقتصاد الحقيقي ( Real Economy) في المدى الطويل ، لقد ذكرنا سابقا كيف أن (GDP) الحقيقي و الادخار الحقيقي و الاستثمار الحقيقي و معدلات الفائدة الحقيقية و البطالة ، تقرر دون أي ذكر لوجود النقود و كما وضحنا في ذلك التحليل فإن انتاج الاقتصاد الوطني من السلع و الخدمات يعتمد على الإنتاجية و المعروض من عناصر الإنتاج و يتكيف معدل الفائدة الحقيقي ليوافق العرض من الأموال القابلة للإقراض مع الطلب على تلك الأموال ، و يتكيف أو يعدل معدل الأجور الحقيقية ليوافق بين عرض العمل و الطلب على العمل و تظهر أو تنتج البطالة عندما تكون الأجور الحقيقية لسبب ما قد بقيت أعلى من مستواها التوازني .

إن هذه الاستنتاجات المهمة ليس لها علاقة مع كمية النقود المعروضة ،وفقاً لهوم(Hume) ، تؤثر التغيرات في عرض النقود على المتغيرات الاسمية دون أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية. بمعنى أنه عند مضاعفة البنك المركزي لعرض النقود، تتضاعف مستويات الأسعار والأجور، بينما تظل المتغيرات الحقيقية مثل الإنتاج، الأجور الحقيقية، ومعدلات الفائدة الحقيقية دون تغيير. ويُعرف هذا المفهوم باسم "حيادية النقود" (Monetary Neutrality).

و ثمة تشبيه يلقي الضوء على معنى الحيادية النقدية فإذا عدنا إلى وظيفة النقود بوصفها وحدة حساب ، فإن النقود هي عصا القياس (Yardstick) التي نستعملها لقياس المعاملات الاقتصادية ، فعندما يضاعف البنك المركزي عرض النقود فإن كل الأسعار تتضاعف و أن قيمة وحدة الحساب تنخفض إلى النصف .. و لكن السؤال الآن هو : هل أن استنتاج الحيادية النقدية هو وصف حقيقي مدرك للعالم الذي نعيش فيه ؟ و الجواب هو : ليس تماما ، فإن معظم الاقتصاديين اليوم يعتقدون أنه عبر فترات الزمن القصيرة ( ضمن دورة سنة أو سنتين ) هناك سببا للتفكير في أن التغيرات النقدية ( Monetary Changes) لها تأثير مهم بالفعل في المتغيرات الحقيقية ، إن ديفيد هيوم (D.Hume) نفسه شك أيضا بإمكانية تطبيق الحيادية النقدية في المدى القصير .

إن معظم الاقتصاديين اليوم يقبلون استنتاج ديفيد هيوم (Hume) بأنه وصفا للاقتصاد الوطني في المدى الطويل ( Long Run )، و هنا يمكن القول أنه عبر دورة عقد من الزمن على سبيل المثال فإن التغيرات النقدية لها تأثيرات مهمة في المتغيرات الاسمية مثل مستوى السعر و لكن لها تأثيرات بسيطة جدا

فقط و يمكن إهمالها في المتغيرات الحقيقية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، و هكذا عندما ندرس التغيرات في الاقتصاد الوطني في المدى الطويل فإن حيادية النقود ( Neutrality of Money ) تعرض لنا وصفا جيدا لكيفية عمل الاقتصاد الوطني أو العالمي .

### ب.سرعة دوران أو تداول النقود معادلة الكمية

نستطيع أن نحصل على منظور آخر للنظرية الكمية في النقود و ذلك من خلال السؤال الآتي : كم مرة في السنة تستعمل فئة الدينار الواحد للدفع مقابل السلع و الخدمات الجديدة ؟ إن الجواب عن هذا السؤال معطى من خلال متغير في علم الفيزياء فان مصطلح سرعة الدوران يشير إلى السرعة التي يتحرك بها أو يطوف بها شيء ما ، في الاقتصاد، تعبر سرعة دوران النقود عن معدل انتقال وحدة النقود الواحدة داخل الاقتصاد الوطني، أي مدى سرعة استخدامها في عمليات الإنفاق من محفظة إلى أخرى ، و لحساب سرعة دوران أو تداول النقود (Velocity of Money) فإننا نقوم بتقسيم القيمة الاسمية للإنتاج (Nominal Value of Output) ( الناتج المحلي الإجمالي الاسمي GDP ) على كمية النقود (Quantity Of Money)، فإذا كان (P) هو مستوى السعر ( مفض ال GDP ) ، و (Y) هو كمية الإنتاج ( ال GDP الحقيقي ) و أن (M) هو كمية النقود ، عندئذ فإن سرعة دوران أو تداول النقود هي <sup>1</sup>:

$$M \times V = P \times Y \dots\dots\dots(1-1)$$

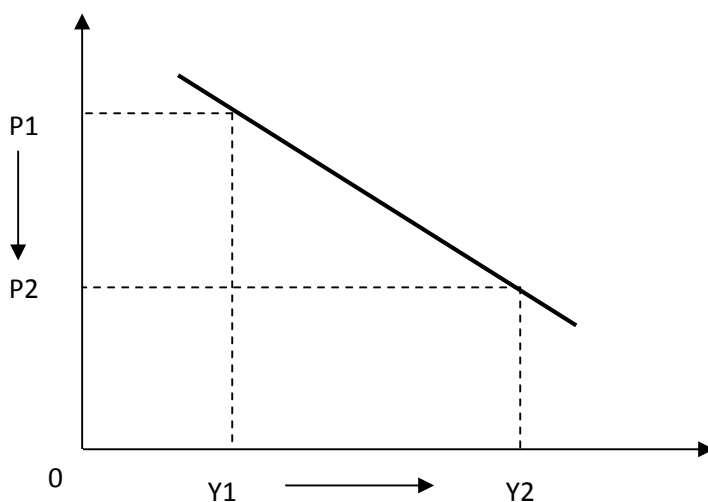
تنص هذه المعادلة على أن كمية النقود (M) و مضروبة في سرعة تداول أو دوران النقود (V) تساوي سعر المنتج (P) مضروب في الإنتاج (Y)، و هذه المعادلة تدعى " معادلة الكمية " ( Quantity Equation ) لأنها تربط بين كمية النقود (M) إلى القيمة الاسمية للإنتاج (P× Y) .

تبين معادلة الكمية أن زيادة في الكمية من النقود في اقتصاد معين يجب أن تنعكس أو تظهر في واحد ما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فيتوجب أن يحدث أحد التغيرات التالية: ارتفاع مستوى الأسعار، زيادة كمية الإنتاج، أو انخفاض سرعة دوران النقود.

### المطلب الثاني : ماهية التضخم في النظرية الكينزية

إن منحنيات العرض و الطلب في أسواق فردية توضح و تبين العلاقة بين سعر سلعة معينة و الكمية المطلوبة و المعروضة منها ، و هذا من الأمور الواضحة الآن ، إن هذه المنحنيات سوف تكون مفيدة في فهم كيفية عمل الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي إذا استعملنا منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي و على نحو أساسي فإن هذا يعني أننا ننظر إلى العلاقة بين مستوى السعر لكل السلع و الخدمات و الكمية من الإنتاج من كل السلع و الخدمات المطلوبة و المعروضة ، فكيف سوف تبدو تلك العلاقات ؟ لتأخذ أولاً منحنى الطلب الكلي في الشكل (3) الذي يبين أن كمية أكبر من السلع و الخدمات تكون مطلوبة كلما ينخفض مستوى السعر ، وهذا لأنه عند مستوى سعر منخفض فإن القيمة الحقيقية للنقود ستكون أكبر و لذلك فإن الناس سوف يرغبون أن يشتروا أكثر ، و الأبعد من هذا فإن مستوى سعر منخفض للسلع و الخدمات المنتجة محلياً سيجعل أبناء البلد يتحولون (Switch Out) من شراء السلع المستوردة إلى شراء السلع المنتجة محلياً ، و هكذا بالنسبة إلى مستوى سعر منخفض مثلاً انخفاض في السعر من (P1) إلى (P2) فإن الكمية من الإنتاج الوطني المطلوبة تزداد من (Y1) إلى (Y2) .

#### شكل رقم (3) : العلاقة بين مستوى الاسعار والطلب الكلي



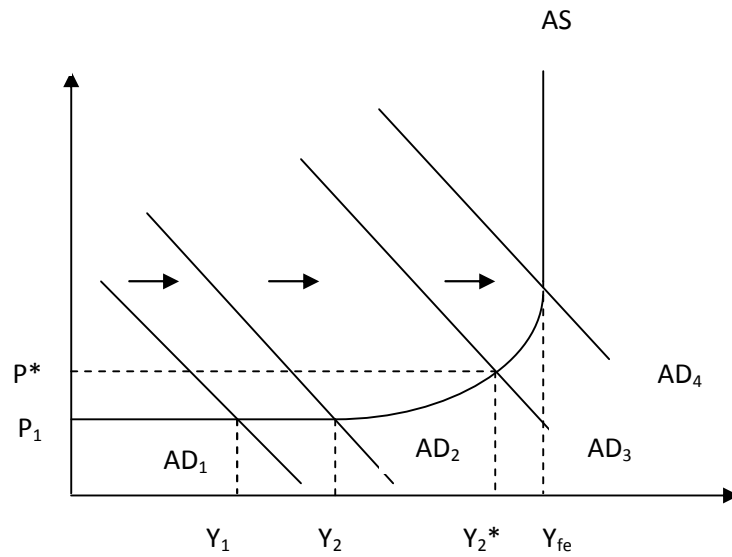
. 300:

المصدر :

إن شكل منحنى العرض الكلي يخضع للجدل و النقاش أكثر . فقد وجدنا أن الرؤية الكينزية تقول إن التعامل مع البطالة ممكن عن طريق زيادة الطلب الكلي ، لقد ذكرنا القليل حول تأثير هذه الزيادة في الطلب على مستوى السعر .

في الشكل (4) نستطيع أن نبين الرؤية الكينزية لهذه القضية ، إن  $(Y_{fe})$  يعبر عن الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل .

شكل رقم (4) : منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي الكينزي



. 301:

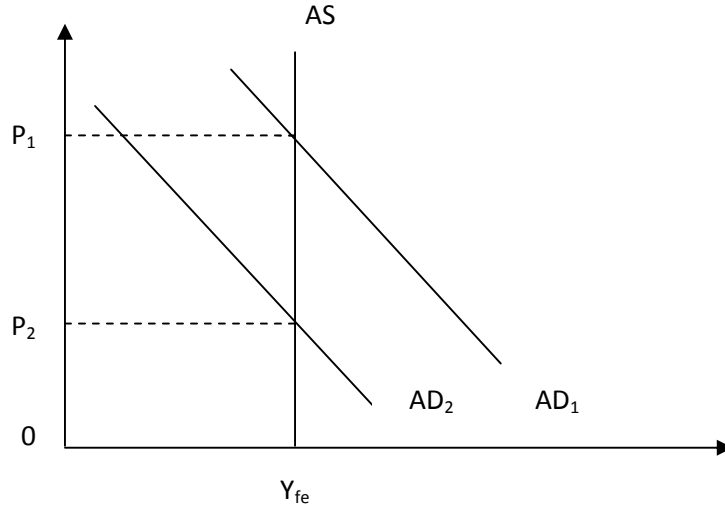
المصدر :

افترض أن هناك بطالة كبيرة طالما أن الاقتصاد الوطني ينتج  $(Y_1)$  فقط من الإنتاج ، و هذا يعني أن هناك ركود اقتصادي عميق ، إن الطلب الكلي منخفض إذ أن  $(AD_1)$  يرافقه مستوى سعر  $(P_1)$ ،نفترض الان أن الطلب الكلي قد تم حفزه مما قاده إلى الانتقال إلى  $(AD_2)$ ، و هنا نجد أن الإنتاج يزداد إلى  $(Y_2)$  ، فالشركات تلجأ إلى زيادة الإنتاج لمواكبة الزيادة في الطلب ، و لكن مستوى السعر يظل ثابتا عند  $(P_1)$  كما يبدو من الشكل، و هذا يعني أنه لا يزال هناك بطالة ،وكي تزيل الحكومة تلك البطالة عن طريق حفز أكثر للطلب نفترض أنها عملت على زيادة الطلب إلى مستوى  $(AD_3)$  . إن الإنتاج يتوسع إلى  $(Y^*)$  و البطالة تنخفض و لكن السعر قد ارتفع إلى  $(P^*)$ ، إن الحركة باتجاه مستوى الإنتاج عند الاستخدام الكامل  $(Y_{fe})$  قد

ولد تضخما ، إن التخلص من البطالة كلها سيكون ممكنا فقط مع تضخم كبير بعبارة أخرى إن منحنى العرض الكلي يقترح أن هناك مبادلة (Trade-Off) بين التضخم و البطالة ، وهذا ما يعتقد الكينزيون . إن منحنى العرض الكلي العمودي يعبر عن قاعدة الرؤية الكلاسيكية . أنه يشير إلى أن هناك مستوى إنتاج عند الاستخدام الكامل في الاقتصاد الوطني . و هذا المستوى هو مستوى إنتاج يكون فيه كل شخص يرغب أن يعمل سوف يجد عملا ، إن الاقتصاد الوطني دائما يميل باتجاه هذا الوضع لأن آلية السوق سوف تبين أنه يفعل ذلك .

افتراض أن هناك بطالة و أن البطالة بالتعريف يجب أن تعبر عن زيادة في عرض العمل ، ومنه إن السعر سوف ينخفض بعبارة أخرى فإن الأجور الحقيقية سوف تنخفض إلى أن يحصل جميع الراغبين في العمل على فرصة عمل و هذا هو جوهر ما يدعي بالاستخدام الكامل (Full Employment) .

شكل رقم (5) : منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عموديا



. 302:

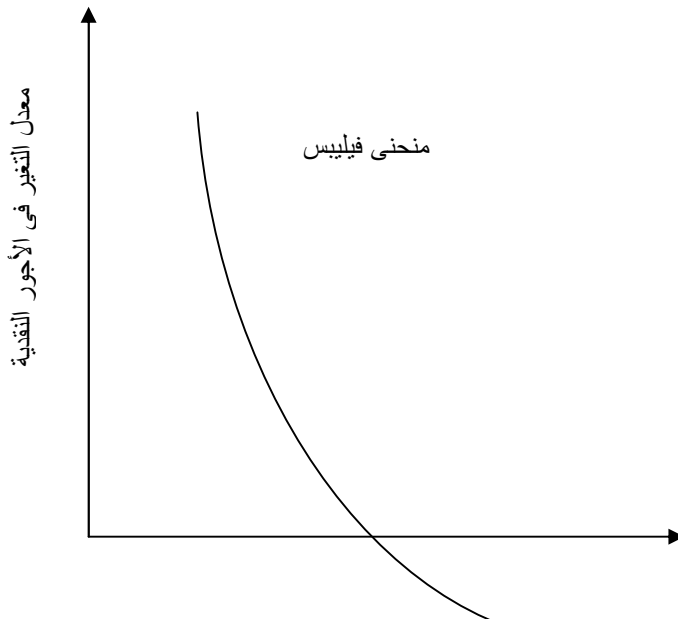
المصدر :

فإذا أرادت الحكومة السيطرة على التضخم فإن ذلك يمكن أن يتم عن طريق السياسة النقدية ( Monetary Policy ) إذ يمكن الاستفادة من منافع التضخم المنخفض دون تحمل كلفة كبيرة بصيغة بطالة. ربما يكون هناك بطالة مؤقتة ، و لكن هذا يمكن أن يصحح عن طريق الأسواق بسرعة ، إن تقليص الطلب الكلي من (AD<sub>1</sub>) إلى (AD<sub>2</sub>) سوف يخفض التضخم أي تخفيض مستوى السعر من (P<sub>1</sub>) إلى

(P2) . و أن البطالة سوف لا تحصل و هذه النقطة هي نقطة عدم الاتفاق حول شكل منحنى العرض الكلي

إن الدعم لوجهة النظر الكينزية معروض في الشكل (6) و الذي جاء بوصفه نتيجة للملاحظات التجريبية التي قام بها فيليبس (A. W. Phillips)، لقد وجد فيليبس أنه إذا رسمنا عبر فترة من الزمن سجل مشاهدات حول البطالة (Unemployment) و معدل التغيير في الأجور النقدية (MoneyWages) فإننا نحصل على علاقة كما هي موصوفة في الشكل (6) الآتي :

شكل رقم (6) : علاقة منحنى فيليبس



. 303:

المصدر :

لقد لاحظ فيليبس أنه في سنوات عندما كانت البطالة عالية فإن معدل التغيير في الأجور النقدية كان منخفضا نسبيا ، إن السرعة التي كانت تنخفض بها أو تتغير بها الأجور النقدية كانت مقربا (Proxy) جيدا للتعبير عن التضخم.

و لكن السؤال الآن هو ما الذي يولد هذه العلاقة ؟ إن وجهة نظر فيليبس كانت كما يأتي : عندما تكون البطالة عالية و هناك جمع من العمال يبحثون عن فرصة عمل فإن قوة النقابات في الحصول على زيادة في الأجور تنخفض أو تضعف ، فإذا كان جمع العمال العاطلين عن العمل أصغر و سوق العمل أضيق فإن النقابات تستطيع أن تتفاوض من أجل زيادة أكبر في الأجور النقدية .

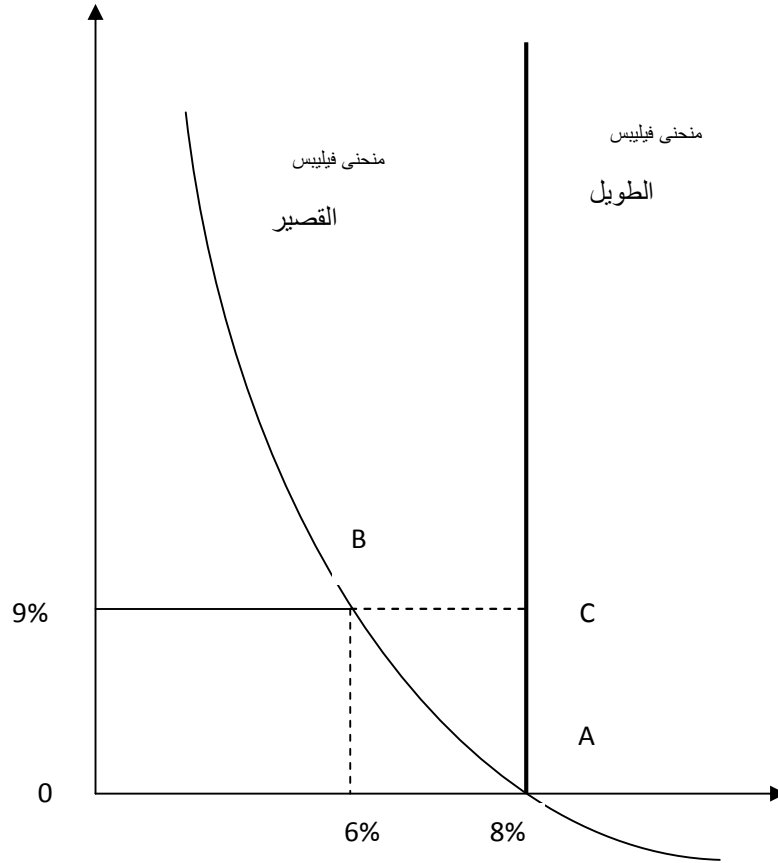
الخطوة اللاحقة في وجهة النظر هذه بسيطة ، فالحكومات لديها القوة أو السلطة لتنظيم حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، فإذا اعتقدت الحكومات أن تكاليف التضخم ستكون عالية فإن بإمكانها أن تمنع ذلك التضخم من خلال السيطرة على الطلب الكلي على نحو يقلل ذلك الطلب ، فإذا شعرت الحكومة أن تكاليف التضخم لاقتصاد معين منخفضة فإنها تستطيع أن تكسب فوائد الاستخدام الأكمل من خلال حجم أكبر من الطلب الكلي .

تستطيع الحكومة أن تقيم التكاليف و المنافع للسيطرة على التضخم و تتصرف استنادا إلى ذلك ، ليس جميع الاقتصاديين الكينزيين يفكرون بالشيء نفسه تماما ، هناك اختلافات حول النموذج الكينزي على الرغم من أن المدرسة الكينزية في الفكر الاقتصادي يمكن أن يقال عنها أنها تغطي أغلب الاقتصاديين الذين ينظرون إلى الأسواق على أنها تتكيف على نحو أسرع من الطريقة التي يعتقد فيها الاقتصاديون الكلاسيكيون ، إلا أنه ليس كل التفكير الكلاسيكي متشابه على الرغم من وجود منظور أساسي يرى أن الأسواق سوف تتكيف وتعمل عملا جيدا لتعظيم الرفاه أكثر مما تستطيع الحكومة أن تفعله من خلال التدخل الاقتصادي الكلي وهنا ثمة وجهتي نظر مختلفتين حول العلاقة بين التضخم والبطالة وكلاهما كلاسيكيتان .

إن وجهة النظر الأولى تقبل وجود منحنى فيليبس ولكن ليس الاستنتاجات التي تتضمن سياسات اقتصادية، إن السبب في ذلك يتأسس على ما بات يعرف بوصفه " فرضية التوقعات العقلانية " Retional Expectation Hypothesis .

يجب أن نتذكر أن الكلاسيك يعتقدون أن الأسواق تتكيف بسرعة ، و لذلك يكون لدينا منحنى عرض كلي عمودي ، إذ أن هناك معدل بطالة طبيعي ( Natural Rate of Unemployment ) يتألف من الأفراد الذين يختارون عدم الانخراط في سوق العمل عند مستوى الأجور الحقيقية الجاري، سواء بسبب تفضيلات شخصية أو توقعات أعلى للأجور، مما يميزها عن البطالة غير الطوعية التي تنتج عن نقص فرص العمل المتاحة.، إن أي شخص يريد فرصة عمل عند مستوى الأجور الجارية و لمهارة معينة يستطيع أن يجد فرصة عمل، الشكل (7) يبين ذلك المعدل الطبيعي للبطالة عند مستوى افتراضي (8) .

شكل رقم (7) : وجهة النظر الكلاسيكية لمنحنى فيليبس



.305:

المصدر :

لنفترض أن الاقتصاد الوطني عند نقطة (A) في الشكل (7) ، في تلك النقطة فإن التضخم يساوي صفراً و المعدل الطبيعي للبطالة هو (8) . بعد ذلك نفترض الحكومة تتبع النموذج الكينزي و تقرر أن البطالة عالية جداً ، فتوسع الطلب الكلي معتقدة أن كلفة معدل بطالة منخفضة (6) (تستحق الـ 9) تضخم التي سوف تسببها، إن هذا الإجراء سوف ينقل الاقتصاد الوطني إلى نقطة (B) في الشكل ، إن المشكلة استناداً لهذا التفكير هي أن الاقتصاد الوطني سوف لا يبقى هناك ، و الذي حصل هو أن بعض الناس كانوا قد اقتنعوا بالاستخدام أو العمل طالما أنهم يعتقدون أن معدلات الأجور أعلى تدفع لأن الحكومة حفزت الاقتصاد الوطني جعل الموضوع يستحق ، و بعد ذلك فوراً سوف يدركون أن كانوا قد خدعوا، فالأجور النقدية الاسمية عالية بينما الأجور الحقيقية ليست كذلك طالما أن مستوى السعر عالياً ، و في اللحظة التي

يدركون فيها إن الأجور الحقيقية لم تزداد فأنهم سوف يغادرون سوق العمل مرة أخرى و أن الاقتصاد الوطني سيكون عند النقطة (c) .

نلاحظ أننا الآن مع (9) تضخم مع كل التكاليف التي فرضت على الاقتصاد الوطني و المستوى نفسه من البطالة كما في السابق معدل البطالة الطبيعي .

طبعاً أنت لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت أن الحكومة سوف لن تكون قادرة على الاستمرار في حفز الاقتصاد الوطني و تخدع الناس على نحو مستمر في التفكير في أن الأجور الحقيقية تزداد . أن التوقعات العقلانية تقترح أنهم سوف يدخلون ال (9) تضخم في تفكيرهم و هنا تأتي وجهة النظر الثانية في التفكير الكلاسيكي ، و ترى هذه المدرسة أن الوحدات الاقتصادية ليس عليها أن تنتظر إلى أن تعلن أرقام التضخم ، أن تلك الوحدات بإمكانها أن تتوقع التغيرات في معدل التضخم من المعلومات المجانية المتاحة حول تلك البيانات كلما يتغير عرض النقود ، بعبارة أخرى إن أية محاولة من قبل الحكومة لمبادلة التضخم بالبطالة سوف لا تعمل حتى في المدى القصير ، و لذلك فإن الأسواق سوف تتكيف بسرعة كبيرة و ليس هناك مبادلة (Trade-off) حتى في المدى القصير .

وفقاً لهذه الرؤية، يُعتبر منحى فيليبس غير ذي أهمية، وينبغي على الحكومة أن تتجاهل مشاكل البطالة وترتكز على السياسات الاقتصادية الرامية إلى مكافحة التضخم. .

### المطلب الثالث : التضخم في النظرية الهيكلية (The Structuralist Theory)

يرى الهيكليون أن التضخم يصبح حتمياً في اقتصاد يسعى للنمو السريع في ظل وجود معوقات هيكلية، والتي وصفها ثورب (Thorp 1971) بأنها عناصر أساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقتصاد الوطني. ، و التي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع.<sup>1</sup>

إن التضخم في أمريكا اللاتينية عادة رافق تحول الدول النامية من اقتصاد متوجه خارجياً (Outward-Oriented) يعتمد على تصدير المواد الخام إلى اقتصاد متوجه داخلياً (Inward-Oriented) يعتمد على السوق المحلية ، إن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادية - الاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هياكل سوق غير تامة تماماً و تتصف بمحدودية حركة الموارد و هكذا تظهر النواقص أو العجزات و عدم التوازن ، كز التحليل الهيكلية على تحديد هذه العوائق ودراستها، أي الضغوط التضخمية الهيكلية، كما اعتبر الهيكليون هذه القيود من العناصر الأساسية التي تستدعي الاهتمام في فهم ديناميكيات التضخم هي :

1. العرض غير المرن للغذاء (Inelastic Supply of Food Stuffs)

2. قيد الصرف الأجنبي (The Foreign Exchange Constraint)

3. قيد الميزانية (The Budget Constraint)

بالنسبة لقيد القطاع الزراعي فقد كانت المدرسة الهيكلية ترى أن التحضر و ارتفاع الدخل قاد إلى طلب متزايد وسريع على الغذاء و الذي لا يمكن مواجهته من قبل القطاع الزراعي ، و هكذا فإن استجابة العرض كانت فقيرة أو ضعيفة بسبب القيود الهيكلية ضمن القطاع الزراعي ، إن عدم مرونة العرض تشكل عنصراً في التضخم الهيكلياً ما قيد الصرف الأجنبي فإنه ينشأ لأن معدل نمو الصرف الأجنبي المستلم لم يكن كافياً لمواجهة الطلب المتزايد على نحو سريع على الاستيرادات الذي يخلق عن طريق مجهودات التنمية .

و النمو السريع للسكان و جهود التصنيع الذي حصل في بيئة ذات قيود تكنولوجية ، و عدم التوازنات الهيكلية و عدم حركة الموارد ، إن العجز في الاستيراد و ارتفاع أسعار الاستيرادات قد عزز تراكم الارتفاع في السعر ، إن صعوبات و مشكلات ميزان المدفوعات كانت قد أجبرت الأقطار على تخفيض قيمة عملاتهم و هذا بدوره يضيف ضغوطاً محلية و خاصة عندما تكون مرونة الطلب على الاستيراد منخفضة جداً . أما

القيد الثالث الذي تعرف عليه أعضاء المدرسة الهيكلية فقد كان النقص في الموارد المالية الداخلية ( Lack of Internal Financial Resources ) كما أن مجهودات التنمية زادت من المدى الضروري لتدخل الحكومة في الاقتصاد الوطني ( و بخاصة تجهيز و توفير الهياكل الارتكازية المادية ) ، و لكن إيرادات الحكومة نادرا ما تتوسع على نحو سريع و كافي لمواجهة نمو الإنفاق و عدم كفاية الإيرادات عادة تتم محاولة تجاوزها عن طريق الموارد مما يخلق عجز مالي تكون له نتائج تضخمية .

ومن العوامل التي جعلت التغيير الهيكلي ضرورة، النمو السكاني المتسارع، والاعتبارات السياسية المصاحبة للتطور الاجتماعي السريع، إلى جانب بطء نمو الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد على النفط المستورد، وعلى الواردات من السلع الصناعية المتقدمة. أما عوائق التغيير الهيكلي فقد كانت عدم كفاية في أسواق عناصر الإنتاج (بخاصة العمل و رأس المال ) و عدم كفاية موارد الضرائب في مصروفات غير إنتاجية و التنظيمات البيروقراطية .

#### المطلب الرابع : التضخم في النظرية النقدية الحديثة

ترى هذه النظرية في التضخم عموما أنه ظاهرة نقدية بحته ويرى هذا الاتجاه أن المصدر الأساسي للتضخم هو النمو في كمية النقود بمعدل يفوق معدل نمو الإنتاج، مع رفضه لفكرة أن الأجور أو النفقات هي المحرك الرئيس للأسعار. كما لا يقر بوجود علاقة دائمة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل. وتقوم هذه النظرية على تحليل جانب الطلب على النقود، إذ تركز على العلاقة بين التغيير في كمية النقود المتاحة للوحدة المنتجة والتغير في مستوى الأسعار، من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تحولات.

وعند توضيح الركائز الأساسية لهذه النظرية، يؤكد فريدمان أن معادلة التبادل التي صاغها فيشر في صورتها الداخلية تمثل في جوهرها مجرد تعريف لمعدل دوران النقود.  $(V=YP/M)$  لأنه يمكن حساب مقدار  $(V)$  من القيم المشاهدة لكل من الدخل الوطني الحقيقي  $(Y)$  و كمية النقود  $(M)$  و المستوى العام للأسعار  $(P)$  ، و غير أن هذه المعادلة، بوصفها تعريفية، لا توضح العوامل التي قد تؤدي إلى زيادة كمية النقود، ولا تبين الأثر المحتمل لمثل هذه الزيادة. إذ يمكن افتراض أن أي زيادة في كمية النقود قد تُمتص بالكامل بانخفاضٍ مقابل في سرعة دورانها، دون أن ينعكس ذلك على الدخل القومي الحقيقي أو على مستوى

الأسعار، وتعكس هذه النتيجة وجهة نظر الكينزيين فيما يُعرف بمصيدة السيولة في أوقات الكساد، إذ يرون أن أي زيادة في عرض النقود تُقابل بزيادة مكافئة في تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود، مما يمنع تأثيرها على النشاط الاقتصادي. كما يمكن، من منظور آخر، أن تؤدي تلك الزيادة إلى ارتفاع الأسعار فقط دون أن تحدث تغييراً في سرعة دوران النقود أو في الناتج الوطني، و تعتبر هذه النتيجة عن موقف أنصار النظرية الكمية للنقود، إذ يمكن - بالمنطق نفسه - افتراض أن جزءاً من الزيادة في كمية النقود يُمتص بارتفاع الطلب على السيولة، أي بانخفاض سرعة دوران النقود، بينما ينعكس الجزء المتبقي في تغيير كل من المستوى العام للأسعار والناتج القومي.

ولتدعيم وجهة نظره، استشهد فريدمان بالتجربة النقدية التي شهدتها الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من بداية الحرب الأهلية عام 1865م وحتى عام 1879م. فقد ارتفع المعروض النقدي خلال تلك الفترة بنسبة 10%، في حين تضاعف الدخل القومي الحقيقي، وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى نصف مستواه المسجل في بداية الفترة. ويشير فريدمان إلى نتيجة إضافية مفادها أن التغيير في كمية النقود يصاحبه عادة تغيير في سرعة تداولها بالاتجاه نفسه، مما يؤدي في مجموعه إلى إحداث تغيير في الناتج القومي والأسعار، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

و هذا ما شهدته الولايات المتحدة خلال الفترات القصيرة التي يطلق عليها الدورة الاقتصادية في العصور الماضية<sup>1</sup>.

يتضح من هذا التحليل أن فريدمان يفترض إمكانية أن تتغير كلٌّ من الناتج القومي وسرعة تداول النقود استجابةً للتغيير في كمية النقود. ويمثل هذا الطرح سمة مميزة لنظريته مقارنةً بالنظرية الكمية التقليدية، ولا سيما في صيغتها الكلاسيكية. وبصيغة أكثر تحديداً، تقوم نظرية فريدمان على ركيزتين أساسيتين: أ.العامل الحاسم في تحديد المستوى العام للأسعار هو التغيير في العلاقة بين كمية النقود والناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، أي مقدار ما يقابل وحدة الناتج من كمية النقود، وليس مجرد التغيير في حجم المعروض النقدي نفسه .

ب. إن التغيير في سرعة تداول النقود (V) أو في مقلوبها (K) يعكس مدى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء من دخولهم على شكل أرصدة نقدية.

1 اقتصاديات النقود و ، دار النهضة العربية بيروت ، 2002 ، 294 ..

يرى فريدمان أن الحالات الأربع السابقة المتعلقة بتغير كمية النقود لا تمثل أهمية نظرية كبيرة، إذ يمكن أن توجد حالات أخرى مختلفة. كما أنها لا تُعدّ جوهرية في إطار النظرية الكمية للعلاقة بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار، مع الإقرار بأن تغير الكتلة النقدية لا يؤدي فقط إلى تحولات في مستوى الأسعار، بل يمتد أثره ليشمل جوانب اقتصادية متعددة. لذلك، فإن العنصر الأهم يتمثل في تحديد الشروط والآليات التي من خلالها تتحقق تلك الحالات السابقة الذكر.

يربط فريدمان آليات التأثير بعاملين أساسيين هما: العوامل المحددة للطلب على النقود والعوامل المحددة لعرضها. ومن خلال تقاطع منحنى هذين العاملين يمكن تحديد القيمة التوازنية للنقود. ويحلل فريدمان الطلب على النقود من منظور سلوكي، حيث يقدمه في صورة دالة تعتمد على مبادئ السلوك الرشيد المستمدة من نظرية سلوك المستهلك، والتي تقوم على المفاضلة بين بدائل متعددة تتعلق بالاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل أو تحويلها إلى أشكال أخرى من الثروة تدرّ عائداً.

و يخضع الطلب على النقود - وفقاً لفريدمان - للمتغيرات التالية 1 :

أ - الثروة الكلية : التي تُعرّف بأنها مجموع ما يمكن أن تمتلكه الوحدات الاقتصادية المختلفة، وتشكل المحدد الرئيسي للطلب على النقود. وتشمل هذه الثروة جميع المكونات البشرية وغير البشرية. وقد ميز فريدمان بين خمس فئات رئيسية تشكل عناصر الثروة:

◊ النقود .

◊ الأصول النقدية ( أي السندات ذات الدخل الثابت ) .

◊ الأصول المالية ( الأسهم ) .

◊ الأصول الطبيعية ( رأس المال العيني ) .

رأس المال البشري .

وتجاوز فريدمان مشكلة قياس الثروة الكلية من خلال رسميتها، أي اعتبارها القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتوقع تولّده منها، معتمداً في ذلك على معدل عام للفائدة لاحتساب هذه القيمة. 2 .

ب - تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة :

<sup>1</sup> سهير محمود معتوق ، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة : 1989 19 24 .  
<sup>2</sup> إذ رمزنا للدخل الوطني الحقيقي بالحرف  $Y_r$  و للثروة الكلية الحقيقية بالحرف  $w$   $w = \frac{Y_r}{r}$  .

يقوم الفرد بتخصيص ثروته بين الأصول المختلفة وفقاً لحجم المنفعة المتوقعة من كل أصل، حيث تُقاس هذه المنفعة بالدخل الذي يحققه ذلك الأصل.

فبالنسبة لسندات، فإنها تولد عائداً ثابتاً كنسبة من قيمتها الاسمية، ويُعرف هذا العائد بسعر الفائدة السنوي ويرمز له بـ  $R_b$ . أما الأسهم، فهي تحقق عائداً يتمثل في الأرباح السنوية، ويرمز له بـ  $R_s$ .

الإضافة إلى ذلك، قد يخسر الأفراد الذين يحتفظون بالنقود جزءاً من قيمتها بسبب تراجع القوة الشرائية الناتج عن الارتفاع المستمر في الأسعار، ويمكن تقدير هذا الخسارة باستخدام المعدل المتوقع للتضخم:  $\frac{1}{p} \frac{dp}{dt}$

ج - النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية : و لنرمز لها بالرمز (H).

د - العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق و ترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة إذ إن الفرد الاقتصادي لا يوزع ثروته بين الأصول المختلفة اعتماداً على العوائد المتوقعة فقط، بل تتدخل أيضاً اعتبارات شخصية تتعلق بالأذواق وترتيب الأولويات. وقد تدفعه هذه الاعتبارات أحياناً لاتخاذ خيارات تختلف عن تلك التي تقتضيها المعايير الكمية البحتة، و يرمز لهذه الأذواق بالرمز (U).

وبناءً على ذلك، يُعبّر عن دالة الطلب على النقود عند فريدمان بالصورة التالية<sup>1</sup>:

$$Md = \phi(P, R_s, R_b, \frac{1}{p} \frac{dp}{dt}, H, W, U) \quad (1-2)$$

H : النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية

W : الثروة الكلية .

U : أذواق المستهلكين ( ترتيب الأفضليات ).

حيث : P : المستوى العام للأسعار .

$R_s$  : عائدات الأسهم .

$R_b$  : عائدات السندات .

$\frac{1}{p} \frac{dp}{dt}$  : معدل توقع التضخم .

و بذلك - حسب فريدمان - إن الطلب على النقود يُعد نتيجةً لعملية توزيع الثروة الاسمية وفقاً

للمستوى العام للأسعار، وبناءً على العوائد المتحققة من الأصول النقدية والمالية والطبيعية، فضلاً عن الموارد

<sup>1</sup>R.S thorn ,Théorie monétaire , (paris :dunod , 1975 ) , p 63 .

البشرية، كما أنه يعكس تفضيلات الأفراد وأذواقهم. ويمكن أيضاً إعادة صياغة هذه الدالة في صورة حقيقية على النحو التالي: 1:

$$\frac{M}{P} = \phi(R_b, R_S, \frac{dp}{dt} \frac{1}{P}, Y_p, H, U) \dots \dots \dots (1-3)$$

بمعنى أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية يُعد دالة في حجم الثروة الحقيقية. بعد ذلك، انتقل فريدمان لتحليل دالة العرض، وفي النهاية تتحدد قيمة النقود في السوق النقدي من خلال تقاطع دالتي العرض والطلب، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحديد المستوى العام للأسعار.

ومنه يرى النقديون التضخم بوصفه ظاهرة نقدية (Monetary Phenomena) متأصلة و تتواصل عن طريق سياسات نقدية و مالية توسعية (Expansionary Monetary and Fiscal) (الإنفاق الحكومي) عن طريق العجز و سياسات توسع الائتمان و عمليات الصرف أو التبادل من قبل البنك المركزي ) تتطلب السيطرة على التضخم بوصفها الشرط الضروري و الشرط الكافي للسيطرة على عرض النقود ( Money Supply ) مثلاً أن ينمو عرض النقود بمعدل متنسق مع نمو الطلب على النقود بأسعار مستقرة ، و تحديداً فإن معدل التضخم سوف ينخفض و التشوهات الملازمة له ( Concomitant Distortions ) في الاقتصاد الوطني أيضاً عبر كبح (Curbing) الطلب الإضافي من خلال سياسات مالية و نقدية ، و الزيادة على الأجور تزيد و حذف معدلات الصرف الأجنبي ذات القيمة المرتفعة .

يتأسس النموذج النقدي على دالة طلب الأرصدة النقدية الحقيقية المستقرة، إن مثل هذه الأرصدة مطلوبة لأغراض الاحتياط أو الاحتراز و المستوى الافتراضي سيكون دالة في مستوى الدخل الحقيقي و كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود بدلاً من الأرصدة البديلة التي يمكن أن تشبع على الأقل الحافز الاحترازي (Procautionary Motive) و ترى المدرسة النقدية أن عرض النقود هو متغير خارجي (Exogenous) و يمكن السيطرة عليه من قبل السلطات النقدية و في هذا النموذج النقود فإن التضخم هو نتيجة لكون عرض النقود يتوسع بسرعة أكبر من توسع الطلب على النقود ، فالأفراد ينفقون نقداً إضافياً من أجل الإبقاء على أرصدهم النقدية السائلة عند المستوى المرغوب و عند ظروف الاستخدام الكامل فإن الأسعار سوف

<sup>1</sup>سهيير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 155 .

ترتفع وتشير الدلائل التجريبية (Empirical Evidence) من الدول النامية إلى أن دالة الطلب على النقود مستقرة على الرغم من أن التغيرات في السعر المتوقع و ليس معدلات الفائدة تميل إلى أن تكون ذات معنوية إحصائية أكثر مما هي في الدول المتقدمة ، و مع ذلك ثمة مقياس تشير إلى أن الدخل لا زال المقرر الرئيسي للاحتفاظ بالنقود الحقيقية ، و هنا لم ينكر النقوديون وجود قيود و لكنهم يرون أو يعتقدون بأن تلك القيود ليست هيكلية أو ذات طبيعة مستقلة ، أن تلك القيود حسب وجهة نظر النقوديون نتجت من التشوهات في السعر و من الحكومة لتقليل زيادة معدل السعر، على سبيل المثال يعتقد النقوديون أن عدم المرونة (inelasticity) الهيكلية المزعومة لعرض الغذاء هي في الحقيقة نتجت من السيطرة الإدارية على الأغلب على أسعار الغذاء و محاولات الحكومة حماية المستهلكين و تجنب الضغوط المتنامية من أجل زيادات في الأجور ، أن هذا التدخل في قوى السوق له التأثير غير المحفز على إنتاج الغذاء لكنه كان تشوها حفز عن طريق السيطرة الإدارية و ليس من قبل هيكل ملكية الأرض ، إن الأسعار العالمية مثلا للغذاء كانت ضرورية (necessary) لحفز عرضا كافيا و لكن ضمن سياق (Context) السيطرة الكلية على عرض النقود و اعادة تخصيص (reallocation) الموارد عبر آلية السوق (Market Mechanism) فإن الأسعار العالية لمثل هذه السلع كانت قد عوضت عن طريق أسعار أقل أو أدنى على السلع الأخرى و لذلك فإن ضغوطا تضخمية (Inflation Pressures) لم تخلق ، لقد اعتقد النقوديون أن النمو البطيء في الصادرات كان محفزا بالسياسة الاقتصادية و ليس محفزا هيكليا ، إذ أن معدلات الصرف الأجنبي كانت ذات قيمة أعلى (Overvalued) و مجهودات التنمية كانت موجهة نحو الداخل ، و هكذا يعترف النقوديون بوجود قيود و لكنهم يعكسون العلاقة السببية ، فالاختناقات في الاقتصاد الوطني التي تعيق أو أعاققت النمو سوف تزاح عندما يصبح التضخم تحت السيطرة ، يرى أغلبية النقوديون أن الأولوية الاجتماعية للتنمية صحيحة و لكن بالنسبة لهم فإن النمو المستقر و المتواصل يمكن أن يتحقق فقط في بيئة نقدية مستقرة (Environment of Monetary Stability) على الجانب الآخر فإن الهيكلين كانوا غالبا ما يضعون السبب على تفضيل التضخم بوصفه وسيلة لتعجيل النمو و لكن عموما هذه لم تكن هي الحالة ، لقد كان الهيكليون مهتمين في مشكلة جعل الاستقرارية متسقة مع التنمية لكنهم اعتقدوا أن استقرارية السعر يمكن فقط أن تتحقق عبر النمو الاقتصادي و الذي كان عملية طويلة الأمد وعلى الرغم من أن سياسات الاستقرار قصيرة الأمد فعالة في تقليل معدل التضخم فإنها تفرض تكاليف اجتماعية و اقتصادية باهضة و تعيق

عمليات التغيير الهيكلي (Structural Change) الضرورية للنمو الاقتصادية و النمو الاقتصادية في الأمد الطويل ،و في الواقع فإن الهيكليين فضلوا التضخم على الركود (Stagnation) و اعتبروه على الأقل أهون الشرين .

## خلاصة الفصل :

تعددت تعريفات التضخم نتيجة لاختلاف وجهات نظر الاقتصاديين حوله واختلاف المقصود منه والفترات الزمنية التي ساد فيها، وكذلك الأسباب المؤدية إليه. ويُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمستقر في الأسعار الناتج عن زيادة الطلب على السلع والخدمات بما يتجاوز قدرة العرض، ويعزى سببه إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين حجم الطلب الكلي الفعلي وحجم المعروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة , لكن هناك من يرى التضخم ليس فقط ظاهرة نقدية وإنما هو ظاهرة اقتصادية هيكلية تظهر في شكل اختلال بين العرض والطلب في الاقتصاد وهذه النظرة تنطبق كثيرا على الاقتصاديات النامية والتي يقوم اقتصادها على أساس أن قوى الطلب والعرض هي التي تحدد الأسعار .

وأيا كانت الآثار المحسوسة للتضخم ، فإن الدول اليوم لن تتحمل طويلا معدلات تضخم مرتفعة . فعاجلا أو آجلا ، ستتخذ خطوات لتخفيض التضخم عن طريق اتخاذ اجراءات نقدية و مالية مقيدة لإبطاء النشاط الاقتصادي و رفع البطالة ، أو في بعض الأحيان بوضع قيود على الأجور و الأسعار , والتي من شأنها التأثير على النمو الاقتصادي لهذه الدول .

# الفصل الثاني

النمو في النظرية

الاقتصادية

## تمهيد

يعد النمو الاقتصادي الدافع الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة وتوفير الزيادة في السلع والخدمات وكذلك فرص العمل الإضافية، فيُمثّل النمو الاقتصادي العملية التي يحدث من خلالها زيادة تراكمية ومستدامة في الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بحيث تتجاوز هذه الزيادة معدل نمو السكان، مع ضمان توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب. ويرتبط النمو عادةً بتحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ تشير الزيادة في إجمالي الناتج الناتجة عن نمو السكان إلى ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة دخل الفرد بالنسبة للناتج الحقيقي ، كما تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي، وفي هذا الإطار يلقي إرتفاع وإنخفاض معدلات النمو أهمية وإهتماما بالغاً من طرف المفكرين والباحثين الإقتصاديين.

وارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية :

◊ المبحث الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

◊ المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات الكلاسيكية

◊ المبحث الثالث: النمو الإقتصادي وفق النظريات النيوكلاسيكية (النظريات ذات النمو الخارجي)

◊ المبحث الرابع: تحليل النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من

(الداخل)

## المبحث الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

يعد النمو الاقتصادي المحرك الأساسي لرفاهية المجتمعات، حيث يعكس الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي وقدرة الدولة على توسيع طاقتها الإنتاجية بمرور الزمن. ولا تقتصر أهميته على الأرقام المجردة، بل تمتد لتشمل خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتطوير البنية التحتية. ومن هذا المنطلق، سنستعرض في هذا المبحث ماهية النمو الاقتصادي، والنمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مع تسليط الضوء على أساليب قياس النمو.

### المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي

يوجد عدة مفاهيم وتعريفات للنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك لاختلاف وجهات نظر الاقتصاديين في هذا المجال. فوفقاً لرأي ماير (Meier)، يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي يشهد فيها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي زيادة مستمرة على مدى فترة زمنية طويلة. وإذا تجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد يُتوقع أن يرتفع بالضرورة، فعملية النمو الاقتصادي في رأي ماير Meier سينتج عنها زيادة الدخل الحقيقي دون إعتبار مشكلة توزيع المنتج الإضافي من السلع والخدمات<sup>1</sup>، ويعرف الدكتور صلاح الدين نامق أن عملية النمو الاقتصادي هي: التفاعل القوي الذي يحدد في بيئة معينة وفي فترة زمنية معينة متضمناً تغيرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها، الإنسان ورأس المال وجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وستؤدي هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة في الناتج الوطني الذي يعتبر في حد ذاته تغييراً طويلاً الأمد<sup>2</sup>، ويرى آخرون بأن النمو الاقتصادي يقصد به ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف الطبيعية دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه وما يترتب على هذا التقدم الطبيعي زيادة في الدخل الحقيقي للفرد<sup>3</sup>.

عرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير السنوي في الناتج الوطني الإجمالي لبلد ما، ويُقاس بالتغير النسبي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة، وذلك لاستبعاد التأثيرات الناتجة عن ارتفاع الأسعار. ويرتبط النمو الاقتصادي أساساً بالاقتصادات المتقدمة، ويظهر في الزيادة الطويلة الأجل في كميات الناتج الناتج عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية مثل الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، وغيرها. وفي الوقت الحالي، يُعتمد في

1 صلاح الدين نامق، نظريات النمو، دار المعارف، القاهرة، 1965، 2

2

3 محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1979، 55

قياس النمو الاقتصادي بشكل رئيسي على مؤشر الناتج الوطني الإجمالي،<sup>1</sup> ووفقاً لتعريف كورنش، فإن النمو الاقتصادي يُحدد من خلال مجموعة من العناصر الأساسية، وهي كما يلي:

\* زيادة متواصلة في الإنتاج.

\* تقدم تكنولوجي.

\* حدوث تغيرات في الإطار المؤسسي والسلوكي.

هناك ارتباط وثيق بين مفهوم النمو الاقتصادي باعتباره زيادة في الناتج الوطني وإمكانية قياسه من خلال متوسط زيادة مردود العمل، أي عبر متابعة ارتفاع إنتاجية العمل. ويلاحظ أن زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني قد تكون أقل من معدل زيادة إنتاجية العمل في الحالات التي تتخفف فيها نسبة العاملين إلى إجمالي السكان، سواء بسبب زيادة متوسط العمر، أو تخفيض سن التقاعد، أو تمديد مدة الدراسة والتدريب. فقد اتفق الاقتصاديون، كما سبق ذكره في هذه التعاريف، على أن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة مستمرة في الناتج الوطني أو الدخل الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، بما يسهم في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل. ومع ذلك، رأى الباحثون أنه من الضروري تناول العناصر الأساسية التالية:

\* لا يقتصر النمو الاقتصادي على مجرد زيادة إجمالي الناتج المحلي، بل يجب أن يصاحبه ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي ينبغي أن يتجاوز معدل نمو السكان. فغالباً ما يزداد الدخل الوطني في بلد ما، إلا أن ارتفاع معدل النمو السكاني قد يكون أعلى من معدل النمو الاقتصادي، مما يمنع تحقيق زيادة فعلية في متوسط دخل الفرد، وهو ما يمكن تلخيصه في المعادلة التالية: **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني**

\* يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست مجرد زيادة نقدية. فإذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، مصحوباً بارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، فإن متوسط الدخل الحقيقي للفرد لا يكون قد ازداد، بل قد يكون انخفض. ومن هنا اعتبر الاقتصاديون أنه من الضروري استبعاد تأثير التغير في قيمة النقود (التضخم)، كما يوضح ذلك في المعادلة التالية: **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.**

1 النظرية الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 5.

\* يجب أن تكون الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد مستدامة وطويلة الأجل، وليست زيادة مؤقتة تزول بزوال أسبابها. ويستثنى من ذلك ما يُعرف بالنمو العابر، حيث تتأثر العوامل الاقتصادية المولدة للنمو بالظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب. ونجد في هذا المجال مثلاً ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي أدت إلى زيادة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني لأعضاء منظمة **الأوبك**، حيث إزدادت متوسطات الدخل فيها زيادة معتبرة لكن سرعان ما تغيرت هذه الأوضاع، كما لانسى أيضاً حرب الخليج (1991) واحتلال العراق (2003) التي إنجر عنها ارتفاعاً في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 147 دولاراً وانخفضت إلى مستويات شديدة الإنخفاض وصلت لغاية 109 دولاراً للبرميل الواحد نهاية سنة (2008)<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي

عندما يتم التطرق إلى موضوع النمو الاقتصادي فمن المؤكد أنه تثار قضية التنمية الاقتصادية، فمن خلال المصطلحين يشار دائماً إلى الزيادة في الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الإستثمار والتنمية والإمكانيات

المادية والبشرية لإنتاج الحقيقي في المجتمع، ويميل بعض الإقتصاديّين إلى المساواة بين المصطلحين، فيرى **ولتر Wlter** أن التنمية ماهي إلا مرادفاً للنمو الإقتصادي وأن المجتمعات المختلفة تمر خلال عملية النمو بعدة مراحل (بدائية وتمهيدية والإنطلاق والنضج والإستهلاك والتوفير)، ومن الكتاب من يرى أن هناك تقارب بين المصطلحين كالأمركي **جيرالد ماير Gerald Meier** الذي أكد الترادف في الجوهر وإختلاف جزئي في المعنى، فالنمو ظاهرة كمية وليدة الصدقات والظروف العابرة ويتصف بالتذبذب ويهدف إلى الزيادة في معدلاته دون المراعاة إلى الجوانب الإنسانية والبيئية أما التنمية فهي ظاهرة كيفية تتصف بالاستمرارية وهي نتيجة لتعاملات عميقة وواسعة وشاملة وتهدف إلى تصحيح الإختلالات في البنية الاقتصادية وتحقيق رفاهية الإنسان وإشباع حاجياته مع مراعاة التوازن البيئي.

1 نوري محمد عبيد الكصب الجبوري ، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الإقتصادي لجمهورية العراق (1990-2008) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2010.

تنوعت تعريفات التنمية الاقتصادية باختلاف ظروف المفكرين الاقتصاديين وجنسياتهم وربما انتماءاتهم الفكرية. ومع ذلك، يتفق معظم التعريفات على أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على التغيير الكمي فحسب، بل تشمل أيضاً التغيير النوعي والهيكلية. وهذا يختلف عن النمو الاقتصادي، الذي يُقاس عادة بمعدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد منه فقط، حتى إذا كانت الزيادة ناتجة عن قطاع واحد فقط من قطاعات الاقتصاد.<sup>1</sup> ، عرف المفكران ميير وبالدين التنمية بأنها عملية يؤدي فيها النظام الاقتصادي إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي على مدى فترة زمنية طويلة. وإذا تجاوز معدل التنمية معدل نمو السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي يرتفع. وتشير التنمية هنا إلى التفاعل المعقد والمستمر داخل الاقتصاد الوطني على مدى فترة ممتدة، والذي يشمل تغييرات في الكميات والهيئات الاقتصادية على حد سواء. وتختلف تفاصيل هذه العملية باختلاف الظروف الزمانية والمكانية لكن هناك بعض الخصائص الأساسية المشتركة بينها، والنتيجة العامة لهذه العملية تتمثل في زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي، وهو تغيير طويل الأمد بطبيعته.<sup>2</sup> ، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي على مدى فترة طويلة. وعندما يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل نمو السكان، يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي، أي متوسط دخل الفرد الفعلي وبما أن التنمية عملية، فإن ذلك يعني وجود قوى تعمل على مدى طويل، مسببة تغييرات في متغيرات معينة. ومن الضروري أن تمتد هذه العملية على فترة طويلة، لأنها تختلف عن الزيادات القصيرة الأجل التي تحدث خلال الدورات الاقتصادية ، ويجب أن يستمر النمو على مدى أكثر من دورة اقتصادية، بحيث يكون مستوى الارتفاع والانخفاض في كل دورة أعلى من مستوياتها في الدورة السابقة.<sup>3</sup>

وإذا رجعنا إلى موضوع النمو والتنمية، فلقد عرف **كيندلبرغر Kindleberger** النمو على أنه تحقيق زيادة إضافية في الإنتاج، بينما تعني التنمية بالنسبة له إضافة لمقولة الزيادة الإضافية في الإنتاج، تحقيق تبدلات وتغييرات في الهيكلية التكنولوجية والمؤسسية المسؤولة عن زيادة الإنتاج، كما أن النمو قد يعني ليس

1 قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2013 .18

2 ميير وبالدين، التنمية الاقتصادية وطنية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 5-6.

3 فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي 2005 .177

فقط زيادة في المخرجات (Inputs) ولكن أيضا الزيادة في المدخلات (Outputs) وفي الكفاية الإنتاجية، أي زيادة

المخرجات لكل وحدة من المدخلات، في حين أن التنمية تذهب أبعد من ذلك لتشمل تحولات في هيكل الإنتاج وفي توزيع المستخدمات بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أساليب قياس معدل النمو وأشكاله

#### أولا: أساليب قياس معدل النمو:

النمو الاقتصادي هو الارتفاع المستمر في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والذي ينعكس في زيادة الدخل الوطني الحقيقي ومستوى المعيشة واعتمادا على هذا يقاس معدل النمو اعتمادا على العلاقة التالية:

$$\frac{Y_1 - Y_0}{Y_0} \quad (2-1) \quad \dots\dots\dots$$

حيث يمثل  $Y_1$  الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الزمنية  $t=1$  ، ويمثل  $Y_0$  الدخل الحقيقي للفرد في الفترة

الزمنية السابقة  $t=0$  ، ويمكن حساب معدل النمو بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الحقيقية أو الثابتة (أي باستعمال المؤشر العام للأسعار و نزع أثر التضخم).

وبعد الإقتصاد الوطني في حالة نمو اذا كان الناتج الوطني الحقيقي  $Y$  للفترة الزمنية الحالية  $t=1$  أكبر من الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية السابقة  $t=0$  :

$$Y_1 > Y_0 \quad \dots\dots\dots(2-2)$$

ونقول أن الإقتصاد الوطني حقق نموا عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج الوطني موجبة أي:

$$\frac{Y_1 - Y_0}{Y_0} > 0 \quad \dots\dots\dots (2-3)$$

لنمو الاقتصادي لا يقتصر على زيادة الناتج الوطني الحقيقي فحسب، بل يشمل أيضاً رفع مستوى معيشة السكان من خلال تلبية احتياجاتهم المتنوعة عبر السلع والخدمات، ويمكن قياسه بزيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني (V)، وهذا حسب العلاقة التالية:

$$\frac{Y_1}{V_1} > \frac{Y_0}{V_0} \dots\dots\dots (2-4)$$

بالتالي، تعني المعادلة (2-2) أنه لا يحدث نمو اقتصادي حقيقي إذا نما الناتج الوطني بنفس معدل نمو السكان، أي أن الشرط الوارد في المعادلة (2-4) لن يتحقق .

### ثانياً : أشكال النمو:

استناداً إلى المعادلات (2-2) و(3-2) و(4-2)، يمكن وضع تعريف عام للنمو الاقتصادي، مع التمييز بين نوعيه:

- **النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive):** يتمثل في زيادة الناتج الوطني بنفس معدل زيادة عدد السكان، بحيث يظل نصيب الفرد من الدخل ثابتاً.
- **النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive):** يتمثل في زيادة الناتج الوطني بمعدل أعلى من معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وتحسين القدرة على تلبية حاجات السكان المتنوعة.

هناك ارتباط وثيق بين مفهوم النمو الاقتصادي كنمو في الناتج الوطني وإمكانية قياسه عبر متوسط إنتاجية العمل، إذ يمكن أن تكون زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني أقل من زيادة إنتاجية العمل في حال انخفضت نسبة العاملين إلى إجمالي السكان ، سواء كان ذلك نتيجة لارتفاع متوسط العمر، أو خفض سن التقاعد، أو تمديد فترة الدراسة والتدريب<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات الكلاسيكية

### المطلب الأول: آراء آدم سميث حول النمو الاقتصادي (A.Smith) (1790-1723)

يعتبر آدم سميث أحد أقدم مفكري المدرسة الكلاسيكية، ففي إعتقاده أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يجب أن يكون محددًا، وأن الإدخارات تؤدي الى زيادة رأس المال تلقائيا وهذا الإعتقاد يرجع حسب رأيه بوجود الإستخدام أوالتوظيف الكامل لعناصرالإنتاج ، حيث رفض آدم سميث رأي الطبيعيين القائل بأن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد، لكنه أقر بأهمية القطاع الزراعي كعنصر أساسي لدعم النمو الاقتصادي في المجتمع ، وشجع آدم سميث على تحرير الأسواق وإزالة القيود الحكومية لتشجيع التخصص وزيادة التجارة.<sup>1</sup> ، حسب رأي آدم سميث، يتحقق التخصص وتقسيم العمل عند توفر الشروط التالية:<sup>2</sup>

#### \* رأس المال:

يتطلب التوسع في التخصص وتقسيم العمل توفر رأس المال، فغياب كمية كافية منه يحد من إمكانيات التخصص، بينما زيادة تكوينه توسع هذه الإمكانيات. والحصول على رأس المال يتم من خلال الادخار الذي يُستثمر بعد ذلك.. فلكي يكون للادخار أثر اقتصادي، يجب توجيهه نحو الاستثمار بدلاً من بقاءه دون استخدام. ، وزيادة الاستثمار تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج والدخل والتبادلات، مما يعزز الادخار ويزيد القدرة على تكوين رأس الما..

#### \* السوق:

لكي يتحقق التخصص وتقسيم العمل، يجب توفر سوق كافية، فكلما اتسع حجم السوق زادت إمكانيات التخصص عبر زيادة الإنتاج والمبادلات. أما الأسواق الضيقة فتحد من حجم الإنتاج وتقلل من فرص التخصص، وهنا تظهر أهمية التجارة الخارجية كوسيلة لتوسيع السوق..

1 ضياء مجيد الموسوي ، 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ،74

2 فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الإقتصادي 2006 ،106

وفقاً لآدم سميث، يحدث النمو الاقتصادي بشكل تراكمي: توفر السوق ورأس المال يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل، مما يزيد الإنتاجية. ونتيجة لذلك يرتفع الإنتاج والدخل والادخار والمبادلات، مما يسمح بتكوين المزيد من رأس المال وتوسيع السوق وزيادة السكان، فيتعزز الدافع لتطوير التكنولوجيا وتحسينها، وكل هذه العوامل تعيد تعزيز التخصص وتقسيم العمل، فتزداد الإنتاجية والإنتاج والدخل مرة أخرى.

إن نموذج النمو الاقتصادي المقترح لآدم سميث يركز على العناصر التالية<sup>1</sup>:

\* يعتمد الإنتاج الكلي في المجتمع على عناصر الإنتاج الأساسية، وهي: العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية (مثل الأرض)، إضافة إلى التقدم التكنولوجي وتوافر بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي.  
\* يُعتبر تكوين رأس المال الأساس الرئيسي في نظرية آدم سميث حول النمو الاقتصادي..  
\* يساهم التخصص وتقسيم العمل في رفع كفاءة الإنتاج لدى العامل، ويعتمد نجاح هذه العملية على حجم السوق".

\* عتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، نظراً لقدرته على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى تحقيق الأرباح التي تمثل مصدراً للاستثمارات وتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال وبالتالي تعزيز النمو السكاني".

\* يؤثر كل من معدل التقدم التقني، معدل نمو السكان، حجم الإنتاج، وإنتاجية العمل على معدل نمو تراكم رأس المال. وبمعنى آخر، يُعد تراكم رأس المال المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في المجتمع .  
\* يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي في المجتمع (أي الصعود التراكمي) لن يستمر لفترة طويلة بسبب بطء معدل التقدم التقني الذي يعتمد على تراكم رأس المال. ويعود السبب في ذلك إلى تقلص الأرباح نتيجة لزيادة الأجور وحدود الموارد، مما يؤدي إلى توقف الصعود التراكمي ودخول المجتمع مرحلة الهبوط التراكمي، التي تمثل فترة من السكون قبل أن يستأنف المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

1 فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985 1 23-22

**المطلب الثاني: : تحليل أفكار ديفيد ريكاردو في النمو الاقتصادي (D. Ricardo) (1823-1772)**

يعد ريكاردو أحد أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد عرض أفكاره في كتابه 'مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب'، حيث تناول فيه موضوعات مثل الربح، الأجور، والتجارة الخارجية، لقد ركزت نظرية ريكاردو في تحليلها للربح على مبدأ أساسي وهو قانون تناقص الغلة، فقطاع الزراعة يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنه يساهم في توفير الغذاء للسكان الذي يتزايد عددهم فالزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وتقوم العملية الإنتاجية على ثلاثة عناصر أساسية هي: الأرض، والعمل، ورأس المال، والتي تتكامل معاً بنسب متفاوتة لتشكيل الإنتاج. وقد صنف ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات وهم<sup>1</sup>:

**الفئة الأولى:** اصحاب الأراضي يمثلون طبقة غير منتجة، ويصرفون دخلهم كله على المتع والترف .

**الفئة الثانية:** العمال ويستخدمون دخلهم بالكامل لتغطية احتياجاتهم الأساسية .

**الفئة الثالثة:** الطبقة الرأسمالية وتقوم بعملية الإنتاج وتعتبر عنصراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي .

ويرى ريكاردو أن عملية النمو الاقتصادي تعتمد أساساً على الرأسماليين، من خلال العلاقة الناتجة عن توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة. فالطبقة الرأسمالية، حسب ريكاردو، تتفق جزءاً صغيراً من أرباحها على الاستهلاك، بينما يُحوّل الجزء الأكبر إلى مدخرات، وهذه المدخرات تشكل الأساس لتراكم رأس المال . وقسم ريكاردو الدخل أو الناتج الكلي على الربح (أصحاب الأراضي) والأجور (الطبقة العاملة) والأرباح (الطبقة الرأسمالية).

**أي أن: الدخل الوطني = الربح + الأجور + الأرباح.**

يميز ريكاردو بين الإيراد الكلي والإيراد الصافي للمجتمع. فالإيراد الكلي يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة، بينما الإيراد الصافي هو الفرق بين هذا الإيراد وتكاليف السلع اللازمة لإعالة وصيانة القوة العاملة ورأس المال المستخدم في الإنتاج خلال نفس الفترة. ويشكل هذا الفرق أساس مفهوم الفائض الاقتصادي، الذي يلعب دوراً مهماً في زيادة الناتج الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي ، إذن فالربح والربح حسب ريكاردو تشكل الإيراد الصافي للاقتصاد وتعتبر مصدر عملية

1 فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، صص 23-30 .

تكوين رأس المال، بينما تذهب الأجور في معظمها لسد متطلبات عيش العاملين، فلا يتحقق النمو إلا إذا استُخدم الإيراد الصافي في توسيع تكوين رأس المال، ومن هنا تبرز أهمية الطبقة الرأسمالية، فهي الوحيدة القادرة على الادخار وإعادة استثمار أرباحها لتكوين المزيد من رأس المال، بهدف تحقيق أرباح أكبر في المستقبل<sup>1</sup>، لذلك يؤكد ريكاردو على أن يكون الإيراد الصافي من نصيب الرأسمالي، فإذا استُخدم هذا الإيراد في توسيع التجميع الرأسمالي، فإنه يوفر رأس المال الضروري لعملية النمو، الذي يعد عصب التنمية الاقتصادية وركيزتها الأساسية، وأشار ريكاردو أيضاً في تحليله إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور الاسمية، إذ تتسبب هذه الزيادة في ظهور قانون تناقص الغلة، ما يؤدي إلى زيادة الربح وربحية رأس المال.

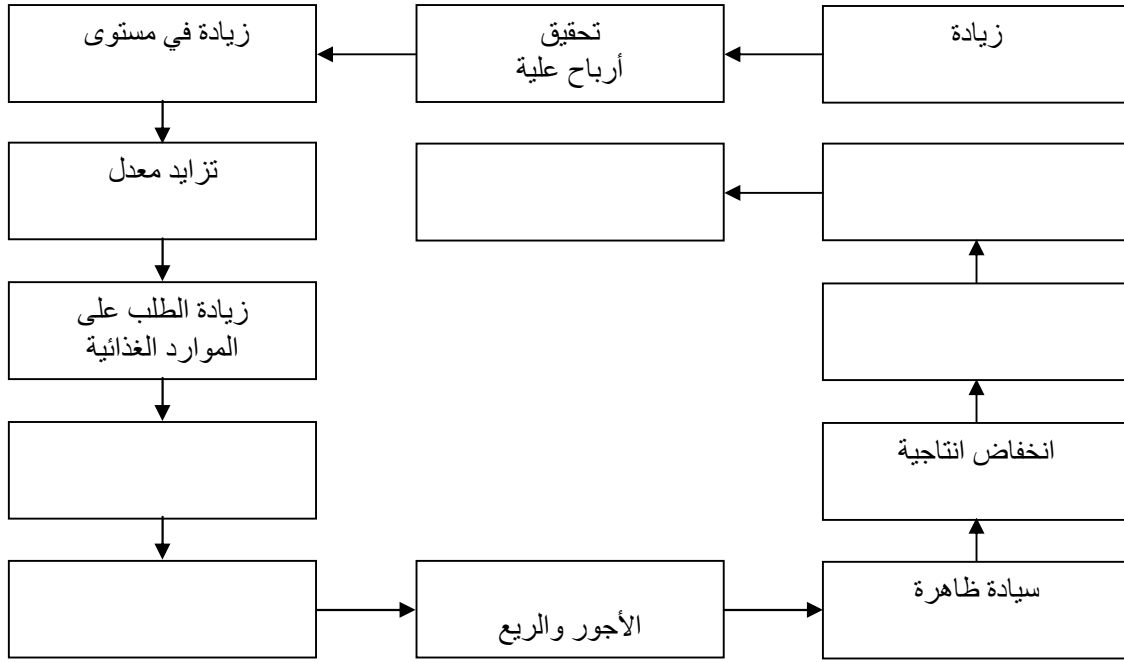
إن جوهر تحليل ريكاردو للنمو الاقتصادي يرتكز على رأس المال باعتباره المحرك الأساسي لعمليات النمو فهو ينظر إلى عملية النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية على أنها عملية حركية تتوقف على الدخل الصافي وعلى معدل الأرباح السائدة، فإذا تزايدت معدلات الأرباح ونمت متصلاً فإن النمو الاقتصادي حادث لا محالة وحسب ريكاردو دائماً فإن نتيجة لقانون تناقص الغلة ترتفع أسعار المنتجات الغذائية التي يشكل الإنفاق عليها الجزء المهم من دخول العاملين وهو العامل المؤدي إلى مطالبة العمال برفع الأجور، وارتفاع الأجور طبعاً يتم على حساب انخفاض الأرباح كحصة نسبية من الدخل، ونتيجة لهذا وإضافة إلى المنافسة التي تحدث بين أصحاب رؤوس الأموال وكذلك زيادة معدلات النمو السكاني فإن معدلات تكوين رأس المال تبدأ في الانخفاض وحسب ريكاردو فإن الإقتصاد يتجه في هذه الحالة نحو الركود والحل حسب رأيه وتحديد عدد السكان.

وأوضح ريكاردو أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على العوامل الاقتصادية، بل تتدخل فيه أيضاً العوامل الفكرية والثقافية والتنظيمية والإدارية، إضافة إلى أهمية الاستقرار السياسي الذي ينجم عنه وجود حكومة قوية يقع عليها عبء كبير في علية التنمية، كما يبرز ريكاردو في تحليله أهمية تحريرالتجارة الخارجية لأنها تساهم في تمويل النمو الاقتصادي في المجتمع وتساعد في تصريف الفائض من الانتاج الصناعي وهو الأمر الذي يعمل على ازدهار الصناعة وزيادة أرباح الطبقة الرأسمالية، وتبرز أهمية تحريرالتجارة الخارجية كذلك في نجاح مبدأى التخصيص وتقسيم العمل بين الدول.

1 فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 106.

ويمكن تلخيص نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي في الشكل التالي:

شكل رقم (8): نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محد صالح زكي القرشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 11.

### المطلب الثالث: آراء جوزيف شومبيتر حول النمو الاقتصادي (J.A.Shumpter) (1950-1883)

تعد نظرية جوزيف شومبيتر في كتابه *التطور الاقتصادي* من أوائل النظريات الأساسية في مجال اقتصاد التنمية، حيث قدم فيها فكرة المنظم والدورات الاقتصادية. كما انتقد شومبيتر في بداية تحليله للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي أفكار كل من آدم سميث وريكاردو، نافياً أن تكون الأرض المصدر الوحيد للثروة، أو أن ندرتها هي السبب الرئيس لتوقف أو تباطؤ النمو الاقتصادي في المجتمع، فلا يوجد عند شومبيتر مبدأ قانون تناقص الغلة التي لا يمكن التغلب عليه، كما لم يتأثر شومبيتر بالأفكار التي فرضت

وجود الظلم الاجتماعي الاجتماعي (نظرية مالتس للسكان) أوكالذي صوره ماركس مثلاً نتيجة لسوء توزيع الدخل والذي ينتهي بالثورة<sup>1</sup>.

ويرى شومبيتر أن النمو الاقتصادي ممكن ويحدث في إطار الرأسمالية المتطورة، التي توفر، وفق رأيه، الإمكانيات والظروف الملائمة للنمو. ويركز شومبيتر في تفسيره لعملية النمو على مبدأ الابتكار والتجديد، المعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتنشيط النشاط الاقتصادي، مما يرفع من قيمة الفكر المبتكر ويؤدي إلى التنمية وزيادة الدخل الوطني.<sup>2</sup> كما يذهب شومبيتر إلى أن النمو يتحقق عند ظهور اختراعات جديدة تُدخل إلى السوق وتستثمر بشكل فعال، ما يؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني .

لقد إرتكزت نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها في

العناصر التالية:

- العمل يكون في حالة المنافسة التامة.
- الاقتصاد في حالة من الركود عدد السكان في حالة ثبات.
- نفى أن يكون هناك استثمار صافي.
- الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.
- وجود فرص استثمار يمكن استغلالها بواسطة المنظمين للوصول إلى ازدهار المجتمع.

وصنف شومبيتر العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج في إطار نموذج للنمو الاقتصادي الفعال إلى مزيج من القوى المادية وغير المادية ، فالقوى المادية حسبه هي العوامل الأصلية الإنتاجية (العمل، الأرض ورأس المال) والعوامل غير المادية - وتلعب دوراً لا يقل أهمية عن دور العوامل المادية - وهي الظروف أو الحقائق الفنية المرتبطة بالعملية الانتاجية ارتباطاً مباشراً ثم الحقائق المتمثلة بالتنظيم في الدولة.

والناتج في رأى شومبيتر يتوقف على معدل التغير الذي يطرأ على أعلى المحددات الرئيسية في

المجتمع وهي:

- العوامل الانتاجية التي يتحكم فيها المجتمع.
- الفن الإنتاجي والتكنولوجي.

• البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة.

لقد ركز شومبيتر في تحليله للنمو الإقتصادي على التجديد والاختراع، كما حث على استخدام الفنون التكنولوجية الحديثة واندماج عوامل الانتاج التقليدية بنسب جديدة، ويوضح ذلك في النقاط التالية:

- انتاج سلعة جديدة لم يتعود عليها المستهلكون بعد.
- استخدام وسيلة جديد في الانتاج بعد المزيد من التجارب العلمية الناجحة..
- فتح أسواق جديدة لتصريف السلع والمنتجات.
- تسخير العلم في إكتشاف موارد جديدة للمادة الأولية اللازمة للصناعة.
- خلق تنظيمات ادريّة جديدة من شأنها التنظيم المحكم للعملية الإنتاجية.

ويرى شومبيتر أن العملية الانتاجية تتركز على عنصرين أساسيين وهما:

- المؤشرات التي تؤدي إلى تغيرات ملموسة في المعروض من عوامل الإنتاج وقد اسماها مكونات النمو (وهي التغيرات التي تطرأ على السكان من حيث الزيادة أو النقص والتوزيع العمري وكذلك التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال الوطنية والمدخرات وذلك التي تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية).
- الآثار التي تنجم عن التكنولوجيا الفنية وعن التغير الاجتماعي والثقافي ويسمى التطورات التقدمية.

لقد تطرق شومبيتر إلى موضوع المنظم، فيعتبره العمود الفقري الذي يبني عليه نظريته في النمو فهو المجدد المبتكر الذي يعمل على اندماج عوامل الانتاج في وحدة مؤتلفة متضافرة تأتي للمشروع بأفضل النتائج، ويرى شومبيتر أن وجود المنظم يرتبط أساساً بالرغبة في تحقيق الربح، ويعد الإبداع الأداة الأساسية للتغيير، حيث يؤدي إلى تفاعل المتغيرات باستمرار، ومن أجل تحفيز الإبداع، يحتاج المنظم إلى توفير السيوالة اللازمة لتحقيق أهدافه<sup>1</sup>.

فطبيعة المنظم في تصور شومبيتر هي التجديد والابتكار، وتنشأ هذه الطبيعة التجديدية المبتكرة لأنه يعتمد إلى توجيه عوامل الانتاج إلى مسالك جديدة تحدد أقصى الأرباح، و حدد شومبيتر عاملين أساسيين في المنظم الكفاء وهما:

1 اشماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .34

\* المعرفة والفن التكنولوجي اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة ويمزج العوامل الانتاجية الموجودة بشكل مختلف يؤدي إلى أفضل النتائج.

\* وهو توافر رأسمال لأن عملية التجديد والابتكار تتطلب عوامل الانتاج في مسالك جديدة ينبغي أن تكون تحت يد المنظم الوسيلة التي تحقق له هذا الهدف بحيث يستطيع التحكم بسهولة في عوامل الانتاج التي تحت تصرفه.

وبذلك فالمنظم هو الشخصية الرئيسية التي تركز عليها نظرية شومبيتر في النمو، فهو يحدد وبيّن ويخلق بذلك الزيادات المتلاحقة في الناتج الوطني. وهي الزيادات التي لا تحدث بطريقة منتظمة والتي تتعرض لعلاقات دورية صعوداً وهبوطاً (الدورات الاقتصادية)، وفيما يخص الدورات الاقتصادية والنمو، أوضح شومبيتر أن التتابع الدوري لمراحل الازدهار والانكماش يعود إلى الإبداع الذي يولد إبداعاً جديداً، بحيث يمكن القول إن الإبداع يشكل حلقة مستمرة تدفع التوسع الاقتصادي وقد فرّق بين أنواع مختلفة من الدورات الاقتصادية وهي:

➤ دورة الاقتصادية طويلة المدى ومدتها 55 سنة.

➤ دورة اقتصادية متوسطة المدى ومدتها من 9 إلى 10 سنة.

➤ دورة اقتصادية قصيرة المدى ومدتها لا تتجاوز 40 شهراً.

ويعتبر أن النمو يتوافق مع مرحلة التوسع في الدورة الاقتصادية طويلة المدى، وأن النمو الاقتصادي نفسه ليس ظاهرة دورية، أي لا يمكن تفسيره فقط من خلال الدورات الاقتصادية<sup>1</sup>.

وقد قسم شومبيتر الاستثمار إلى جانبين الجانب الأول وأطلق عليه الاستثمار التلقائي أو الاستقلالي وهو جزء من الاستثمار الذي يعتمد على عوامل طويلة الأجل تنمو بالابتكارات ويمول عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي والجزء الآخر وأطلق عليه الاستثمار التبعي وهو جزء من الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات في الدخل أو الأرباح<sup>2</sup>، حيث يوضح أن الاستثمار التبعي يرتفع بارتفاع الأرباح وينخفض بارتفاع سعر الفائدة ولهذا فالفرق بين مستوى الأرباح معدل سعر الفائدة هو الذي يحدد مستوى الاستثمار التبعي.

أو لقد ارتبط تحليل الكلاسيك في تفسيرهم للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بظروف المجتمع الذي يعيشون فيه وبالبيئة المحيطة بهم والتي اسهمت في تكوين نظرياتهم وآرائهم.

1 اشماعيل محمد بن قانة، 34.

2 فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، صص 47 - 50.

ونلخص أهم الركائز التي إعتمدتها نظرياتهم في النمو في العناصر التالية<sup>1</sup>:

- 1- رغم اعتراف الاقتصاديين الكلاسيكيين بأهمية التقدم الفني وتأثيره على زيادة الإنتاجية، فقد هيمن عليهم مبدأ تناقص الغلة، إذ اعتقدوا أن التقدم الفني يؤخر فقط آثار هذا المبدأ. إلا أن التقدم الفني أسهم فعلياً في مضاعفة الإنتاج سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي على حد سواء.
- 2- يرى الكلاسيكيون وجود علاقة مباشرة بين الأجر وعدد السكان، حيث يؤدي ارتفاع الأجور إلى زيادة السكان. إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر على نمو السكان إلى جانب الأجور، مثل العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية
- 3- صنف الكلاسيكيون المجتمع إلى صنفين: الرأسماليين والعمال، ودعوا إلى تركيز الدخل في يد الرأسماليين، مع إبقاء دخل العمال عند الحد الأدنى. أدى ذلك إلى زيادة الفقر رغم ارتفاع الناتج الوطني، مما أسفر عن ضياع فرص التنمية بسبب عدم مشاركة الطبقات المنتجة للنمو الاقتصادي.
- 4- استند الاقتصاديون الكلاسيكيون في آرائهم إلى الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة، إلا أن تحقيق التنمية يتطلب تدخل الدولة، الذي يعد عنصراً أساسياً لضمان التنمية.
- 5- أدى التقدم الفني إلى دحض فكرتين أساسيتين وهما:  
\* ثبات ومحدودية عنصر الأرض.  
\* أن رأس المال ليس بديلاً لعنصر العمل بل مكمل له .
- 6- وفق نظرية شومبيتر، يُفترض أن الابتكارات تولّد دورات اقتصادية، إلا أن الاعتماد على أقسام كاملة داخل مؤسسات ضخمة أدى إلى استقرار الابتكارات وعدم حدوث هزات اقتصادية. كما افترض شومبيتر أن المنظم يقترض الأموال اللازمة للابتكار من البنوك، غير أن هذا الافتراض أصبح غير ضروري بفضل تمويل المؤسسات الضخمة للاختراعات والابتكارات من أرباحها.
- 7- جاهل شومبيتر دور النمو السكاني في نظريته، واعتبره عاملاً مستقلاً يتأثر بعوامل أخرى .

### المبحث الثالث: النمو الإقتصادي وفق النظريات النيوكلاسيكية (النظريات ذات النمو الخارجي)

تركز النظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي على دور العوامل الخارجية، وفي مقدمتها التقدم التقني وتراكم رأس المال، كدوافع أساسية لزيادة الإنتاجية. وتفترض هذه النماذج، وأبرزها نموذج "سولو"، أن الاقتصاد يتجه نحو حالة من التوازن المستقر في الأمد الطويل، حيث يعتمد استمرار النمو على التطور التكنولوجي المستقل عن النظام الاقتصادي. ومن خلال هذا المبحث، سنناقش المبادئ الجوهرية لهذه النظريات وكيفية مساهمتها في فهم آليات التوسع الاقتصادي من منظور "خارجي المنشأ".

### المطلب الأول: آراء جون مينارد كينز (J.M.Keynes) (1883-1946)

يعد جون مينارد كينز أحد أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين، إذ شكّل فكره ومنهجه تحولاً مهماً في الفكر الاقتصادي. وبحكم معاشته لفترة الكساد العظيم (1929-1933)، وضع كينز مجموعة من الأسس لمعالجة اختلالات النظام الرأسمالي، منتقداً العديد من أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين، وعلى رأسها قانون ساي للأسواق الذي يفترض أن كل عرض يخلق طلبه الخاص، وكذلك مبدأ التوازن التام عند مستوى العمالة الكاملة. وقد قدّم كينز أفكاره هذه في كتابه الشهير *النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود*، بهدف معالجة أزمة النظام الرأسمالي.

تمثل النظرية الكينزية دراسة علمية متعمقة لإصلاح النظام الرأسمالي، خاصة من حيث إيجاد سبل لاستيعاب العمالة التي تم الاستغناء عنها سابقاً. وقد ركز كينز في تحليلاته على سياسات وأدوات اقتصادية عملية أكثر من تركيزه على صياغة نظرية متكاملة للنمو، إلا أن هذه السياسات والأدوات أصبحت لاحقاً الأساس الذي اعتمد عليه الاقتصاديون الكينزيون في بناء نظرياتهم حول النمو الاقتصادي.

وبالرغم من اهتمام كينز بالاقتصاد الوطني في الأجل القصير، إلا أنه بالإمكان تطبيق نظريته في المدى الطويل والتي يتطلبها مفهوم النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

نادى كينز بسيادة نظام السوق، وركز على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ولكنه يرى ضرورة تدخل الدولة (الحكومة) لتعويض ما يحدث من نقص في الطلب الفعال، والطلب الفعال عند كينز هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية وهو الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني

على الاستهلاك والتراكم، تحدد مستوى الطلب الفعّال عند النقطة التي يتساوى فيها إجمالي الطلب مع إجمالي العرض. ويتكوّن الطلب الفعّال من شقيّين: الاستهلاكي والاستثماري. ويعتمد الطلب الاستهلاكي على الميل للاستهلاك، الذي لا يرتفع بنفس نسبة الزيادة في الدخل، مما يخلق فجوة بين الدخل والاستهلاك يمكن تعويضها من خلال الاستثمار، فإذا كان حجم الاستثمار أقل من المستوى المطلوب، فإن الطلب الكلي يكون أقل من العرض الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض مستمر في الدخل والاستخدام حتى عند وجود فجوة بينهما. وتعتمد التغيرات في الدخل والاستخدام بدرجة كبيرة على حجم الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على كل من العائد المتوقع على رأس المال الجديد وسعر الفائدة. ويقصد بالعائد المتوقع على رأس المال الجديد معدل الربح الذي يُنتظر الحصول عليه من الاستثمار في أصول رأسمالية جديدة، ويُعدّ سعر الفائدة من أبرز المحددات لحجم الاستثمار، لأنه يعكس العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، و على هذا الأساس فإن حجم الإستثمار يزداد إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال كبيرة أو عند إنخفاض سعر الفائدة<sup>1</sup>، أشار كينز إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار والدخل الوطني، وأطلق على هذه العلاقة اسم "المضاعف"، إذ إن أي زيادة في الإنفاق الاستثماري تسهم في رفع الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة الأولية في الاستثمار.

وبصورة عامة فإن قيمة الميل الحدي للاستهلاك كلما ارتفعت كبرت معها قيمة المضاعف ولكن هناك شروط لا بد من توافرها حتى يمكن للمضاعف ان يؤدي تأثيراته بالزيادة في الدخل الوطني وهي:

- 1- وجود طاقات انتاجية في المشاريع والوحدات الانتاجية في الاقتصاد الوطني غير مستغلة.
- 2- وجود قوة عاملة في مجالات الانشطة الاقتصادية المختلفة غير موظفة انتاجيا.
- 3- سيادة سعر الفائدة بحيث يتناسب وترشيد الاستثمار في المجالات او الأنشطة الانتاجية المختلفة (سعر الفائدة الذي يحقق فعالية حدية للاستثمارات الرأسمالية).

في حال حدوث تراجع في الدخل الوطني نتيجة قصور المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة، يتعين على الحكومة التدخل من خلال زيادة الإنفاق العام بما يتجاوز حصيلة الضرائب، مما يؤدي إلى ظهور عجز في الموازنة العامة، وهو ما يُعرف بسياسة التمويل بالعجز. ويُموّل هذا العجز عادةً عبر النظام المصرفي إذا كان الاقتصاد يعمل دون طاقته الإنتاجية الكاملة، فإن تمويل العجز يساعد على تنشيط

1 ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص78.

الإنتاج وتشغيل الموارد المعطلة. أما عندما يقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل، فإن زيادة الإنفاق قد تسبب ارتفاع الأسعار والتضخم، ولهذا يُفضل أن تخفض الدولة إنفاقها ليكون أقل من حصيله الضرائب.

وفيما يتعلق بسياسة التمويل بعجز الميزانية فقد أوضحت الدراسات أن السياسات الاقتصادية التي تكلم عنها كينز من الصعب نجاحها في الاقتصاديات النامية فيقول الدكتور راو أن زيادة الإستثمار من خلال التمويل بعجز الميزانية يؤدي إلى زيادة تضخمية في الأسعار بدلا من أن يؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج وحجم الإستخدام، ويضيف أن السياسة الاقتصادية من خلال التمويل بعجز الميزانية دون الأخذ بعين الإعتبار عدم التبذير كما

هو الحال في التحليل الكنزي من أجل الوصول إلى حالة الإستخدام التام لا يمكن تطبيقها على حالة البلاد النامية<sup>1</sup>.

لم تقدم النظرية العامة لكينز أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي وترك المهمة إلى من أتى من بعده من أمثال هارود-دومار، جوان روبنسون وغيرهم من الذين إعتدوا على الأدوات التحليلية التي وضعها كينز وإستفادوا منها لتقييم نماذج النمو الاقتصادي، وقدم كينز في مقالة له بعنوان "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا" واقترح فيها عدة شروط ضرورية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، من أبرزها<sup>2</sup> :

- إمكانية التحكم في السكان.
- العزم على إجتتاب الحروب الأهلية.
- المضي في التقدم العلمي.
- تحديد معدل التراكم بالفرق بين الأرباح والإستهلاك.

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وفق نموذج هارود -دومار (Harrod - Domar)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إهتم الإقتصاديون من جديد بالنمو الاقتصادي، فعمل الاقتصادي البريطاني روي فوريس هارود (1900-1978) (R. F. Harrod) والأستاذ الأمريكي إفسى. دافيد. دومار (E. D. Domar) (1914-1997) ، على وضع نموذج رياضي شامل يوضح العوامل الأساسية التي تحدد معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الإجمالي. وقد ركز كلاهما على دراسة استمرارية النمو الاقتصادي

1 ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص 86.

2 اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق، ص 34.

ومتطلبات استقراره في الاقتصادات المتقدمة، أي أنهما بحثا عن المعدل المثالي لنمو الدخل الوطني على المدى الطويل الذي يضمن المحافظة على مستوى التشغيل الكامل ويمنع ظهور البطالة أو الركود الاقتصادي .

قام نموذج هارود-دومار على التجارب المستمدة من إقتصاديات الدول الرأسمالية، وبيّن النموذج الدور الجوهرى الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي ، تمثل الفكرة الجوهرية في هذا النموذج في الأثر المزوج للاستثمار، إذ يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من حيث عرض السلع والخدمات، وفي الوقت نفسه يسهم في رفع الدخل الكلي وتنشيط الطلب الفعال، وذلك من خلال توظيف القوى العاملة المتاحة في الاقتصاد فمن ناحية، يؤدي الاستثمار إلى توليد دخل إضافي نتيجة لتأثير المضاعف الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الوطني، ومن ناحية أخرى يسهم في توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر تنمية حجم رأس المال والتجهيزات الإنتاجية ، وتعرف الحالة الأولى باسم "أثر الطلب"، بينما تسمى الحالة الثانية "أثر العرض"، حيث إن ارتفاع صافي الاستثمار يؤدي في الوقت نفسه إلى نمو الدخل الحقيقي وزيادة حجم الإنتاج في الاقتصاد. ، وللوصول إلى مستوى توازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة لابد من أن يكون التوسع في الدخل الحقيقي والإنتاج موازيا إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية للتجهيزات الرأسمالية وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن ذلك سيؤدي إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية أو إلى وجود طاقة عاطلة<sup>1</sup>.

### 1- فرضيات نموذج هارود-دومار:

لقد قام نموذج هارود-دومار على مجموعة من الافتراضات والتي تتمثل فيمايلي:

\* تتحدد نسبة الدخل المستمر تبعاً لمعدل نمو الناتج في الفترات السابقة، أي أن الاستثمار يرتبط مباشرة بمعدل ارتفاع الدخل أو بسرعة نمو الناتج في الاقتصاد..

\* فترض في النموذج أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار، أي أن الاستهلاك على المدى الطويل يبقى نسبة ثابتة من الدخل القومي، وبذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً، مما يعني أن الميل الحدي للادخار يظل ثابتاً كذلك.

1 ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص 90

\* أنه ليس هناك فترات انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات بمعنى عدم وجود فجوة زمنية في الفرق بين الادخار والاستثمار وأن إجمالي الاستثمار الذي يزمع المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المتحقق.

\* الميل المتوسط للادخار ومعامل الرأسمال ثابتان.

\* ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.

\* أنه ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية.

## 2- نموذج دومار:

يهدف نموذج دومار إلى تحديد معدل نمو الاستثمار اللازم لضمان أن يتوسع الدخل القومي بمقدار يماثل الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبذلك يُحافظ على مستوى التشغيل الكامل، نظراً لأن الاستثمار يسهم في رفع القدرة الإنتاجية وفي الوقت نفسه يوفر فرص عمل جديدة.<sup>1</sup> وبالإعتماد على قيمة المضاعف الكينزي بالنسبة للطلب الكلي تكون لدينا المعادلات التالية:

- المعادلة الأولى: الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y:

$$S = s Y \dots\dots\dots (2-5)$$

- المعادلة الثانية:

يُعرّف الاستثمار (I) على أنه التغير في حجم رصيد رأس المال (K) ، أي أن:  $I = \Delta K$  ونظراً لأن إجمالي رصيد رأس المال (K) يرتبط بعلاقة مباشرة مع الدخل الوطني الإجمالي أو الناتج، فإن أي تغير في رأس المال ينعكس بدوره على مستوى الدخل الوطني Y وفقاً لمعامل رأس المال / الناتج فإن معادلة K تكون:

$$k = \Delta K / \Delta Y \dots\dots\dots (2-6)$$

$$\Delta K = k \Delta Y \dots\dots\dots (2-7) \quad \text{أي :}$$

1 فليح حسن خلف، مرجع سابق ، ص 148.

- المعادلة الثالثة: الإيداع الإجمالي S يساوي الإستثمار I تصبح المعادلة :

$$I = \Delta K = k \Delta Y \dots\dots\dots (2-8)$$

وبما أن S يساوي الإستثمار I يكون لدينا المعادلة التالية :

$$S = s Y = k \Delta Y = \Delta K = I \dots\dots\dots (2-9)$$

ونحصل على:  $s Y = k \Delta Y$  وعند قسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K يكون لدينا

المعادلة التالية:

$$\Delta Y / Y = s / k \dots\dots\dots (2-10)$$

تترجم المعادلة الأخيرة ببساطة نموذج دومار للنمو الاقتصادي ونعبر من خلالها أن معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي GNP (ويسمى كذلك معدل النمو الفعلي) يكون محددًا بالارتباط بين معدل الإيداع الوطني s ومعامل رأس المال / الناتج k ، وتشير هذه المعادلة أيضاً إلى أنه في ظل غياب دور الحكومة، يكون نمو الدخل القومي مرتبطاً ارتباطاً مباشراً وموجباً بمستوى الإيداع، أي أن زيادة الإيداع تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني، فكلما زادت قدرة الإقتصاد على الإيداع والإستثمار كنسبة من الدخل الوطني زادت بالتالي معدلات نمو الدخل الوطني، ويرتبط ارتباطاً عكسياً بمعامل رأس المال الناتج، أي أن ارتفاع في k سوف يؤدي إلى الإنخفاض في معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي.

### 3- نموذج هارود:

يهدف هارود في نموده إلى توضيح كيفية تحقيق النمو الاقتصادي المستقر. وعندما ينحرف معدل النمو عن مستواه المستقر، يدخل الإقتصاد في حالة من عدم التوازن، حيث تظهر عوامل تؤدي إلى تعزيز هذا الانحراف، مما يجعل الإقتصاد يتجه إما نحو انكماش طويل الأجل أو نحو تضخم طويل الأجل، ويعتمد نموذج هارود في النمو الاقتصادي على إفتراض ثلاثة معادلات أساسية تمثل كل معادلة منها معدلاً للنمو وتتضمن تعريفاً معرفياً ومحددًا بدقة، فتعرف المعادلة الأولى بمعدل النمو الفعلي (G) كما عرفناها سابقاً في نموذج دومار حيث تتحدد بنسبة الإيداع ونسبة على والثانية ومعامل رأس المال / الناتج k وتتصف هذه المعادلة بالتغيرات الدورية قصيرة الأجل، أما المعادلة الثانية فهي (Gw) وهو معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الإقتصاد، أما المعادلة الثالثة فهي تعبر عن معدل النمو الطبيعي (Gn) ويعتبره هارود يمثل مستوى الرفاهية وهو معدل نمو محتمل أو معدل النمو عند مستوى الإستخدام الكامل.

### 3-1 معدل النمو المرغوب (المضمون):

إن معدل النمو المرغوب (Gw) يمثل نسبة الإيدار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المرغوب و إذا إنطلقنا من معادلة التوازن الإيدار = الإستثمار يكون لدينا :

$$s Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots\dots\dots (2-11)$$

حيث :  $c(Y_1 - Y_0)$ ، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s Y_0$  : الادخار المحقق .

ومن العلاقة السابقة (2-11) نتحصل على:

$$Gw = (Y_1 - Y_0) / Y_0 = s / c \dots\dots\dots (2-12)$$

ببساطة، يشير مفهوم معدل النمو المرغوب إلى معدل نمو الاقتصاد الذي يشعر فيه رجال الأعمال، سواء كمجموعة أو في متوسطهم، بالرضا عن أداء النشاط الاقتصادي. وبحسب التحليل الكينزي للتوازن، يعكس هذا الرضا حالة التوازن الاقتصادي حيث تكون توقعات رجال الأعمال متوافقة مع نتائج النشاط الفعلي، شير هارود إلى حالة يكون فيها الإيدار المخطط والاستثمار المخطط في توازن. هذا التوازن هو أساس ما يُعرف بـ المعدل المرغوب للنمو، مع الفرق أن هارود يركز على وضع اقتصادي حركي ومتغير بدلاً من حالة راکدة. كما يفترض هارود أن نوايا الإيدار تتحقق دائماً، وبناءً على ذلك، فإن الإيدار المخطط يساوي دائماً الإيدار الفعلي<sup>1</sup>.

### 3-2 معدل النمو الطبيعي:

وهو أقصى معدل نمو يمكن أن يحققه الاقتصاد بناءً على التطورات التقنية والتكنولوجية، وحجم السكان، ومستوى التراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى تفضيلات الأفراد بين العمل ووقت الفراغ، مع افتراض توفر العمالة بالكامل. وبعبارة أخرى، هو معدل زيادة الإنتاج عند المستوى الكامل للاستخدام، والذي يتحدد بحسب معدل نمو السكان والتقدم التكنولوجي، ومعادلة معدل النمو الطبيعي تكون على الشكل التالي:

$$S = Cr \cdot Gn \text{ أو } S = Cr \cdot Gn$$

وإنطلاقاً من معادلات النمو الثلاثة المتعلقة بـ: (G)، و(Gw)، و(Gn) وحسب تحليل هارود فإنه :

1 فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 152.

\* يكون النمو عند مستوى الإستخدام التام عندما يتحقق :  $G = G_w = G_n$  ، وحينها الإقتصاد يكون متوازن في نموه .

\* إذا توفر الشرط:  $G > G_w$  فهذا يعني أن الزيادات في الإستثمار أسرع من الإدخار ومنه الزيادة في الدخل (معدل النمو الفعلي) تكون أسرع معدل النمو المرغوب، وحينها يكون الإقتصاد في حالة كساد.  
\* أما إذا كان:  $G < G_w$  فهذا يعني أن الزيادة في الإدخار أسرع من الإستثمار ومنه الزيادة في الدخل أقل من معدل النمو المرغوب فيدخل الإقتصاد في حالة التضخم.

\* وإذا كان:  $G_w < G < G_n$  ، عندها يكون هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في عنصر العمل وتكون الأرباح كبيرة، لأن الإستثمار المرغوب به أكبر من الإستثمار المتحقق ويصبح لرجال الأعمال الرغبة في زيادة التجهيزات الرأسمالية و يتعرض الإقتصاد في هذه حالة إلى التضخم الدوري أو المتتالي .  
\* وإذا كان:  $G_n < G < G_w$  ، فيكون هناك فائض في سلع رأس المال ووجود نقص في عنصر العمل فيحصل فائض في الطاقة وبالتالي ينخفض مستوى الإستثمار والإنتاج والإستخدام والدخل، و يتعرض الإقتصاد في هذه الحالة إلى كساد مزمن أو متتال.

#### 4- نموذج هارود-دومار و إقتصاديات الدول النامية:

لقد أشرنا سابقا أن نموذج هارود -دومار إهتم بدراسة ومعالجة استمرار النمو الإقتصادي ومتطلبات إستقراره في الأنظمة الإقتصادية المتطورة أو الرأسمالية ، لكن نموذج هارود-دومار لا يصلح للاعتماد عليه في إقتصادات الدول النامية، إذ إنه لا يقدم أدوات فعّالة لدعم عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب التي تتضمنها النقاط التالية:

- لمشكلة الرئيسية في الدول النامية تكمن في ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وأحياناً شبه انعدامها، مما يجعل دراسة تذبذب معدل النمو الاقتصادي أمراً غير مجدٍ.
- بدأ النموذج من مستوى التشغيل الكامل، حيث تظهر البطالة عند كينز نتيجة عجز الطلب الفعّال أو الاستخدام غير الكامل لرأس المال .أما في الدول النامية، فتتميز بارتفاع مستمر في عدد السكان مما يزيد الطلب، بالإضافة إلى انخفاض حجم رأس المال، ما يجعلها بعيدة عن نظرية الاستخدام التام لرأس المال ، ويلاحظ كذلك أن القيمة الحالية والمستقبلية لنموذج هارود-دومار تعتمد أساساً على الميل للإدخار وعلى معامل رأس المال وهما منخفضان كثيرا في الدول النامية، فهناك

فئة قليلة تتمتع بالقدرة على الإدخار، وقرارات الإدخار والإستثمار عادة ما تؤخذ من نفس الفئة من المجتمع.

•يعتمد نموذج هارود-دومار على افتراض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلا أن الدول النامية تعتمد على دور الدولة في تنظيم وتوجيه القطاع الخاص، وتكون مسؤولة عن إقامة الصناعات الكبرى .وبمعنى آخر، لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول دون دعم ومشاركة الحكومة .

•يفترض نموذج هارود-دومار وجود إقتصاد مغلق، والملاحظ أن إقتصاديات الدول النامية تتميز بإقتصاد مفتوح ويشكل قطاع التجارة الخارجية إضافة إلى المساعدات الأجنبية عنصراً حيوياً في نشاطها الإقتصادي.

#### 5- تقويم نموذج هارود-دومار:

\* يشير نموذج هارود-دومار إلى تساوي معدل رأس المال العام مع معدل رأس المال الحدي، إلا أن هذا الافتراض لا يعكس الواقع الفعلي .

\* افترض نموذج ثبات كل من الميل الحدي للإدخار وإنتاجية رأس المال وهذا لا ينطبق في عالم متغير وخاصة في المدى الطويل، مما يجعل تحقيق ثابت من النمو في الدخل الوطني أمراً صعباً أيضاً في المدى الطويل.

\* عدم ضمان تحقيق التوقعات في العالم اليوم، فأى انحراف بين توقعات المستثمرين بالنسبة للطلب أو التغير التكنولوجي وبين واقع الأدوات سوف يؤدي إلى ركود طويل أو إنتعاش كبير .

\* اهتم النموذج بمعامل واحد من عوامل التنمية الاقتصادية وهو رأس المال مع اغفال العوامل الأخرى مثل الموارد البرية والموارد الطبيعية والخدمات اللازمة لعملية التنمية، فضلاً عن العوامل الأخرى غير الاقتصادية كالعوامل الاجتماعية والسياسية.

\* لم يهتم النموذج (كنموذج ريكاردو ومالتس) بتأثيرات التغيير على الإنتاج والإنتاجية وحجوم رأس المال والعمال المستخدم في الإنتاج.

\* هذا النموذج يحتوي على نواقص تتعلق بأسس تجريبية، وذلك أن النمو الملاحظ أو المشاهد في الواقع الفعلي كان أسرع من معدل النمو الذي يحتسب على أساس معدل تكوين رأس المال ومعامل رأس المال الثابت.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وفق نموذج روبرت سولو (R M Solow)

قام الاقتصادي الأمريكي روبرت ميرتون سولو (1924-1987) بنشر النموذج النيوكلاسيكي (نموذج سولو) للنمو في النصف الأخير من خمسينيات القرن العشرين (1956). ويعود بناء روبرت سولو لهذا النموذج إلى نقاط الضعف الموجودة في نموذج هارود-دومار<sup>2</sup>، ويعتبر نموذج سولو للنمو الاقتصادي من أشهر نماذج النيوكلاسيك التي تفترض أن الإقتصاد يتجه إلى حالة الإستقرار معدل النمو ويفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت، ختلف النموذج النيوكلاسيكي عن نموذج هارود-دومار بعدم افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال. ففي حين أن زيادة معدل النمو في نموذج هارود-دومار تؤدي إلى زيادة مستمرة في الناتج، فإن زيادة معدل الادخار في النموذج النيوكلاسيكي تؤدي فقط إلى رفع الدخل الفردي ولا تسبب زيادة دائمة في معدل النمو. لذلك، يمكن للسياسات الاقتصادية الكلية أن تؤثر على مستوى الدخل الفردي، لكنها لا تؤثر على معدل النمو على المدى الطويل .

#### 1- تحليل روبرت سولو للنمو الاقتصادي :

إعتمد سولو في تحليله للنمو الاقتصادي على الفرضيات التالية:

- \* يتألف الإقتصاد من قطاع وحيد يقوم بإنتاج منتج واحد مركب.
- \* يعتبر عنصر الإنتاج الفني متغيراً يتم تحديده بواسطة عوامل خارجية عن النموذج
- \* انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع فرضية وجود منافسة كاملة.
- \* التوظيف الكامل لليد العاملة ومخزون رأس المال.
- \* تجانس دالة الانتاج ، ومنه ثبات عوائد الإنتاج.
- \* مرونة الأسعار والأجور، ومخصصات العمل ورأس المال تحدد بناءاً على الإنتاجية الحدية لهما.

1 سالم توفيق النجفي، محمد صالح زكي الفريشي، مرجع سابق، ص ص 83-84.

2 روبرت سولو، ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 14.

\* تتيح إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة بين العمل ورأس المال، استخدام نسبة (رأس المال/العمل) لتغيير المعاملات الفنية للإنتاج، ومن خلال ذلك يمكن تعديل مسار النمو على المدى الزمني نحو حالة التوازن.

ركزت النظرية النيوكلاسيكية (نموذج سولو) على تراكم رأس المال المادي، حيث يقوم الادخار الكلي بتمويل الاستثمار أو الزيادة في رأس المال الوطني، ويحقق الاقتصاد الذي لديه في البداية نسبة منخفضة (رأس المال/ العمل) إنتاجية حدية مرتفعة لرأس المال (دور الادخار والتراكم الرأسمالي في إحداث النمو القصير الأجل)، وإذا تم استمرار إيداع نفس النسبة من الدخل المتولد من الإضافة الجديدة لرأس المال فيمكن أن يزيد الاستثمار الاجمالي في السلع الرأسمالية الجديدة بالمقدار اللازم لمقابلة الإهلاك واللازم لتشغيل أعضاء جدد في قوة العمل.

ومع مرور الوقت تتجه نسبة (رأس المال/العمل) إلى الارتفاع مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي لرأس المال في ضوء افتراض ثبات عائد النطاق (غلة الحجم) وثبات مستوى التكنولوجيا، ومع استمرار انخفاض الإنتاج الحدي لرأس المال فإن المدخرات المتحققة عن الدخل المتولد عن رأس المال الجديد تتجه هي الأخرى إلى الانخفاض ويصبح كافيا فقط لاستبدال الآلات المتهاكة وتشغيل العمال الجدد، مما يصل بالاقتصاد إلى حالة من السكون وثبات المعيشة في الأجل الطويل.

وبناء على ذلك فإن معدل النمو طويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إذا حدث تغيير في عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ومعدل التقدم الفني التكنولوجي وهي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمار، وبالتالي تستمر معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبذلك فإن نموذج سولو يفترض أنه لا بد أن تحدث "صددمات خارجية" وهو التغيير التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي ولا يمكن التأثير عليه من خلال أدوات السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

فقد أوضح سولو أنه في حالة التقدم التكنولوجي المصحوب بتعظيم إنتاجية العمل بمعدل ثابت وخارجي، فإن الإنتاج الحدي لرأس المال لا يتجه إلى تناقص مع تزايد نسبة رأس المال إلى العمال، وإنما يؤدي إلى تحسن إنتاجية العمل وإلى زيادة رصيد العمال المهرة. وفي هذه الحالة حتى مع ثبات حجم السكان فإن رصيد رأس المال ينمو في الأجل الطويل ليتناسب مع قوة العمل الماهرة.

1 البعد البشري والنمو الاقتصادي النظرية والتطبيق، سلسلة أوراق بحثية، العدد 17، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

ويمكن أن ينشأ النمو في نموذج سولو (النموذج النيوكلاسيك) لسببين، الأول يتمثل في وجود تيار مستمر بنمو الانتاجية ونمو السكان، والثاني يتمثل في النمو الانتقالي الذي يتعلق بالتحول من مستوى أولي لرصيد رأس المال نحو معدل النمو الثابت. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات المؤثرة في معدل النمو فقط خلال المرحلة الانتقالية نحو النمو الثابت، لأن معدل النمو الثابت طويل الأجل يتحدد بمعدل التقدم التكنولوجي الخارجي، ولكن مثل هذه الآثار الانتقالية للسياسة الاقتصادية لا يكون لها تأثير كبير على معدل النمو.

ومن ثم فإن الزيادة في الناتج الوطني لا يمكن ارجاعها إلى الإحلال الفني قصير الأجل بين أرصدة العمل ورأس المال وإنما ترجع إلى عوامل أخرى -متبقى- يعرف على أنه متبقى سولو Solow Residual وهو التقدم التكنولوجي الخارجي<sup>1</sup>.

كذلك خلص نموذج سولو والنماذج التي بنيت عليه أن الاقتصاديات الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من نمو الاقتصاديات الغنية في الأجل القصير، مما يؤدي إلى أن يتجه متوسط الدخل الفردي في المجموعتين ومذلك مستوى النمو الاقتصادي بهما الى التقارب في الأجل الطويل. وهو ما يعرفه النموذج بفرضية التقارب .Convergence Hypothesis

#### - نموذج روبرت سولو:

إستخدم سولو دالة الإنتاج الخطية (دالة كوب -دوجلاس للإنتاج) التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل:

$$Q = y K L$$

$$\begin{array}{rcl} & = K & = Q \\ & = y & = L \\ & & = \\ & & = \end{array}$$

بالنظر إلى أن هناك منتجاً مركباً واحداً Q ينتج باستخدام عنصرين فقط، هما العمل L ورأس المال K ، فإن الناتج الإجمالي خلال الفترة T يساوي الدخل الإجمالي لنفس الفترة ، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للإدخار S وثبات معدل نمو العمل N يمكن توصيف النموذج على النحو التالي:

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة T يرمز له بالرمز  $K_t$  فإن معدل الإستثمار الصافي  $K^*$  يعادل:

$$k^* = \partial k / \partial t \dots\dots\dots(1) \text{ وتكتب المعادلة الأساسية للنموذج على الشكل التالي: } k^* = S * Y \dots\dots\dots(2)$$

أي تساوي معدل الإستثمار الصافي مع الميل المتوسط للإدخار مضروب في إجمالي الناتج وبما أن الناتج تم بإستخدام كل من العمل ورأس المال فإن دالة الإنتاج تصبح:  $k^* = f(K, L) \dots\dots\dots(3)$  وبالتعويض بقيمة Q من المعادلة (3) في المعادلة (2):

$$k^* = S * f(K, L) \dots\dots\dots(4)$$

وباعتبار معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمونسيبي ثابت N فإن معادلة العمل تكتب على النحو التالي :

$$L_1 = L_0 * E^{Nt} \dots\dots\dots(5) \text{ أي أن عرض العمل المتاح } L(t) \text{ يساوي}$$

0 t بمعنى أن سولو افترض استخدام كامل للعمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة، وتعويض قيمة  $L(t)$  (5) يصبح لدينا:  $k^* = S * f(K, L_0 * E^{Nt}) \dots\dots\dots(6)$

وبحل المعادلة التفاضلية يمكن مخزون رأس المال، أي أن معدل الإستثمار الصافي وبمعلومة لكل من  $L(t)$   $Kt$  يمكن حساب مميز الإنتاج عبر الزمن Q وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل والأجور وعائد رأس المال (الأرباح) وتصبح العوائد: عائد العمل w الأجور

$$w = S(K - L) / L \dots\dots\dots(7)$$

$$p = S(K - L) / K \dots\dots\dots(8) \text{ عائد رأس المال } p: \text{ (الأرباح)}$$

ووفقاً لنموذج سولو، يُعتبر مخزون رأس المال الابتدائي محددًا من خارج النموذج، بينما يُعطى عرض العمل في المعادلة (5). تتكيف العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل لكل من رأس المال والعمل، مما يسمح بتحديد مسار الإنتاج عبر الزمن لأي مستوى من الإنتاج الحالي باستخدام دالة الإنتاج (3). من ناحية أخرى، يوضح الميل للإدخار مقدار المنتج الصافي الذي يمكن ادخاره واستثماره كما في

المعادلة (1)، وبذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الحالية. عند إضافة هذا التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقاً، يُحدد رأس المال المتاح للفترة التالية، وتتكرر هذه العملية على هذا النحو. وقد أدى الافتراض الأساسي للنموذج النيوكلاسيكي الذي مقتضاه تناقص العائد بالنسبة لرأس المال، إلى التوصل إلى النتائج التالية<sup>1</sup>:

- 1- ستتدفق الاستثمارات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، وسوف تتدفق العاملة الماهرة من أماكن الوفرة (الدولة المتقدمة) إلى أماكن الندرة (الدول الأقل تقدماً).
- 2- ستتقرب عبر الزمن معاملات رأس المال/العمل ومعدلات الأجور في الدول المختلفة.
- 3- سوف تنمو الاقتصاديات المتخلفة بأسرع من نمو الاقتصاديات المتقدمة في الأجل القصير، حتى يتقارب مستوى النمو الاقتصادي عبر الدول المختلفة في الأجل الطويل.
- 4- لن يحدث نمو في الأجل الطويل إلا إذا حدث تغير تكنولوجي (يأتي من ارج النظام الاقتصادي) وبالتالي يصبح الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي غير قابل للتفسير (مبقي Residual) ضمن النموذج الكلاسيكي.

### 3- نقد نموذج روبرت سولو:

واجه نموذج روبرت سولو مجموعة من الإنتقادات من بينها 2:

- يتجاهل النموذج تأثير الاستثمار على النمو، ويركز بدلاً من ذلك على تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل
- تجاهل نموذج سولو تأثير التغير التكنولوجي واعتبره خارج نطاق النموذج، رغم أهميته الكبيرة
- افترض النموذج تماثل جميع السلع، وهو افتراض غير واقعي لا سيما بالنسبة للسلع الرأسمالية
- يفترض النموذج اقتصاداً مغلقاً مع سيادة المنافسة التامة، وهو افتراض غير واقعي، ويصبح الانحراف عن الواقع أكبر في البلدان النامية

## المبحث الرابع: تحليل النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من الداخل)

أحدثت نظريات النمو الذاتي ثورة في الفكر الاقتصادي المعاصر من خلال دمج عوامل المعرفة، الابتكار، والاستثمار في رأس المال البشري كعناصر داخلية محركة للنمو وليست مجرد متغيرات عشوائية. وترى هذه النماذج أن السياسات الحكومية والبحث والتطوير يلعبان دوراً جوهرياً في ضمان نمو مستدام يتجاوز قيود تناقص الغلة التي نادى بها الكلاسيكية. وسنتناول في هذا المبحث كيفية تفسير هذه النظريات لديناميكية التوسع الاقتصادي كعملية نابعة من صلب النظام والقرارات الاستثمارية الواعية.

### المطلب الأول: نشأة نظرية النمو النابع من الداخل، افتراضاتها ومصادرها

#### 1- أسباب نشأة النظرية:

إن من أهم أسباب نشأة نظرية النمو الاقتصادي النابع من الداخل هو وجود الفجوة التي لم تستطيع النظرية النيوكلاسيكية سدها بإعتبار التغير التكنولوجي في النموذج النيوكلاسيكي هو قاطرة النمو الاقتصادي، إلا أنه تجاهل تفسير العوامل المحددة له، وكذلك فرض تماثل التكنولوجيا في جميع الدول وتمتعها بنفس القدرة على الوصول إلى نفس الملاحظات الموجهة للنموذج النيوكلاسيكي والمستمدة من الواقع برواد نظرية النمو الذاتي أن يعمل على البحث عن نموذج جديد للنمو الاقتصادي يمكن من خلاله أن تدخل عوامل أخرى غير مجرد زيادة في رأس المال أو العمل اللذين يظهران في النماذج النيوكلاسيكية ، ومن أمثلة هذه العوامل (مستوى رأس المال البشري، البحث والتطوير، رأس المال العام...).

وفيما يلي أهم النقاط التي بينت الفروق بين الواقع العملي وما يقترحه النموذج النيوكلاسيكي<sup>1</sup>:

- حتمية التقارب بين الاقتصادات بين الاقتصادات المختلفة (سواء بالنسبة لمعدل النمو أو بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج).

- اعتماد النمو على عامل خارجي المنشأ.

- إهمال دور السياسات الاقتصادية في التأثير على النمو.

- إهمال السلوكيات الاقتصادية لعناصر النشاط الاقتصادي في عملية النمو.

1 النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية الفاهرة، 30-18.

يشير رومر (Romer, 1994) إلى أن هناك سببين وراء نشوء نظرية النمو الداخلي؛ يتمثل السبب الأول في الجدل حول فرضية التقارب، بينما يرتبط السبب الثاني بمحاولات إيجاد بديل عملي لنموذج المنافسة الكاملة.<sup>1</sup> مع نهاية الثمانينيات، شهدت الدراسات والبحوث في مجال النمو الاقتصادي اهتماماً متزايداً، مما أبرز التركيز على موضوع النمو الاقتصادي الداخلي. ويعزى هذا الاهتمام إلى مجموعة من الأسباب الرئيسية.<sup>2</sup>

- إدراك أهمية العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لما لها من آثار جوهرية تتجاوز تأثير العوامل المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية الدورية.

- لم تتمكن النظرية النيوكلاسيكية للنمو الخارجي من تقديم تفسير مرضٍ لتسارع معدلات النمو في الدول المتقدمة، أو لبطء ظهورها في الدول النامية .

- التناقضات التي نتجت عن فرضية سولو بأن التغير التكنولوجي نابع أساساً من الخارج، وأهم تطور حدث في النظريات الناشئة إن تحقيق الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لا يقتصر على رأس المال المادي فحسب، بل يعتمد أيضاً على رأس المال البشري (زيادة المهارات البشرية الأساسية من خلال التعلم والتدريب) ولهذا أضيف رأس المال البشري إلى معدلات الناتج الاقتصادي العام، ولم تكن هذه النظرة جديدة فقد قدمت بأشكال مختلفة من قبل إقتصاديين سابقين من أبرزهم شولتز (Schultz) من شيكاغو الذي حصل على جائزة نوبل في الإقتصاد بفضل مساهمته، استلهم شولتز، من بين أمور أخرى، مراقبة تعافي الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، رغم الدمار الهائل الذي لحق برأس المال المادي، وأدرك أن رأس المال البشري — المتمثل في خبرة المديرين ومهارات العمال المكتسبة والمتراكمة داخل النشاط الاقتصادي — لم يدمر وكان عاملاً أساسياً في التعافي.

## 2: الفروض التي تقوم عليها نظرية النمو النابع من الداخل:

تستند نظرية النمو الداخلي إلى أربعة فروض أساسية، يمكن تلخيصها فيما يلي 3:

1 "البشري والنمو الاقتصادي، النظرية والتطبيق" 24.

2 - نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالإبتكار التكنولوجي. 1، دار النشر عبيكان، الرياض، 2001. 81.

3 ايمان محمد محمد سليم، " 104-102.

\* حدث التغيير التكنولوجي ضمن إطار النموذج الاقتصادي نفسه، سواء من خلال تراكم المعرفة (رومر، 1986) أو تراكم رأس المال البشري (لوكاس، 1988). ويجدر بالذكر أن التقدم التكنولوجي ينشأ نتيجة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد، وليس مجرد نتيجة لتقدم الزمن كما أشار رومر (1994).

\* يُعتبر ثبات عائد رأس المال الافتراض المركزي في النظرية الحديثة للنمو الداخلي، على عكس النظرية النيوكلاسيكية التي افترضت تناقص العائد على رأس المال إلا أن الاستثمار في رأس المال البشري يعزز إنتاجية الفرد (الأثر الداخلي)، كما يساهم في رفع إنتاجية باقي عوامل الإنتاج الأخرى (الأثر الخارجي) معنى أن الفوائد الناتجة عن تراكم رأس المال البشري عبر التعليم والتدريب تتجاوز تأثير تناقص العائد على الاستثمار في رأس المال المادي، مما يجعل العائد على الاستثمار مستقرًا على المدى الطويل ويسهم في تحقيق نمو مستدام..

\* تُعد الاكتشافات والتكنولوجيا عوامل إنتاج غير تقليدية تختلف عن باقي عوامل الإنتاج، فقد وصفها رومر بأنها عوامل إنتاج غير قابلة للتنافس في الاستخدام، وتشبه في ذلك السلع العامة التي يمكن الاستفادة منها جزئياً دون نفاذها.

\* تُعد فرضية وجود منافسة كاملة فرضية غير واقعية.

\* عد التقدم والمعرفة ثمرةً للإنفاق على البحث والتطوير، كما ينشأ أيضاً من عملية التعلم أثناء العمل، سواء من خلال ابتكار سلع جديدة، أو اعتماد أساليب إنتاج حديثة، أو إدخال تحسينات مستمرة على التصميمات والتقنيات ، وتُعد هذه عملية تراكمية، إذ ترتبط احتمالات نجاح أنشطة البحث والتطوير في أي منشأة ارتباطاً طردياً بحجم الكوادر المؤهلة العاملة في معاملها..

### 3- مصادر نظرية النمو النابع من الداخل:

تُعد العوامل الأساسية المحفزة للنمو، كما حددها رواد نظرية النمو الذاتي، أربعة مصادر رئيسية تتمثل

فيما يلي:<sup>1</sup>

- رأس المال المادي أو المعرفة (رومر).
- رأس المال البشري (لوكاس).
- رأس المال التكنولوجي (رومر - أجيون وهويت - هيلمان وجروسمان).

- رأس المال العام (بارو).

## المطلب الثاني: نماذج النمو الحديثة

أولاً : نموذج رومر (1986):

يعتبر مايكل بول رومر من رواد المدرسة الحديثة التي تطرقت بإسهام لموضوع النمو الإقتصادي، استند نموذج رومر إلى فكرة أن التغيير في الإنتاج ينشأ من داخل النظام الاقتصادي نفسه، ويتحقق على المدى الطويل نتيجة لتراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات الرؤية المستقبلية بهدف تعظيم الأرباح. ويتضمن نموذج رومر مخزونين مترابطين هما: مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة الناتج عنه.، وفي حال كانت عوائد المخزونين ثابتة، فإن الاقتصاد يمكن أن يحقق معدل نمو ذاتي طويل الأجل ومستقر، يعتمد على العوامل المحددة للميل الحدي للادخار. إذ تؤدي زيادة مدخرات الفاعلين الاقتصاديين إلى تعزيز عملية التراكم، مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.1.

### 1- خصائص نموذج رومر:

يتسم نموذج رومر بعدد من الخصائص الرئيسية، من أبرزها ما يلي:

- نتج عن المعرفة التقنية وفورات خارجية تعزز من أثر رأس المال في عملية النمو الاقتصادي .  
- ميز نموذج رومر بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل، وهو ما يشكل الفارق الجوهرى بينه وبين نموذج سولو .

- منذ تأثير الأزمات على معدل النمو إلى الأجل الطويل، إذ إن أي صدمة تطل مخزون رأس المال المعرفى تترك آثاراً مستمرة حتى في حال غياب حالة التوازن المستقر".  
- نقسم النمو إلى ثلاث حالات رئيسية:

□ مرونة إنتاج المعرفة الكلية أقل من واحد: في هذه الحالة تظهر آثار خارجية إيجابية لرأس المال، ويؤدي ذلك إلى توقف النمو على المدى الطويل.

1 اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق ، 138.

□ مرونة إنتاج المعرفة الكلية تساوي واحد :هنا تكون دالة الإنتاج ذات إيرادات ثابتة للعوامل المجمعّة، مما يؤدي إلى نمو بمعدل ثابت يُعرف بالنمو المتوازن.

□ مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد :في هذه الحالة تتميز دالة الإنتاج بإيرادات متزايدة للعوامل المتراكمة، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في معدل النمو".

## 2- إفتراضات وتحليل نموذج رومر:

افتراض وجود اقتصاد يتألف من عدد متساوٍ من المنشآت المتماثلة والمستهلكين المتماثلين، بحيث تتخذ دالة الإنتاج لكل منشأة للسلع الاستهلاكية شكلاً محدداً:  $Y_i = f(R_i, X, A)$  حيث:  $Y_i$  تمثل إنتاج كل منشأة  $i$ ،  $R_i$  يمثل رصيد المعرفة أو رأس المال المنشأة من الأبحاث والتجديد،  $X$  تمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما،  $A$  تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

- وثر المستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد إيجابياً على إنتاج كل منشأة، رغم اعتبار معامل  $A$  خارجياً بالنسبة لكل منشأة على حدة.

- دالة الإنتاج  $F$  هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من  $R_i$  و  $X$  وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة  $A$ .

- تنسم دالة الإنتاج  $F$  بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر إجتماعية بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج  $X$  الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في  $A$  وليست مقعرة:

- بات وتجانس تفضيلات الأفراد، وتماثل دالة الإنتاج، بالإضافة إلى ثبات حجم السكان، مع استبعاد فرضية تناقص العائد الحدي على رأس المال التي يفترضها النموذج النيوكلاسيكي.

استناداً إلى ما سبق، يُعد نموذج رومر نموذجاً للنمو المتوازن يقوم على التغير في دالة الإنتاج الذي ينشأ من داخل النظام الاقتصادي نفسه، حيث يتحقق النمو طويل الأجل نتيجة تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات الرؤية المستقبلية والهادفة إلى تعظيم الأرباح.<sup>1</sup> في عام 1990، أسس رومر نموذجه الثاني المعروف باسم نموذج النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة، مستنداً في ذلك إلى دراسات كل م من Ethier (1982) و Judd (1985) واعتمد رومر في هذا النموذج على فكرة تقسيم العمل

الجماعي لتفسير تراكم رأس المال الداخلي، وأدخل أنواعاً جديدة من السلع الرأسمالية الوسيطة التي تُضاف إلى الموجود بالفعل. ومن المفترض أن تؤدي هذه السلع الجديدة إلى مزيد من تقسيم العمل الجماعي، الذي يُعد المصدر الأساسي للنمو. كما افترض رومر في نموذجه الثاني ثلاثة مدخلات إنتاج رئيسية: رأس المال المادي، ورأس المال البشري والتكنولوجيا، بالإضافة إلى العمل". ، كما افترض أن الاقتصاد يضم ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي:

● قطاع البحث، الذي يعتمد على رأس المال البشري والمخزون القائم من المعرفة لإنتاج معرفة جديدة وتصميمات مبتكرة للسلع الرأسمالية.

● قطاع السلع الوسيطة، الذي يستفيد من التصميمات المبتكرة الناتجة عن قطاع البحث، ويستخدم أيضاً رأس المال المنتج سابقاً لإنتاج مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية الوسيطة اللازمة لإنتاج السلع النهائية.

● قطاع إنتاج السلع النهائية، الذي يستفيد من العمل ورأس المال البشري والسلع الرأسمالية الوسيطة لإنتاج السلع النهائية.

السلع النهائية التي يمكن إستهلاكها أو إدخارها لإنتاج سلع رأسمالية جديدة.

وتتمثل دالة الإنتاج للسلع النهائية في دالة إنتاج كوب-دوغلاس مع بعض التغيير فيها

حيث:  $Y(H, L, X) = H_y L \sum_{i=1}^x X_i^{1-\infty-\beta}$  تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة كل من رأس المال البشري

المستخدم في إنتاج السلع النهائية،  $L H_y$  يمثل العمل المادي ،  $\sum_{i=1}^x X_i$  تمثل رأس المال المادي.

أوضح رومر في هذا النموذج أن إنتاج سلع الاستهلاك لا يعتمد فقط على كمية العمل ورأس المال، بل يتأثر أيضاً بالآلات المختلفة التي يشملها رأس المال. ومن ثم، فإن زيادة المخزون الرأسمالي، سواء من حيث الكم أو النوع، مع التقدم الفني والتكنولوجي المدمج فيه، تتحقق من خلال البحث والتطوير. واستنتج رومر أن الابتكارات وبراءات الاختراع الجديدة تمثل المحرك الأساسي لعملية النمو، مع بقائها محتكرة لصالح مبتكريها، مما يمنحها قيمة إضافية وفق مفهوم شومبيتر1.

### 3- نقد نموذج رومر:

واجه نموذج رومر (النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة) انتقادين رئيسيين يمكن تلخيصهما فيما يلي:

**الانتقاد الأول:** تعلق الانتقاد الأول برؤية النموذج لرأس المال البشري، حيث أن الاعتماد على كميته وحدها قد لا يكون مناسباً في جميع الحالات، كما ظهر في حالة تراجع الولايات المتحدة مقارنة ببعض منافسيها الأصغر مثل ألمانيا واليابان. كما أن افتراض النموذج حول ثبات مخزون رأس المال البشري غير دقيق، إذ يمكن أن ينمو حتى مع ثبات باقي عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع ملموس في معدل النمو الاقتصادي.

**الانتقاد الثاني:** أما الانتقاد الثاني فيتعلق بفكرة الإحلال التي تجاهلها النموذج، إذ أن تجديد المخزون السلعي في الواقع لا يؤدي إلى استبعاد المخزون القديم، بل يظل موجوداً إلى جانب السلع الجديدة، مما يؤدي إلى نمو غير محدود. وهذا يتعارض مع فرضية شومبيتر حول الهدم والبناء، التي تنص على أن السلع الجديدة تحل محل السلع القديمة.

### ثانياً : نموذج لوكاس (1988) (رأس المال البشري):

ركز روبرت لوكاس Robert E Lucas على الدور الحيوي لرأس المال البشري كمحرك رئيسي للنمو، وبنى على ذلك نماذجه الاقتصادية. ويشير مفهوم رأس المال البشري هنا إلى مخزون المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتدريب، والتي تُقِيم اقتصادياً وتندمج في الأفراد، مما يزيد من كفاءتهم وإنتاجيتهم.

، ولا يقتصر تأثير رأس المال البشري على مستوى المهارات والكفاءات فقط، بل يشمل أيضاً جوانب الصحة والنظافة والتغذية، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة في الدول النامية. في نموذجه، خصص لوكاس جزءاً من وقت العمال لتحسين قدراتهم وتطوير مهاراتهم. وبهذا تصبح دالة الإنتاج معتمدة على نوعين من المدخلات: مخزون رأس المال المادي وتراكم العمالة الفعالة، أي عرض العمل المادي المعدل باستخدام مؤشر الفعالية، الذي يعكس أثر الفوائد الإيجابية للتدريب أو التكوين على إنتاجية العمال، بعد استبعاد الوقت المخصص لهذه العملية. 1، وينقسم رأس المال البشري إلى:

- رأس المال البشري الموجه إلى عملية الإنتاج (العمال).
- رأس المال البشري الموجه إلى عملية التكوين والإعداد (المعلمين والطلاب).

### 1- خصائص نموذج لوكاس:

اهتم لوكاس بتعزيز النماذج النيوكلاسيكية للنمو من خلال التركيز على نقاط الضعف في نتائج نموذجها الأصلي (نموذج سولو) على الصعيد الدولي. فمن جهة، لم يأخذ سولو في الحسبان التنوع بين أوضاع الاقتصادات المختلفة، ومن جهة أخرى افترض أن التجارة الدولية، ضمن إطار التوازن التنافسي، تؤدي بالضرورة إلى تحقيق توازن سريع في نسب رأس المال إلى العمل والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج. وبناءً على ذلك، قام لوكاس بتطوير نموذجين:

أ- النموذج لوكاس الأول (1988): في هذا النموذج، يُخصص جزء من وقت العمال لتطوير مهاراتهم وتكوينهم، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبناءً على ذلك، تحتوي دالة الإنتاج على نوعين من المدخلات: مخزون رأس المال المادي، والعمل الفعال المتراكم، أي تأثير الفوائد الإيجابية للتدريب على إنتاجية العمال بعد استبعاد الوقت المخصص للتكوين نفسه. كما ينتج عن رأس المال نوعان من الفوائد الإيجابية".

**الأولى داخلية:** تحقيق التوازن بين انخفاض الدخل الحالي نتيجة تقليل وقت العمل المخصص للإنتاج، والفوائد المستقبلية المكتسبة من زيادة كفاءة العمال عبر التدريب والتكوين.

**الثانية خارجية:** وتمثل الفائدة المضافة من خلال الزيادة الإيجابية في إنتاجية جميع المشروعات القائمة في البلاد، بالإضافة إلى المكاسب المكتسبة ضمن نظام التعليم نفسه.

تبنى لوكاس افتراضاً لروسن Rosen (1976) والذي ينقسم إلى شقين:

**الأول:** افترض النموذج أن تراكم رأس المال البشري يُخطط له بناءً على دراسة اتجاهات الأجور، إذ تعكس الأجور الإنتاجية الحدية للعمال، مما يؤدي إلى زيادة تدريجية في الكفاءة والمهارات.

**الثاني:** قد يقل العائد من الاستثمار في التعليم أو التأهيل بسبب محدودية حياة الأفراد، إلا أن لوكاس استبعد هذا العامل، معتبراً أن تأثير التعليم يمتد إلى الاقتصاد ككل وليس مقصوراً على عمر الفرد.

وقد رفض لوكاس فكرة التناقص، معتبراً أن المعرفة المتراكمة تشكل إرثاً مستمراً بين الأجيال، فهي لا تتوقف عند حدود الزمن الفردي، وإنما تمتد لتشمل الجهود التي بذلها الآخرون على مدار الفترات السابقة، بحيث يصبح الجهد الفردي في النهاية جزءاً ضئيلاً فقط من المخزون المشترك.

وقد توصل لوكاس من خلال نموذجهِ إلى نتيجتين رئيسيتين:

- يميز النموذج بين النمو المتوازن والنمو الأمثل الذي ينشأ نتيجة وجود وفورات خارجية إيجابية، كما هو الحال في نموذج رومر، حيث يكون معدل النمو الأمثل لرأس المال البشري أعلى من المعدل التوازني..
- سيظل الاقتصاد الذي تم تخصيصه مبدئياً بشكل أفضل بين رأس المال المادي والبشري في وضع نمو أعلى مقارنة بالآخرين، مما يؤدي إلى استمرار الفجوة في مستويات الدخل بين الدول.
- وهكذا يوضح النموذج سبب استمرار تفاوت معدلات النمو بين الدول من جهة، وعدم تكافؤ هيكل التنمية عالمياً من جهة أخرى، حيث تزداد الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تخصيص كل من رأس المال البشري والمادي، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الوفورات الخارجية الإيجابية .
- ع ارتفاع مستوى رأس المال البشري، ترتفع الإنتاجية ويزداد التفاوت في الإنتاجية الحدية، مما يؤدي إلى نتيجتين:

- تميل البلدان الغنية إلى تحقيق معدلات نمو أعلى من تلك الفقيرة.

- في حال عدم وجود قيود على تنقل رأس المال المادي، فإنه سيتدفق من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية.

#### ب- النموذج الثاني للوكاس: تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات الاقتصادية.

حاول لوكاس في هذا النموذج أن يقدم تفسيراً أعمق للمفاهيم المستقاة من النموذج الأول، ورغم اعتماده على المنهجية نفسها، فإنه في النموذج الثاني يقترب من فكرة Arrow-Romer المتعلقة بالتعلم من خلال الممارسة، حيث يؤدي النشاط الإنتاجي ذاته إلى تحسين قدرات العمال. إذ تزداد كفاءة العمل في أي قطاع إنتاجي بزيادة كمية العمل المخصصة لذلك القطاع. وبناءً على ذلك، يفترض في المخطط تقسيم العمل الكلي بين القطاعات (لتبسيط التحليل، غالباً إلى قطاعين) وفقاً لقيم أو درجات مرونة الإحلال .

لدينا حالتان: الأولى، حين يكون معدل نمو رأس المال البشري متساوياً في كلا القطاعين، وفي هذه الحالة يتحقق نمو متوازن في كلا المنتجين. الثانية، حين تتاح فرصة لتوجيه التوظيف نحو القطاع الذي يمكن أن يحقق نمواً أعلى نظراً لفاعلية التعليم فيه، وفي هذه الحالة ينشأ تفاوت في معدلات النمو بين القطاعين، بحيث ينمو أحدهما بوتيرة أعلى من الآخر.

مكن الاستنتاج من ما سبق أن لوكاس شدد على أن تراكم رأس المال البشري يمثل العامل الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين يظل لرأس المال المادي دور هام لكنه ثانوي أو مساعد مقارنة برأس المال البشري. وأكد أن تراكم رأس المال البشري يحدث في المدارس ومراكز التدريب، ولكنه يتم أيضاً أثناء إنتاج السلع وممارسة النشاط التجاري، ويكتسب هذا الجانب العملي أهمية كبيرة. وبحسب نموذج لوكاس، فإن تحقيق النمو الداخلي يتطلب أن يكون رأس المال البشري المخصص للتكوين والتأهيل ثابتاً، أما إذا كانت متناقصة، فلن يتحقق نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة، فسوف ينشأ نمو مستدام وعميق<sup>1</sup>

ثالثاً- نموذج تدفق المعرفة خلال التجارة الخارجية (هيلمان وجروسمان 1989، 1991، 1994):

قام كل من هيلمان وجروسمان بتوضيح الآلية التي تتيح لتدفقات المعرفة والمعلومات الانتقال عبر التجارة الخارجية، مما يسهم في إثراء وتراكم المخزون المعرفي (التراكم المقصود)

### 1- إفتراضات النموذج:

استند نموذج هيلمان وجروسمان في تحليله للنمو الاقتصادي إلى مجموعة من الفرضيات الرئيسية، من أبرزها 2:

- \* يتألف النموذج من دولتين وقطاعين، حيث يقوم كل قطاع بإنتاج السلع الاستهلاكية..
- \* أحد هذه القطاعات يعتمد بشكل كبير على المعرفة.
- \* القطاع الآخر تقليدي، ينتج سلعاً متجانسة في إطار المنافسة، دون إمكانية للتحسين التكنولوجي. ويستخدم كل قطاع عاملين من عوامل الإنتاج: رأس المال البشري والعمل غير الماهر.
- \* ميل الدولة التي تمتلك وفرة نسبية في العمل الماهر إلى التركيز على إنتاج السلع كثيفة الاستخدام لرأس المال البشري، أي أنها تتخصص في قطاع البحث والتطوير.

<sup>1</sup> Guellec, Dominique et Ralle, Pierre, Les nouvelles theories de la croissance, edition La decouvert, Paris, 1996, P49.

- \* تقوم الدولة التي تمتلك وفرة نسبية في العمل الماهر بتصدير الصناعات كثيفة الاستخدام التكنولوجي، بينما ينتج القطاع الصناعي التقليدي المنتجات كثيفة العمل للاستهلاك المحلي أو للتصدير.
- \* عتمد الاتجاه الطويل الأجل للتبادل التجاري بين دولتين على النسبة النسبية لتوافر كل من رأس المال البشري والقوى العاملة.
- \* تتجه كل دولة نحو تصدير المنتجات الصناعية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، والتي تتميز منشأتها بتفوق تكنولوجي.
- \* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للتجارة الدولية عبر منح التراخيص والتوكيلات، خاصة عندما تكون تكاليف النقل مرتفعة للغاية أو عند وجود اختلاف كبير في الوفرة النسبية للموارد بين الدول.
- \* تلعب المكاسب الخارجية الناتجة عن التكنولوجيا المحلية أو الوطنية دوراً مهماً في تحديد مستوى التوافق النسبي بين الدول.
- \* تتيح هذه المكاسب الخارجية الفرصة للوصول إلى مستويات تكنولوجية متقدمة قبل التعرض الكامل للمنافسة الدولية.

## 2- نمط تبادل التكنولوجيا:

- يتجلى نمط نقل التكنولوجيا بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامية على النحو التالي:
- \* تميل الشركات في دول الشمال المتقدم إلى ابتكار منتجات حديثة، بينما تركز منشآت دول الجنوب النامية على محاكاة المنتجات القائمة والمتطورة.
  - \* قوم منشآت الشمال بإنتاج وتصدير السلع المبتكرة، ثم ينتقل تصنيع هذه السلع إلى دول الجنوب، حيث تصبح أساليب الإنتاج متاحة على نطاق واسع.
  - \* يترتب على دورة الإنتاج في التجارة أثران متعارضان بالنسبة لدافعية التجديد والابتكار :  
الأثر الأول: يتجلى ذلك في التقليد الذي يحد من المكاسب التي يحصل عليها المبتكرون.
  - الأثر الثاني: إذا كانت المنشآت في الشمال المتقدم حريصة على حماية تقنياتها الجديدة من التقليد، فإنها تشجع دخول الشركات الأجنبية على تكنولوجيا منافسيها المحليين، إذ يؤدي ذلك إلى نقل الإنتاج إلى الخارج، ويتيح تصدير الموارد المحلية لاستخدامها في مصانعها المتبقية، مما يعزز قدرتها على التوسع وزيادة أرباحها.

- \* ينتج النمو الاقتصادي هنا عن زيادة عدد السلع الجديدة، ومن ثم يصبح من الضروري أن يسهم نشاط التجديد في تحقيق فائدة إضافية عبر زيادة إنتاجية البحث.
- \* يمكن للمنتج الجديد، إذا حُميت حقوق ملكيته الفكرية أو براءته، أن يدر أرباح احتكارية على منشأته، حتى يتمكن منافس من ابتكار نسخة محسنة منه.
- \* وجود المكاسب الخارجية الناتجة عن الابتكارات والتجديدات التي تقوم بها المنشآت الخاصة يعني أن أسواق المنافسة الكاملة غير قادرة على توفير حافز كافٍ للاستثمار في المعرفة، مما يستلزم افتراض منافسة غير كاملة لضمان استمرار هذه المنشآت في توجيه استثماراتها نحو البحث والتطوير والابتكار<sup>1</sup>.

## خلاصة الفصل :

لقد إتضح لنا من معالم هذا الفصل ومن خلال عرضنا لمختلف النظريات الإقتصادية التي تناولت موضوع النمو الإقتصادي أهم المحددات الأساسية للنمو، والمتمثلة في كل من تراكم رأس المال المادي والرأس المال البشري والتطوير والابتكار، إضافة إلى التنظيم والتسيير، وهي تعتبر بذلك أي هاته النظريات إسهام كبير في موضوع التنمية الإقتصادية، وبالنسبة للنظريات الاقتصادية الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف المكان والزمان ومتطلبات تحقيق التنمية ، ومن النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو نجد نظريات المفكرين الكلاسيك وتحديدا آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس والذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الانتاجية وخاصة الزراعة وربطها بالزيادات السكانية ، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية ) التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكنزوية للنمو والتميزه بالتحليل الكلي أو التجميعي وفكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وتحقيق التوازنات في الأسواق ، وأخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة ( النمو الداخلي ) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي والنظم السياسية .

# الفصل الثالث

التضخم والنمو الاقتصادي

## تمهيد

لقد توصلت النظريات الاقتصادية إلى مجموعة متنوعة من الاستنتاجات حول استجابة نمو الناتج للتضخم، فتعتبر هذه النظريات مفيدة لأنها تفسر بعض الظواهر الملحوظة تاريخياً، في غياب ما يسمى بـ "التضخم المستمر"، كانت نظريات التضخم والنمو المبكرة مبنية على ملاحظات دورية، حيث يعتبر التضخم المستمر ظاهرة ما بعد الحرب العالمية الثانية قبل ذلك وكانت نوبات التضخم تليها نوبات الانكماش ولعدم وجود اتجاه صاعد أو هابط كان يُقال إن التضخم يتصرف مثل "الكلب الكسول". يبقى عند مستوى معين ما لم يحدث اضطراب بعد ذلك، ينتقل إلى مستوى آخر حيث يستقر، ولذلك سعت النظرية إلى تفسير العلاقة الإيجابية بين التضخم والنمو.

اقترح إطار العرض الكلي-الطلب الكلي (AS-AD) أيضاً وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو، حيث أنه كلما زاد النمو زاد التضخم، ومع ذلك في السبعينيات اكتسب مفهوم الركود التضخمي أهمية، وتم التشكيك في صحة العلاقة الإيجابية. في ذلك الوقت، كانت العلاقة المنحنية فيليبس مقبولة على نطاق واسع، لكنها بدت غير صالحة. كانت هذه الحقيقة مدعومة بفترات نمو منخفض أو سالب في الإنتاج ومعدلات تضخم مرتفعة تاريخياً. خلال هذه الفترة، ارتفعت الأسعار بشكل حاد بينما عانت الاقتصادات حول العالم من بطالة هائلة.

ستناقش في المطالب التالية نظريات النمو الكلاسيكية، الكينزية، النيوكينزية، النقدية، النيوليبرالية، والنمو الداخلي، مع مساهمتها في العلاقة بين التضخم والنمو على التوالي.

حيث تستذكر الاقتصاديات الكلاسيكية نظريات جانب العرض، التي تؤكد على الحاجة إلى الحوافز للدخار والاستثمار إذا كان الاقتصاد الوطني سينمو، رابطاً ذلك بالأرض، رأس المال والعمل. قدمت النظرية الكينزية والنيوكينزية نموذجاً أكثر شمولية لربط التضخم بالنمو تحت إطار العرض الكلي-الطلب الكلي (AD-AS). بينما قامت المدرسة النقدية بتحديث النظرية الكمية، مؤكدة مجدداً على الدور الحاسم للنمو النقدي في تحديد التضخم، بينما سعت نظريات النمو النيوليبرالية والداخلية إلى تفسير تأثيرات التضخم على النمو من خلال تأثيره على الاستثمار وتراكم رأس المال.

## المبحث الأول : تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

### المطلب الأول : النمو والتضخم عند الكلاسيك

ساهم المنظرون الكلاسيكيون في تطوير أساسيات نظريات النمو، وقد قدم آدم سميث نموذجاً للنمو الكلاسيكي يعتمد على العرض، مع تحديد وظيفة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f(L, K, T)$$

حيث  $Y$  هو الناتج ،  $L$  هو العمل ،  $K$  هو رأس المال و  $T$  الأرض ، لذلك كان الناتج متعلق بالعمالة ورأس المال والمدخلات الأرضية ونتيجة لذلك ، كان نمو الناتج ( $gy$ ) مدفوعاً بالنمو السكاني ( $gL$ ) والاستثمار ( $gK$ ) ونمو الأرض ( $gT$ ) والزيادة في الإنتاجية الكلية ( $gf$ ). وبالتالي:  $gy=(gf, gL, gK, gT)$ .

جادل سميث بأن النمو كان يعزز نفسه بنفسه حيث أظهر عوائد متزايدة الحجم وعلاوة على ذلك ، كان ينظر إلى المدخرات كمبتكر للاستثمار وبالتالي النمو<sup>1</sup>، ورأى أن توزيع الدخل هو أحد أهم العوامل المحددة لمدى سرعة (أو بطء) نمو الاقتصاد.

كما أفترض أن الأرباح تنخفض ليس بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية بل بسبب المنافسة بين الرأسماليين بتقديم أجوراً أعلى للعمال.

لم تكن العلاقة بين التغير في مستويات الأسعار (التضخم) ، وتأثيراتها "الضريبية" على مستويات الربح والمخرجات محددة بشكل محدد في نظريات النمو الكلاسيكية ومع ذلك فإن العلاقة بين المتغيرين مقترحة ضمناً لتكون سلبية<sup>2</sup> ، كما يتضح من انخفاض مستويات أرباح الشركات من خلال ارتفاع تكاليف الأجور.

<sup>1</sup> gokal v & hanif s **RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH**، Economics Department، Reserve Bank of Fiji، Suva، Fiji، Dec 2004، p: 5.

<sup>2</sup> Gatawa N M، Abdulgafar A & Olarinde M O، **Impact of Money Supply and Inflation on Economic Growth in Nigeria (1973-2013)**، Journal of Economics and Finance، Vol 8، No 3، MAY-JUNE 2017، p: 28.

## المطلب الثاني : التضخم و النمو عند الكينزيون

يتألف النموذج التقليدي الكينزي من منحنيات الطلب (Ad) ومنحنيات العرض التجميعية (AS) ، والتي توضح على نحو ملائم العلاقة بين التضخم والنمو وفقاً لهذا النموذج على المدى القصير ، حيث يكون المنحنى (AS) منحدراً صعودياً وليس عمودياً وهي ميزته الحرجة ، فإذا كان منحنى AS عمودياً تقتصر تأثيرات التغيرات في الطلب الاقتصادي على الأسعار فقط ، ير أن وجود المنحنى المائل للأعلى يجعل التغيرات تؤثر على الأسعار والإنتاج معاً ، (Dornbusch ، وآخرون ، 1996). ويأتي ذلك إلى جانب حقيقة أن عدة عوامل تؤثر على معدل التضخم ومستوى الإنتاج على المدى القصير، تشمل هذه التغيرات العناصر التالية: التوقعات، القوى العاملة، أسعار عوامل الإنتاج المختلفة، إلى جانب السياسة المالية والنقدية<sup>1</sup>.

طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو تحددها ما إذا كان التضخم مدفوعاً بصدمات الطلب أو بصدمات العرض فعندما يكون الاقتصاد تهيمن عليه صدمات الطلب ، عندما تكون تحركات الاقتصاد ناتجة أساساً عن تغيرات في الطلب الكلي، تكون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية، إذ يؤدي ارتفاع الطلب إلى زيادة الإنتاج والأسعار معاً، أما في حالة سيطرة صدمات العرض، فإن العلاقة تصبح سلبية، حيث تؤدي اضطرابات العرض إلى ارتفاع الأسعار (التضخم) وتراجع الإنتاج في الوقت نفسه، أي أن الحركة تكون على طول منحنى الطلب الكلي.<sup>2</sup> ، وعند الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل من المفترض أن تتوازن العوامل المذكورة أعلاه ، و في الحالة المستقرة لا شيء يتغير ، و ينتج عن التعديل الديناميكي لمنحنى AD و AS على المدى القصير "مسار تعديل" الذي يظهر علاقة إيجابية مبدئية بين التضخم والنمو ، ومع ذلك يتحول إلى اتجاه سلبي نحو الجزء الأخير من مسار التعديل<sup>3</sup> ، كما يظهره الشكل الموالي :

<sup>1</sup> gokal v & hanif s، Ibid، p: 06.

<sup>2</sup> Hanaa Kheir-El-Din، Hala Abou-Ali. **INFLATION AND GROWTH IN EGYPT: IS THERE A THRESHOLD EFFECT?**، Middle East Development Journal، Vol 01، No 01، 2009، p: 4.

<sup>3</sup> Mamo F T، **Economic Growth and Inflation A panel data analysis**، (Thesis: Master Programme) ، Department of Social Sciences Economics، Södertörns University، Sweden، 2012، p: 16.



الإنتاج. ثانياً: لا ينتقل الاقتصاد مباشرة إلى مستوى أعلى من التضخم، بل يسلك مساراً تدريجياً أو متعرجاً تتصاعد خلاله معدلات التضخم بشكل انتقائي حتى تصل إلى المستوى الجديد.

وفي ظل هذا النموذج ، هناك مفاضلة قصيرة الأجل بين الإنتاج والتغير في التضخم ، إلا أنه لا توجد مفاضلة دائمة بين الناتج والتضخم، فلكي يستقر معدل التضخم عند أي مستوى معين، ينبغي أن يكون مستوى الإنتاج مساوياً لمستواه الطبيعي أو لما يُعرف بـ الناتج الطبيعي ( $Y^*$ ) أي أن مستوى من التضخم مستدام، ومع ذلك حتى يتسنى للتضخم أن ينخفض يجب أن تكون هناك فترة يكون فيها الناتج أقل من المعدل الطبيعي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : التضخم و النمو عند النقديين

تتمتع المدرسة النقدية بالعديد من السمات الأساسية ، مع تركيزها على خصائص الاقتصاد في جانب العرض على المدى الطويل مقابل الديناميكيات على المدى القصير ، وقد صرح ميلتون فريدمان الذي صاغ مصطلح "النقديون" ، عدة خصائص رئيسية طويلة الأجل في الاقتصاد ، بما في ذلك نظرية الكمية للنقود وحيادية النقود.

ربطت النظرية الكمية للنقد التضخم والنمو الاقتصادي ببساطة عن طريق مساواة إجمالي مبلغ الإنفاق في الاقتصاد مع المبلغ الإجمالي المعروض النقدي ، اقترح فريدمان أن التضخم كان نتاج زيادة في المعروض النقدي بمعدل أكبر من معدل النمو في الاقتصاد<sup>2</sup>.

يرى فريدمان إلى مفهوم التوقع في منحني فيليبس حيث سيتبين أن منحني فيليبس يكون صالحاً في المدى القصير فقط، أما على المدى الطويل فلا يستمر هذا الارتباط ، و استندت حجته على فرضية أنه عندما تتضاعف كلفة كل شيء في الاقتصاد يتوجب على الأفراد أن يدفعوا ضعف ما يحصلون عليه مقابل السلع والخدمات ، لكنهم لا يمانعون إذا تضاعفت أجورهم مرتين أيضاً، يتوقع الأفراد معدل التضخم المستقبلي

<sup>1</sup> DORNBUSCH R. & FISCHER S MACRO ECONOMICS، McGraw-Hill College، Vol 06، Ohio، 1993، pp: 489-491.

<sup>2</sup> ايمان محمد عبد اللطيف ، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)

ويأخذونه في الاعتبار عند تحديد سلوكهم الاقتصادي، وبالتالي لا يتأثر الإنتاج والعمل والعوامل الحقيقية الأخرى بتغيرات الأسعار. يطلق الاقتصاديون على هذا المفهوم اسم حيادية النقود، ويقصد به أن تظل القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية — مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي — غير مرتبطة بحجم المعروض النقدي في المدى الطويل.

تصمد الحساسية الفائقة عندما تكون المتغيرات الحقيقية - بما في ذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - مستقلة عن معدل النمو في عرض النقود على المدى الطويل. إذا كان التضخم يؤثر بهذه الطريقة ، فإنه سيكون غير ضار<sup>1</sup>، لكن في الواقع فإن التضخم له عواقب حقيقية على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، من خلال تأثيره على تراكم رأس المال والاستثمار والصادرات ، ومنه يمكن للتضخم أن يؤثر سلباً على معدل نمو الاقتصاد.

باختصار ، تفيد النظرية النقدية بأن الأسعار على المدى الطويل تتحدد بشكل رئيسي وفقاً لمعدل نمو المعروض النقدي في الاقتصاد ، بينما لا يكون لها تأثير حقيقي على النمو إذا كان النمو في المعروض النقدي أعلى من معدل النمو الاقتصادي ومنه سينتج التضخم.

#### المطلب الرابع : التضخم و النمو عند الكلاسيكيين الجدد

نرى أن أحد أقدم النماذج النيوكلاسيكية تم طرحه بواسطة صولو (Solow1956) وسوان (Swan 1956)

وأظهر النموذج عائدات متناقصة لكل من العمل ورأس المال بشكل منفصل، وعائدات ثابتة لكلا العاملين معاً، تم استبدال التغير التكنولوجي بالاستثمار واعتبر نمو رأس المال العامل الأساسي الذي يفسر النمو على المدى الطويل، وكان مستوى التغير التكنولوجي وفقاً لصولو وغيره من منظري النمو يفترض أنه يتحدد خارجياً، أي بمعزل عن جميع العوامل الأخرى بما في ذلك التضخم. (Todaro 2000)، ومنه فإن المحرك الأساسي للنمو في الأجل الطويل هو التقدم الفني<sup>2</sup>.

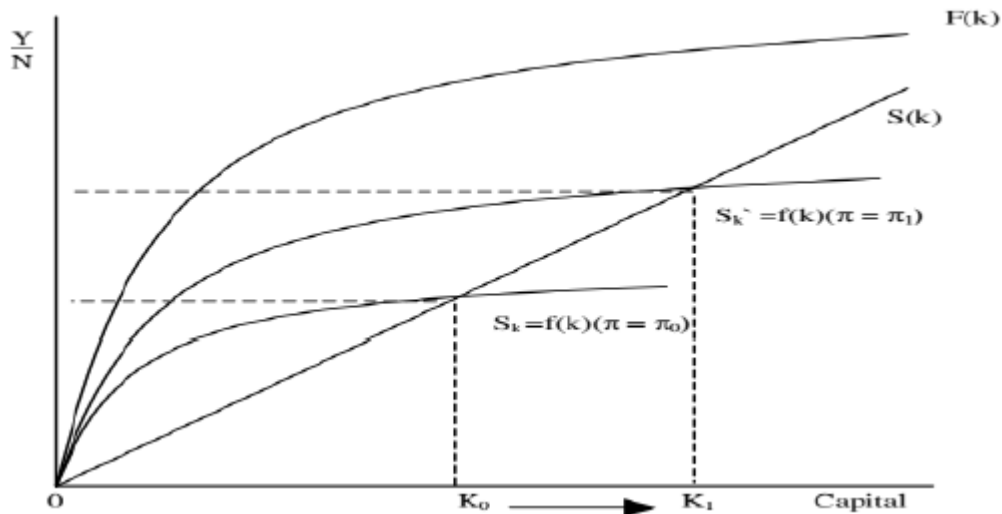
<sup>1</sup> gokal v & hanif s، Ibid، pp:09-10.

<sup>2</sup> ايمان محمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره : 110

كان مونديل (1963) من أوائل الذين صاغوا آلية تربط بين التضخم ونمو الناتج بشكل منفصل عن فائض الطلب على السلع، ووفقاً لنموذج مونديل فإن زيادة التضخم أو التوقعات التضخمية تؤدي على الفور إلى تقليل ثروة الأفراد، ويعتمد ذلك على فرضية أن معدل العائد على الأرصدة النقدية الحقيقية للأفراد ينخفض، ولتحقيق الثروة المطلوبة يقوم الناس بتوفير المزيد من خلال التحول إلى الأصول مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي يقلل من معدل الفائدة الحقيقي، ويعني هذا زيادة الادخار وزيادة في تراكم رأس المال، وبالتالي تسريع نمو الناتج، ومنه التضخم يؤدي إلى زيادة معدل نمو الانتاج بشكل دائم من خلال تحفيز تراكم رأس المال<sup>1</sup>.

وقد طور توبين ، الخبير الاقتصادي الكلاسيكي الجديد (1965) نموذج مونديل بشكل أكبر من خلال اتباع سولو (1956) وسوان (1956) في جعل النقود مخزناً ذا قيمة في الاقتصاد حيث أن الأفراد في هذا النموذج يقومون باستبدال الاستهلاك الحالي بلاستهلاك في المستقبل إما عن طريق الاحتفاظ بالنقود أو الحصول على رأس المال، وبموجب هذا يحتفظ الافراد بأرصدة احترازية على الرغم من تقديم رأس المال معدل عائد أعلى، والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 10: تأثير توبين



p: 08. Ibid Source: gokal v & hanif s

<sup>1</sup> Mamo F T• Ibid:p:17

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه إذا زاد معدل التضخم من  $\pi_0$  إلى  $\pi_1$  ( $\pi_1 > \pi_0$ ) من النقود سينخفض ووفقاً لآلية توبين سيعزف الناس عن المال بعائده المنخفض ويتجهون نحو رأس المال ومن خلال الشكل يوضح لنا هذا الاستبدال عن طريق التحول في المنحنى من  $Sk$  إلى  $Sk'$  ، وينتج عن آلية المحفظة إلى زيادة في مخزون رأس المال الثابت للدولة من  $k_0$  إلى  $k_1$

وضح توبين أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بشكل دائم إلى رفع مستوى الإنتاج ومع ذلك فإن التأثير على نمو الإنتاج يكون مؤقتاً، ويحدث خلال الانتقال من مخزون رأس المال في حالة التوازن الثابت  $k_0$  إلى مخزون رأس المال الجديد في حالة التوازن الثابت  $k_0$  ، ويمكن تصنيف تأثير التضخم على أنه "تأثير الكلب الكسول"، حيث يحفز تراكمًا أكبر لرأس المال ونموًا أعلى، لكن ذلك يستمر فقط حتى ينخفض العائد على رأس المال، بعد ذلك سيتوقف الاستثمار المرتفع ولن يستمر سوى النمو في حالة التوازن الثابت.

في الواقع، يعتمد النمو في الاقتصاد الكلاسيكي الحديث في النهاية على التقدم التكنولوجي الخارجي (التحويلات الصاعدة في منحنى  $F(k)$ ) وليس على تغيير واحد في معدل التضخم بكل بساطة ، ويشير تأثير توبين إلى أن التضخم يدفع الأفراد إلى الاستبدال من النقود إلى الأصول المدرة للفوائد ، مما يؤدي إلى زيادة كثافة رأس المال ويعزز النمو الاقتصادي و في الواقع يظهر التضخم علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، وجادل توبين (1972) أيضاً أنه بسبب الهبوط في الأسعار (بما في ذلك الأجور) يمكن تحقيق التعديل في الأسعار النسبية أثناء النمو الاقتصادي بشكل أفضل من خلال حركة الأسعار التصاعدية لبعض الأسعار الفردية.

وبشكل أبسط يرى توبين أن المال كبديل لرأس المال حيث أن ارتفاع التضخم يجبر الأفراد إلى تحويل الأموال السائلة إلى أصول رأسمالية تدر عائداً أو فائدة ، مما يرفع من مستوى الاستثمار ويؤدي إلى مستوى أعلى من الإنتاج ويعزز النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

كما نجد أن هناك من رواد هذه النظرية من يرى انه لا توجد علاقة بين التضخم والنمو ومنهم "سيدراوسكي (1967)" والذي استند في دراسته على ورقة رامسي الكلاسيكية (1928) حول سلوك التوفير الأمثل ، حيث يرى ان النقود فائقة الحيادية ، وتكون هذه الحيادية محققة عندما تصبح المتغيرات الحقيقية

<sup>1</sup> M W Madurapperum **Impact of Inflation on Economic Growth in Sri Lanka**، journal of world Economic Research، Vol 05، No 01، 2016، p: 02.

بما فيها معدل نمو الناتج مستقلة عن معدل نمو عرض النقود في المدى الطويل ، و كنتيجة رئيسية في نظرية سيدراوسكي هي أن الزيادة في معدل التضخم لا تؤثر على مخزون رأس المال الثابت للدولة و على هذا النحو لا يتأثر الناتج ولا النمو الاقتصادي بالتضخم .

كما طور " ستوكمان(1981)" نموذجاً تؤدي فيه الزيادة في معدل التضخم إلى انخفاض مستوى الإنتاج المستقر وانحدار لمستوى رفاهية الأشخاص ، ويعتبر المال مكملاً لرأس المال ، وهو ما يمثل علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومستويات الإنتاج المستقر ، ويستند تحليل ستوكمان إلى حقيقة أن الشركات تضع بعض أموالها السائلة في تمويل مشاريعها الاستثمارية ، بينما في أحيان أخرى تطلب البنوك أرصدة تعويضية ، وبما أن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لأرصدة النقد ، فإن الناس يخفضون مشترياتهم من السلع النقدية ورأس المال على حد سواء عندما يرتفع معدل التضخم، وبالمقابل فإن مستوى الإنتاج الثابت للدولة ينخفض استجابة لزيادة معدل التضخم . ومنه ووفقاً " لستوكمان" فإن التضخم له أثر سلبي على مستويات الانتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

يمكن أن يعمل تأثير ستوكمان أيضاً من خلال التأثيرات على قرار العمل أو العزوف عن العمل أي البطالة، يقوم غرينوود وهوفمان (1987) بتطوير آلية العمل الأساسية الخاصة بالبطالة وقد حدد كولي وجون هانسن (1989) الآثار المترتبة على تراكم رأس المال ، ففي أبحاث غرينوود و هوفمان يمتلك الناس المال لشراء السلع الاستهلاكية و يظهر غرينوود وهوفمان أن العودة إلى العمل تنخفض عندما يرتفع معدل التضخم.

قام كولي وهانسن (1989) بتوسيع الآلية لتشمل عملية تراكم رأس المال، وافترضوا أن العائد الهامشي لرأس المال يرتبط ارتباطاً إيجابياً بحجم العمالة المتاحة .وبالتالي، عندما ينخفض مستوى العمالة نتيجة ارتفاع معدل التضخم، فإن هذا الانخفاض ينعكس على العائد من رأس المال ، تتناقص العوائد إلى رأس المال وتترجع الكميات الثابتة لرأس المال والانتاج . ويظهر كل من كولي و هانسن أن مستوى الإنتاج يتراجع باستمرار مع ارتفاع معدل التضخم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ايمان محمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره : 111

<sup>2</sup> gokal v & hanif s، Ibid، p: 14.

توضح هذه المراجعة النظرية أن النماذج في الإطار الكلاسيكي الجديد يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة للغاية فيما يتعلق بالتضخم والنمو حيث يمكن أن تؤدي الزيادة في التضخم إلى زيادة الإنتاج (تأثير Tobin) أو انخفاض الإنتاج (تأثير Stockman) أو عدم حدوث أي تغيير في الإنتاج (Sidrauski).

### المطلب الخامس : التضخم و النمو عند الكينزيون الجدد

نشأ فكر الاقتصاديون النيو-كينزيون في البداية من أفكار الكينزيين، كان أحد التطورات الرئيسية في النيو-كينزية هو مفهوم "الناتج المحتمل"، الذي يُشار إليه أحياناً بالناتج الطبيعي، يمثل هذا مستوى الإنتاج الذي تكون فيه الاقتصاد عند مستوى الإنتاج الأمثل، بالنظر إلى القيود المؤسسية والطبيعية و يتوافق هذا المستوى من الإنتاج أيضاً مع معدل البطالة الطبيعي، أو ما يُشار إليه أيضاً بمعدل البطالة غير المتسارع للتضخم (NAIRU) ، وهو معدل البطالة الذي لا يرتفع فيه معدل التضخم ولا ينخفض، وفي هذا الإطار يتم تحديد "معدل التضخم المدمج" داخلياً، وبناء على هذه النظرية يتحدد التضخم اعتماداً على مستوى الناتج الفعلي أي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التوظيف الطبيعي أي :

أولاً: إذا تعدى الناتج المحلي الإجمالي المستوى المحتمل له وكان معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة، سيتسارع التضخم لقيام الموردين برفع أسعارهم، مما يؤدي إلى تقاوم التضخم المدمج، يؤدي هذا إلى تحرك منحنى فيليبس في اتجاه الركود التضخمي أي نحو زيادة التضخم وزيادة البطالة.

ثانياً: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي أقل من مستواه المحتمل وارتفعت معدل البطالة فوق المستوى الطبيعي، مع ثبات باقي العوامل، فإن التضخم سيتباطأ. يحدث ذلك لأن الموردين يحاولون استغلال الفائض في القدرة الإنتاجية، ما يدفعهم إلى خفض الأسعار ويؤدي إلى تراجع التضخم المدمج. ونتيجة لذلك، ينخفض التضخم، ويتحرك منحنى فيليبس نحو الاتجاه المرغوب، أي انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة تدريجياً..

أخيراً: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي مساوياً لمستواه المحتمل وكان معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة غير المتسارع للتضخم (NAIRU) ، لى المدى الطويل، يظل معدل التضخم مستقراً طالما لم تحدث صدمات في جانب العرض. وفقاً للنيو-كينزيين، فإن منحنى فيليبس طويل الأجل عمودي، ما يعني أن معدل

البطالة يميل إلى الثبات عند مستواه الطبيعي، بينما يمكن أن يتحقق معدل تضخم متنوع عند هذا المستوى من البطالة.

ومع ذلك، تكمن إحدى المشاكل في هذه النظرية في أنه عادةً ما يكون من الصعب تحديد المستوى الدقيق للنتائج المحتمل أو معدل البطالة الطبيعي، كما أنهما عرضة للتغير مع مرور الوقت ، كما يبدو أن التضخم يتصرف بطريقة غير متماثلة، حيث يرتفع بسرعة أكبر مما ينخفض، ويرجع ذلك أساساً إلى الجمود النزولي في الأسعار.

و غالباً ما يرتبط التضخم المدمج بالسعر اللولبي للسعر / الأجر لأنه يشمل العمال الذين يحاولون الحفاظ على أجورهم مع الأسعار ومن ثم يقوم أرباب العمل بنقل تكاليف أعلى للمستهلكين كأسعار أعلى كجزء من حلقة مفرغة.

### المطلب السادس: التضخم و النمو في ظل نظريات النمو الداخلي

توصف نظريات النمو الداخلي النمو الاقتصادي الذي يتم توليده من خلال عوامل داخل عملية الإنتاج، مثل وفورات الحجم، وزيادة العوائد، أو التغير التكنولوجي المستحث، وذلك على عكس العوامل الخارجية مثل الزيادة في عدد السكان، ومن خلال نظرية النمو الداخلي يكون معدل النمو معتمداً على متغير واحد وهو معدل العائد على رأس المال، وبعض المتغيرات الأخرى مثل التضخم التي تخفض من معدل العائد والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض تراكم رأس المال والتقليل من معدل النمو.

هناك سمة واحدة تفسر الفرق الرئيسي بين نماذج النمو الداخلي والاقتصادات الكلاسيكية الجديدة ففي الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة ينخفض العائد على رأس المال مع زيادة تراكم رأس المال، بينما في أبسط نماذج النمو الداخلي، فيواصل الناتج للفرد في الزيادة ولا ينخفض إذ لا ينخفض العائد على رأس المال إلى ما دون حد أدنى إيجابي ، والفكرة الأساسية هي أنه فقط إذا كان العائد على رأس المال مرتفعاً بما يكفي سيتم تحفيز الناس على الاستمرار في تراكمه، تتيح نماذج النمو الداخلي إمكانية وجود عوائد متزايدة على مستوى الإنتاج الكلي، كما تولي اهتماماً لتأثير العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال.

توضح النماذج الداخلية التي تفسر النمو عبر رأس المال البشري أن معدل النمو يعتمد على كل من العائد على رأس المال البشري ورأس المال المادي، بحيث يجب أن تتساوى معدلات العائد على جميع أشكال رأس المال في حالة النمو المتوازن النموذجي. ، إن فرض ضريبة على أي شكل من أشكال رأس المال يؤدي إلى انخفاض العائد عندما يتم تضمين هذه النماذج الداخلية للنمو في إطار تبادل نقدي، كما في لوكاس (1980) و لوكاس وستوكي (1987)، أو مكالم وجودفريد (1987) فيؤدي معدل التضخم إلى خفض كل من العائد على جميع أشكال رأس المال ومعدل النمو.

تعمل الضريبة على دخل رأس المال على خفض معدل النمو بشكل مباشر، بينما تؤدي الضريبة على رأس المال البشري إلى زيادة البطالة، مما يقلل العائد على رأس المال البشري وقد ينعكس سلباً أيضاً على معدل النمو، بعض الآراء في اقتصادات النمو الداخلي تجد أن تأثيرات معدل التضخم على النمو صغيرة ، حيث قام جوم (1993) بدراسة اقتصاد مشابه لذلك الذي حدده كولي وهانسن؛ أي أن زيادة معدل التضخم تؤدي إلى انخفاض في التوظيف، ووفقاً لبحث جوم فإن التخصيصات الفعالة تحقق شرط أن تكون القيمة الحدية للوحدة الأخيرة من استهلاك اليومي مساوية للتكلفة الحدية للوحدة الأخيرة من العمل و يؤدي ارتفاع التضخم إلى تقليل القيمة الحدية للوحدة الأخيرة من استهلاك اليومي، مما يحفز الناس على العمل بشكل أقل ، ع انخفاض مستوى العمالة، ينخفض الناتج الحدي لرأس المال بشكل مستمر، مما يبطل معدل تراكم رأس المال. وأوضح جوم أن الحفاظ على معدل تضخم معتدل (مثل 10%) يتطلب زيادة طفيفة جداً في نمو الإنتاج، تقل عن 0.01% .

تركز النماذج البديلة على دراسة التأثير المباشر للتضخم على تراكم رأس المال، وما يترتب عليه من آثار على نمو الإنتاج ، حيث حدد "ماركيز" و"ريفرت" (1995) و"هاسلاج" (1995) الاقتصاديات التي يكون فيها رأس المال والنقود سلعاً مكملة، حيث قام ماركيز وريفرت بدراسة تأثيرات معدل التضخم في اقتصاد ستوكمان، حيث يوجد قيد "الدفع المسبق بالنقد" على رأس المال، و في بحث هاسلاج تقوم البنوك بتجميع المدخرين الصغار ولكنها مطالبة بالاحتفاظ بالأموال كودائع لتلبية متطلبات الاحتياطي، وبالتالي يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض العائد على الودائع، مما يبطل معدل تراكمها. وبما أن رأس المال جزء من هذه الودائع، فإن تراكم رأس المال ونمو الإنتاج يتباطأ. في دراسات ماركيز وريفرت وهاسلاج، تكون آثار التضخم على النمو أكبر بكثير مقارنة بما وجدته دراسة جوم.

## المبحث الثاني : بعض الاسهامات البحثية السابقة التي تناولت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

نقدم في هذا المبحث أهم الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي والتضخم سواء كانت هذه الدراسات محلية أو أجنبية ، حيث سنحاول تلخيصها وتقديم أهم ما جاء فيها في المطالب التالية :

### المطلب الأول : الاسهامات البحثية المحلية

#### أولا : دراسة بن العايب عبد العزيز

1- عنوان الدراسة : أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020 .

وهي اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية جامعة زيان عاشور الجلفة (2022-2023) ، وتهدف هذه الدراسة في محاولة فهم مدى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، حيث قام الباحث بتحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية وهذا من خلال تقدير عتبة التضخم خلال فترة الدراسة .

#### 2- إشكالية الدراسة :

تتلخص إشكالية الدراسة في هذا البحث في السؤال التالي :

- إلى أي مدى تؤثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية ؟

وحاول الباحث معالجة هذه الاشكالية معتمدا على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تضمنت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم ، كما استخدم عن طريق التحليل القياسي النماذج غير الخطية ذات العتبات .

#### 3- الدراسة القياسية والمنهجية المتبعة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الوقائع وكذلك المنهج الاستقرائي الاستنباطي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة ، وفي الدراسة التطبيقية ومن أجل تحديد أثر التضخم على النمو الاقتصادي إستعان الباحث ببيانات السلاسل الزمنية

المقطعية (معطيات بانل ) وهذا من اجل تقدير نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020.

وكانت المتغيرات المستخدمة في النموذج :

معدل النمو الاقتصادي PIBH ، معدل التضخم INF ، الانفاق الحكومي G ، تكوين راس المال الثابت K ، المعروض النقدي M .

وخلصت نتائج الدراسة أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت (FEM) وهو موضح في

الجدول التالي الذي يمثل نتائج تقدير النموذج باستعمال برنامج (Eviews12)

جدول رقم 1: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIBH?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 02/28/23 Time: 17:50  
Sample: 1980 2020  
Included observations: 41  
Cross-sections included: 9  
Total pool (balanced) observations: 369

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF?	-0.076152	0.019834	-3.839410	0.0001
G?	-0.080608	0.033380	-2.414821	0.0182
M?	-0.032017	0.015567	-2.056710	0.0404
K?	-0.066209	0.032462	-2.039604	0.0421
C	13.98235	3.127987	4.470081	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
ALG-C	-1.057646			
SAU-C	-4.942282			
IRN-C	-0.319723			
NIG-C	-1.514548			
IND-C	1.140495			
TUN-C	0.145875			
MAR-C	1.446072			
TUR-C	2.527632			
MAL-C	2.574124			

#### Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	4.590931	R-squared	0.164256
Mean dependent var	1.479075	Adjusted R-squared	0.136084
S.D. dependent var	5.028672	S.E. of regression	4.674003
Akaike info criterion	5.956503	Sum squared resid	7777.283
Schwarz criterion	6.094282	Log likelihood	-1085.975
Hannan-Quinn criter.	6.011236	F-statistic	5.830630
Durbin-Watson stat	1.557610	Prob(F-statistic)	0.000000

ومن خلال نتائج الجدول ارتبط معدل التضخم سلبيا مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج

المحلي حيث إذا تغير معدل التضخم ب 1 % انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب

0.07 % أما بالنسبة للمعروض النقدي إذا زاد ب 1 % انخفض معدل نصيب الفرد ب 0.03 %

والانفاق الحكومي إذا زاد ب 1 % فإن معدل نصيب الفرد ينخفض ب 0.08% وتراكم رأس المال الثابت إذا زاد ب 1% انخفض نصيب الفرد ب 0.06%.

#### 4- نتائج الدراسة :

توصل الباحث من خلال دراسته النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع إلى النتائج التالية :

\* زيادة الانفاق الحكومي والمعروض النقدي وتراكم رأس المال تؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهي نتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية إلا أنه من خلال عينة الدراسة يمكن قبولها لتوجيه معظم الانفاق الحكومي والمعروض النقدي نحو الاستهلاك وليس الانتاج أما رأس المال الثابت فتأثيره ضعيف على الناتج المحلي أي أنه لا يساهم كثيرا في تحسين الانتاج .

\* وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية تربط التضخم بالنمو الاقتصادي وفق نموذج "خان وصنهاجي" عند مستوى عتبة 5.14 % وهي تقترب من نتيجة دراسة مجموعة بنك التنمية الافريقي الذي قدرها ب 6.5 % .

\* بينت هذه الدراسة أن معدلات التضخم المنخفضة أي الأقل من العتبة أو تساويها تؤثر إيجابا على معدلات النمو فكلما زاد التضخم ب 1 % زاد النمو ب 0.45% أي أن معدلات النمو المنخفضة تحفز النمو الاقتصادي ، بينما معدلات التضخم المرتفعة الأكبر من العتبة تؤثر سلبا على معدلات النمو فكلما ارتفع معدل التضخم ب 1% انخفض معدل النمو ب 0.059% في دول عينة الدراسة.

#### ثانيا : دراسة شلوفي عمير

1- عنوان الدراسة : التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية

مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 .

وهي اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراة العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد (2017-2018) ، وتهدف هذه الدراسة عموما إلى إبراز الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وسلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية اتجاهه ومدى انعكاس ذلك على أداء النشاط الاقتصادي لدول المغرب العربي .

## 2- إشكالية الدراسة :

تتلخص إشكالية الدراسة في هذا البحث في السؤال التالي :

- ماهو المستوى الأمثل لعتبة التضخم في دول المغرب العربي الذي لا يضر بالنمو الاقتصادي ؟

وحاول الباحث في هذه الدراسة إلى إيجاد النموذج الأمثل الذي يمكن استخدامه لربط النمو بالتضخم في دول عينة الدراسة من خلال تقدير عتبة التضخم ، كما حاول الباحث من خلال معالجته لهذه الإشكالية وفي إطار هذه الدراسة تبسيط وتوضيح وجهات النظر حول عتبة التضخم وأثرها على النمو الاقتصادي وتشخيص العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في تغذية الضغوط التضخمية وانعكاسها على أداء النشاط الاقتصادي بدول المنطقة .

## 3- الدراسة القياسية والمنهجية المتبعة

اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج المتداخلة حيث استعمل المنهج الوصفي عند التطرق للجانب النظري للتضخم والنمو والعلاقة بينهما من انطلقا من النظريات والوقائع الاقتصادية ، كما استخدم المنهج التحليلي في تفسير وتحليل البيانات المتعلقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية ، واستخدم المنهج التاريخي لعرض مسار الإصلاحات الاقتصادية في دول عينة الدراسة ، وفي الأخير استعمل المنهج القياسي لتحديد طبيعة تأثير التضخم على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج وبيانات بانل لعتبة التضخم .

وكانت المتغيرات المستخدمة في النموذج :

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDPG ، معدل التضخم INF ، معدل النمو السكاني POP ، معدل النمو في شروط التبادل الدولي التجاري TOT نسبة الرقم القياسي للأسعار الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات ، الاستثمار INV المتمثل في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أساس الأسعار الثابتة 2005 ، مؤشر تطور القطاعه المالي FD المعبر عنه بمعدل نمو حجم الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي ، معدل نمو الانفاق الحكومي GOV .

وخلصت نتائج الدراسة إلى تقدير نموذج عتبة التضخم بانل ذو الانتقال السلس (PSTR)

وهو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 2 : نتائج تقدير نموذج عتبة التضخم بانل ذو الانتقال السلس (PSTR)

المتغير التابع : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP		
الفترة 1980-2014 N=5 T=35 مجموع المشاهدات 5×35=175 مشاهدة		
Variable	B <sub>0</sub>	B <sub>1</sub>
INF	0.191003 (0.829174)	-0.690524 (-2.759897)***
POP	-2.869039 (-3.825978)***	3.698891 (5.090051)***
TOT	0.082975 (2.726140)***	0.019590 (0.377627)
FD	0.010178 (0.250922)	-0.247231 (-4.247378)***
GOV	0.418769 (8.263263)***	-0.280032 (-3.428342)***
INV	0.189032 (4.548675)***	-0.082503 (-1.428190)
Transition	C Threshold	6.25
Parametres	γ Slope	13.5
R-Squared		0.731942
Adjusted R-Squared		0.713852

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه ومن خلال نموذج PSTR الذي يقيس اتجاه وطبيعة أثر التضخم والمتغيرات التفسيرية الأخرى على النمو الاقتصادي وفق نظامين مختلفين ، حيث يعطينا سلوك المتغيرات المستقلة اتجاه النمو الاقتصادي تحت مستوى عتبة التضخم وسلوكها تحت هذا المستوى ويعرف كل نظام بنموذج قياسي ويشكلان مع بعض نموذج PSTR .

ويلاحظ من خلال النتائج أن عتبة التضخم في دول المغرب العربي في حدود 6.25 وهي العتبة التي يبدأ من خلالها التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي وأن سرعة انتقال من النظام الأول للتضخم المنخفض إلى النظام الثاني للتضخم المرتفع كانت في حدود 13.5 أي أن التأثير لاسلبي للتضخم يكون متوسطا ثم سريعا نسبيا .

### نتائج الدراسة :

توصل الباحث من خلال دراسته النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع إلى النتائج التالية :

\* من خلال تقدير عتبة التضخم باستخدام نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري PTR وهذا بالاعتماد على منهجية (Khan and Sanhadji 2001) تبين من خلالها وجود عتبة في حدود 7.5 أين سينتقل النمو الاقتصادي من نظام إلى آخر تبعاً لمتغير العتبة أي التضخم ويكون له وقع شديد على أداء النشاط الاقتصادي إذا تجاوز هذه العتبة .

\* ومن خلال تقدير العتبة باستخدام نموذج العتبة ذو الانتقال السلس PSTR من طرف Gonzalez et al فإن النمو الاقتصادي يتأثر سلباً بالتضخم عند مستوى عتبة 6.25 أي أن التضخم فوق هذا المستوى من العتبة يصبح من معوقات النمو الاقتصادي .

\* بناءً على النموذج القياسي الثاني لنموذج PSTR الذي يكون فيه التضخم المرتفع فإن المتغيرات التفسيرية الأخرى والمحددة للنمو الاقتصادي تصبح غير قادرة على المساهمة في تعزيز والدفع بعجلة النمو الاقتصادي أي أن التضخم يعتبر معطلة اقتصادية خطيرة على الاقتصاديات المغاربية .

### المطلب الثاني : الاسهامات البحثية العربية

#### أولاً : دراسة إيمان محمد عبد اللطيف

1- عنوان الدراسة :العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق

على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018

2- اشكالية الدراسة :

تتلخص إشكالية الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي

واتجاهاتها خلال الفترة 1961-2018

3- الدراسة القياسية والمنهجية المتبعة :

استخدم الباحث الأسلوب الاستنباطي بهدف استعراض الاطار النظري لظاهرة التضخم متطرقا إلى الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم والعلاقة مع النمو الاقتصادي والآثار الاقتصادية للتمويل التضخمي ، إضافة إلى نظريات ونماذج النمو والعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي واستخدم الباحث أيضا الأسلوب الاستقرائي لبناء النموذج القياسي المناسب واجراء مختلف الاختبارات الاحصائية والاقتصادية عليه .

#### 4- المتغيرات المستخدمة في النموذج :

تكوين رأس المال الثابت CAPITAL\_FORMATION\_GDP ، التضخم INF ، الائتمان المحلي الخاص ، الانفاق الحكومي الاستهلاكي GOV\_EXP ، الصادرات السلعية والخدمية EXP\_GDP ، الواردات السلعية والخدمية IMP\_GDP ، الائتمان المحلي الخاص DOMEST\_CREDTI\_GDP ، الناتج المحلي GDP\_GRTH

وبعد دراسة استقرارية السلاسل تبين أنها استقرت في الفرق الأول كما بين اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك ، حيث قام الباحث بتقدير العلاقة في المدى الطويل وفق نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي :

#### جدول رقم 3 : نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي		
الخطأ المعياري	المعاملات	المتغير
0.143	1.058-	INF
-11e1.1	11e6.35-	GOV_EXP
0.198	1.166	CAPITAL_FORMATION_GDP
0.068	-0.336	DOMEST_CREDTI_GDP
0.176	0.017	EXP_GDP
0.196	-0.216	IMP_GDP
0.096	-0.227	معامل تصحيح الخطأ

4- نتائج الدراسة :

من خلال نتائج الجدول تبين أن :

- هناك أثرا سلبيا لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي حيث كلما زاد التضخم بوحدة واحدة انخفض معدل النمو الاقتصادي ب 1.05 % واتفقت هذه النتيجة مع أغلب الدراسات التي تناولت هذه العلاقة .
- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي حيث تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي بينما لا يؤثر معدل النمو على معدلات التضخم .
- هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة محل الدراسة .
- هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين تكوين رأس المال الثابت ومعدل النمو خلال فترة الدراسة لأهمية رفع معدل الاستثمار لدفع عجلة النمو الاقتصادي .
- هناك علاقة سالبة بين الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص ومعدل النمو .

ثانيا : دراسة عبد السلام مسعود رحومة ، عبد السلام علي الصالحي

- 1- عنوان الدراسة : أثر النمو على التضخم الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية للفترة 2000-2018
  - 2- اشكالية الدراسة : دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ومدى تاثر الاقتصاد الليبي بهذه العلاقة .
  - 3- الدراسة القياسية والمنهجية المتبعة : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة والتعرف عليها ، وكذلك على الأسلوب التحليلي الكمي وذلك باستخدام الأساليب القياسية عن طريق الجداول والمعادلات واستخراج النتائج للوصول لهدف الدراسة .
  - 4- المتغيرات المستخدمة في النموذج :
- النتائج المحلي الاجمالي GDP ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI

وبعد دراسة استقرارية السلاسل تبين أنها استقرت في الفرق الأول كما بين اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، أي توجد علاقة توازنية في المدى الطويل بين التضخم والنمو الاقتصادي ، حيث قام الباحث بتقدير العلاقة في المدى القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ

VECM

كما هو موضح في الجدول التالي :

**جدول رقم 4 : نموذج تصحيح الخطأ**

D(CPI)	D(GDP)	Error Correction
-0.000124	-0.115613	CointEq1
(7.5E-05)	(0.16057)	
-1.65225	-0.72001	

**5- نتائج الدراسة :**

- وجود علاقة سببية في الاتجاهين في المدى القصير والطويل بين النمو والتضخم في ليبيا .
- تشير نتائج التقدير خلال فترة الدراسة أن النمو الاقتصادي يتناسب طرديا مع التضخم حيث كلما كانت هناك زيادة في النمو الاقتصادي يؤثر ايجابا على معدل التضخم وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .
- يعد عجز الموازنة العامة واختلال هيكل الانتاج أهم العوامل المؤثرة على التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي كعوامل محلية وتأثير كبير لصددمات العرض كعامل خارجي .

**المطلب الثالث : الاسهامات البحثية الأجنبية**

**أولا : دراسة عبد الحق صنهاجي و محسن خان Abdelhak S.Senhadji،**

**Mohsin S.Khan**

**1- عنوان الدراسة : Threshold Effects in the Relationship Between**

**Inflation and Growth**

2- اشكالية الدراسة : في أي مستوى من التضخم تصبح العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي سلبية ، يعني هل هناك مستوى عتبة إحصائي مهم للتضخم عند تجاوزه يصبح التأثير على النمو مختلفاً مقارنة بمعدلات التضخم المنخفضة؟

### 3- الدراسة القياسية والمنهجية المتبعة :

في هذه الدراسة تم استخدام أساليب اقتصادية قياسية جديدة لتقدير العتبة والاستدلال. فهناك مسألتان اقتصاديتان قياسيتان تتعلقان بالتقدير والاستدلال في النماذج التي تحتوي على تأثيرات العتبة. أولاً، التوزيع الاحتمالي لإحصائية فيشر (f-statistic) للمتغير المتعلق بالعتبة غير معياري، ويتطلب استخدام طرق المحاكاة العشوائية (bootstrap) لحساب مستوى الدلالة. ثانياً، تم تطوير أساليب لإجراء الاستدلال في سياق النماذج البانلية (panel models) التي تحتوي على تأثيرات العتبة.

### 4- المتغيرات المستخدمة في النموذج :

معدل نمو الناتج المحلي بالعملة المحلية وبالأسعار الثابتة ، التضخم INF المحسوب من مؤشر اسعار المستهلكين cpi ، الاستثمار المحلي INV، النمو السكاني POP، معدل نمو التبادل التجاري GRT.

### 5- نتائج الدراسة :

يشير الجدول التالي إلى نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS (انطلاقاً من مشاهدات 140 دولة مقسمة إلى دول صناعية وأخرى نامية خلال الفترة 1960-1998)

الجدول رقم 5: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة

GLS

Independent Variables	All	Industrial	Developing
$\log(\pi)$	0.00111 (1.82)c	0.02943 (8.58)a	0.00205 (2.53)a
$d^{2^*} * [\log(\pi) - \log(\pi^*)]$	-0.00469 (-3.45)a	-0.03412 (-8.17)a	-0.00615 (-3.96)a
$iy_0$	-0.00241 (-5.68)a	-0.02553 (-7.38)a	-0.00122 (-1.79)c
$igdp$	0.11550 (12.93)a	0.09750 (4.67)a	0.10580 (9.56)a
$d\log(pop)$	0.05894 (7.10)a	0.21917 (11.64)a	0.03717 (3.80)a
$\sigma_{int}$	-0.00020 (-3.64)a	-0.00099 (-4.13)a	-0.00019 (-3.55)a
Optimal threshold (%)	11	1	11
NxT	897	165	732
R <sup>2</sup>	0.20	0.69	0.18

بعد تقسيم العينة إلى دول صناعية ونامية تظهر بعض النتائج المثيرة للاهتمام.

\* كلا المجموعتين تظهران علاقة إيجابية وذو دلالة إحصائية بين النمو والتضخم تحت مستوى العتبة، وعلاقة سلبية كبيرة وأكثر قوة لمعدلات التضخم التي تتجاوز العتبة. كما هو متوقع، فإن الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو. من خلال الجدول إذا كانت هناك زيادة ب: 5 % في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.74 % في البلدان النامية وبنسبة 0.69 % في الدول الصناعية. في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالنمو، يتم تضمين لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند البداية ( $\log$  of initial GDP per capita) عادةً في نماذج الانحدار لاختبار التقارب المشروط. يتحقق التقارب المشروط إذا كان

معامل  $(\log(y_0))$  سلبياً. وبالتالي، يحدث التقارب لكل من العينة الكاملة والدول الصناعية. ويكون معدل التقارب بين الدول الصناعية أسرع من معدل العينة الكاملة، مما يؤكد نتائج الدراسات السابقة التي وجدت أن التقارب المشروط أقوى بكثير بين الدول الصناعية.

\* من خلال الجدول التالي والذي يمثل مستويات تأثير التضخم على النمو

الجدول رقم 6: مستويات تأثير التضخم على النمو

	5-Year-Average			Yearly Data		
	All	Industrial	Developing	All	Industrial	Developing
Threshold	11%	1%	11%	9%	3%	12%
$\pi$						
4	-0.01	-0.12	0.04	-0.02	-0.25	0.03
5	-0.02	-0.21	0.06	-0.04	-0.44	0.06
6	-0.03	-0.29	0.09	-0.05	-0.60	0.08
9	-0.05	-0.45	0.14	-0.08	-0.95	0.13
11	-0.05	-0.54	0.16	-0.29	-1.13	0.15
15	-0.31	-0.66	-0.09	-0.62	-1.39	-0.14
20	-0.55	-0.78	-0.33	-0.93	-1.64	-0.52
25	-0.74	-0.87	-0.51	-1.17	-1.84	-0.82
30	-0.89	-0.95	-0.67	-1.36	-1.99	-1.06
40	-1.13	-1.07	-0.90	-1.66	-2.24	-1.44
60	-1.47	-1.23	-1.24	-2.10	-2.59	-1.98

توضح الأعمدة الثلاثة الأولى في الجدول السابق نتائج الانحدار الواردة في الجدول الذي قبله للعينة الكاملة، والدول الصناعية، والدول النامية على التوالي. تظهر الأعمدة الثلاث تأثير الزيادة التدريجية في التضخم على النمو لاقتصاد بافتراض معدل تضخم أولي يبلغ 3%. أقصى نمو يمكن أن تحققه دولة نامية ذات معدل تضخم ابتدائي يبلغ 3% من خلال زيادة التضخم هو 0.16% (بالانتقال من معدل تضخم سنوي 3 بالمئة إلى 11 بالمئة). من المرجح أن هذا الحجم يبالغ في تقدير التأثير الإيجابي للتضخم لأن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (INV) تم تثبيتها أثناء زيادة التضخم من 3 إلى 11 بالمئة. ومع ذلك أظهر فيشر (1993) أن التضخم له أيضاً تأثير سلبي وغير مباشر ذو دلالة إحصائية على النمو من خلال

تأثيره على الاستثمار. هذا التأثير غير المباشر لم يؤخذ في الاعتبار هنا. من خلال نتائجنا، يتغير التأثير الإيجابي بسرعة إلى تأثير سلبي مع ارتفاع التضخم فوق مستوى العتبة. على سبيل المثال، فإن زيادة التضخم من 3 بالمئة إلى 30 بالمئة سنقل النمو بمقدار 0.67 % في الدول النامية و 0.95 % في الدول الصناعية. تأثير التضخم على النمو لأي زوج من معدلات التضخم في العمود الأول يساوي ببساطة الفرق بين تأثيراتهما على النمو. على سبيل المثال، خفض معدل التضخم السنوي في دولة نامية من 60 بالمئة إلى 15 بالمئة سيزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.15 %. يشير التحويل اللوغاريتمي إلى أن التأثير على النمو سيكون متطابقاً بالنسبة لاقتصاد ينتقل من معدل تضخم 3 بالمئة إلى 6 بالمئة واقتصاد يزيد معدل التضخم فيه من 4 بالمئة إلى 8 بالمئة. ذلك لأن معدل التضخم يتضاعف في كلتا الحالتين. بالطبع، هذه الخاصية تنطبق فقط على التغيرات في التضخم التي لا تؤدي إلى تجاوز مستوى العتبة.

\* توصلت الدراسة إلى أن مستوى عتبة التضخم التي تؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي عند تجاوزها للبلدان النامية من 7-11% و للبلدان الصناعية من 1-3%

### ثانياً : روبرت بارو Robert J.Barro (1995)

#### 1- عنوان الدراسة: INFLATION AND ECONOMIC GROWTH

2- اشكالية الدراسة : ما مدى تأثير التضخم على الأداء الاقتصادي في عينة الدراسة مكونة من 100 دولة خلال الفترة 1960-1990 ؟

#### 3- الدراسة القياسية والمنهجية المتبعة :

لتقييم تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، أستخدم نظاماً من معادلات الانحدار حيث يتم الاحتفاظ بالعديد من العوامل الأخرى المؤثرة على النمو ثابتة.

#### 4- المتغيرات المستخدمة في النموذج :

تغطي مجموعة البيانات أكثر من 100 دولة من عام 1960 إلى عام 1990. تم حساب معدلات التضخم السنوية INF في معظم الحالات من مؤشرات أسعار المستهلك. (تم استخدام العوامل المعدلة للناتج المحلي الإجمالي GDP في بعض الحالات، عندما كانت البيانات عن أسعار المستهلك غير

متاحة) ، تم استخدام البيانات السنوية لكل دولة على مدار كل عقد لحساب مقياس لتقلب التضخم، وهو الانحراف المعياري لمعدل التضخم حول متوسطه السنوي كما تم ادراج الاستثمار INV كمتغير محدد للنمو .

#### 5- نتائج الدراسة :

لقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية هي أن التأثيرات المقدره للتضخم على النمو والاستثمار سلبية بشكل كبير وهذا بناء على النماذج المقدره وإجراء مختلف الاختبارات الاحصائية، وبالتالي هناك بعض الأسباب التي أدت إلى هذه العلاقات والتي تعكس السببية بين ارتفاع التضخم في المدى الطويل وانخفاض النمو والاستثمار.

كما توصلت هذه الدراسة إلى تأكيد واضح على أن هناك تأثيرات ضارة للتضخم على الاقتصاد في الدول التي تجاوز فيها التضخم 10%-20% سنوياً في بعض الفترات إلا انه هذه التأثيرات ليست كبيرة جداً؛ على سبيل المثال، عند زيادة معدل التضخم المتوسط بمقدار 10% سنوياً تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بمقدار 0.2-0.3% سنوياً على مدى فترات طويلة، ومع ذلك، فإن التغيير البسيط الظاهر في معدل النمو المتوسط له تأثيرات دراماتيكية على مستويات المعيشة. فعلى سبيل المثال، إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة من 1960 إلى 1990 أعلى بمقدار 1.1% سنوياً، لكان الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 1990 هو الأعلى في العالم، بدلاً من أن يكون في المرتبة الخامسة عشر ، بشكل أكثر تحديداً فإن الانخفاض في معدل النمو بمقدار 0.2-0.3% سنوياً (الناجم عن زيادة 10% في معدل التضخم المتوسط) يعني أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيكون أقل بعد 30 عاماً بمقدار 4%-7%. في عام 1994، كان الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة 670 مليار جنيه إسترليني؛ 4%-7% من هذا المبلغ يساوي 27-47 مليار جنيه إسترليني، وهو مبلغ كبير يكفي لتبرير اهتمام بنك إنجلترا الكبير بالاستقرار السعري.

## خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف النظريات التي تناولت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، مثل النظرية الكلاسيكية التي توصلت إلى أن العلاقة بين المتغيرين مقترحة ضمناً لتكون سلبية إضافة إلى النظرية النيوكلاسيكية التي توصلت إلى نتائج مختلفة للغاية فيما يتعلق بالتضخم والنمو حيث يمكن أن تؤدي الزيادة في التضخم إلى زيادة الإنتاج (تأثير Tobin) أو انخفاض الإنتاج (تأثير Stockman) أو عدم حدوث أي تغيير في الإنتاج (Sidrauski) ، والنظرية الكنزوية التي ترى أن طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو تحددها ما إذا كان التضخم مدفوعاً بصدمات الطلب أو بصدمات العرض فعندما يكون الاقتصاد تهيمن عليه صدمات الطلب تكون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ايجابية نتيجة للحركة المهيمنة على طول منحنى العرض ، وعلى العكس في اقتصاد تهيمن عليه صدمات العرض تكون العلاقة سلبية بين التضخم والنمو نتيجة للحركة المهيمنة على طول اجمالي منحنى الطلب ، بينما ركز الكنزيون الجدد على الناتج المحتمل أو ما يسمى الناتج الطبيعي الذي يوافق معدل بطالة طبيعي ووفقاً لهذه النظرية يعتمد التضخم على مستوى الناتج الفعلي (الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل التوظيف الطبيعي ، في حين رأت النظرية النقدية أن الأسعار تتأثر في المدى الطويل أساساً بمعدل النمو في المعروض النقدي ، بينما لا يكون لها تأثير حقيقي على النمو إذا كان النمو في المعروض النقدي أعلى من معدل النمو الاقتصادي ومنه سينتج التضخم ، أما في نظريات النمو الداخلي فيعتمد معدل النمو على متغير واحد هو معدل العائد على رأس المال، والمتغيرات مثل التضخم التي تقلل من معدل العائد تؤدي بدورها إلى تقليل تراكم رأس المال وتقليل معدل النمو، وتم التطرق أيضاً إلى أهم الدراسات السابقة المحلية والأجنبية مستعرضين أهم النتائج التي توصلت إليها منها دراسة بن العايب عبد العزيز التي تناولت أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020 ، ودراسة شلوفي عمير تحت عنوان التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، و دراسة إيمان محمد عبد اللطيف التي تناولت العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018 ، ودراسة عبد السلام مسعود رحومة ، عبد السلام علي الصالحي تحت عنوان أثر النمو على التضخم الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية للفترة 2000-2018 ، وبعض الدراسات الأجنبية كدراسة عبد الحق صنهاجي و محسن خان

Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth  
Mohsin S.Khan،Abdelhak S.Senhadji  
تحت عنوان  
Robert J.Barro ودراسة روبرت بارو  
(1995)بعنوان: INFLATION AND ECONOMIC GROWTH ، وكانت لهاته الدراسات دور واثرء  
كبير في التحليل والدراسة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خاصة في دول محل الدراسة .

# الفصل الرابع

الدراسة القياسية لتأثير

ظاهرة التضخم على النمو

الاقتصادي

### تمهيد:

يعد الجدل القائم حول طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي أحد أبرز القضايا التي شغلت حيزاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، حيث تباينت الرؤى الأكاديمية والنتائج التجريبية بين من يرى التضخم محفزاً للنشاط الاقتصادي في المدى القصير، ومن يثبت أثره العكسي والمثبط للنمو في المدى الطويل. وفي ظل هذا التضارب في النتائج بين علاقات طردية، عكسية، أو حتى منعدمة الأثر، تبرز الحاجة الملحة لإعادة فحص هذه العلاقة ضمن سياقات زمنية ومكانية محددة. وانطلاقاً من هذا التباين، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة نقدية ومقارنة لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة، بهدف استنباط الفجوات البحثية وتحديد المنطلقات النظرية. ومن ثم، سننتقل إلى جانب تطبيقي يركز على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بتقدير قياسي رصين لعينة من الدول، وذلك لاختبار مدى استجابة معدلات النمو للتقلبات التضخمية. ويهدف هذا المسعى إلى تقديم فهم أعمق للديناميكيات التي تحكم المتغيرين، وتحديد ما إذا كان التضخم في العينة المختارة يمثل عائناً هيكلياً أمام التوسع الاقتصادي أم مجرد ظاهرة نقدية عابرة، مما يساهم في صياغة مقترحات سياساتية قائمة على أسس علمية دقيقة.

من أجل ذلك، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التحليل الوصفي لمعطيات عينة الدراسة

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

### المبحث الأول: التحليل الوصفي لمعطيات عينة الدراسة

سوف نتعرض في هذا المبحث للدراسة الوصفية لمعطيات عينة الدراسة وهذا باستخدام

التحليل العاملي ( طريقة المركبات الأساسية ACP ) , وتتضمن هذه الطريقة الخطوات التالية :

- اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP
- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية
- مصفوفة الارتباطات
- التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة )

**المطلب الأول : الدراسة الوصفية لحالة الجزائر**

**أولا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP**

يمثل الجدول التالي نتائج كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلت Bartlett

**الجدول رقم 7 : اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلت Bartlett**

0.5	معيار دقة العينة لكايزر-ماير-أوكلن KMO	
7.526	Khi <sup>2</sup> (Valeur observée)	اختبار بارتلت Bartlett
3.841	Khi <sup>2</sup> (Valeur critique)	
1	DDL	
0.006	p-value	
0.05	Alpha	

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن معيار دقة العينة لكايزر-ماير-أوكلن ( KMO=0.5 ) وهو

يدل على قبول عينة موضوع الدراسة للتحليل الاحصائي .

ويشير اختبار بارتلت Bartlett من خلال قيمة sig الاحتمالية P=0.006 وهي أقل من 0.05

أي نرفض الفرضية العدمية القائلة بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة وقبول الفرضية البديلة مما

يعني وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وبالتالي التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات .

ثانيا : جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

الجدول رقم 8: جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
<b>GDP</b>	33	9943241789578.790	7718270427246.900
<b>INF</b>	33	8.581	9.036

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من الجدول أن المتغير التضخم INF هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر ( 8.5 ) والمتغير الأكثر تشتتاً هو إجمالي الناتج المحلي . GDP

ثالثا : مصفوفة الارتباطات

الجدول رقم 9: مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في الجزائر

المتغير	GDP	INF
<b>GDP</b>	1	-0.468
<b>INF</b>	-0.468	1

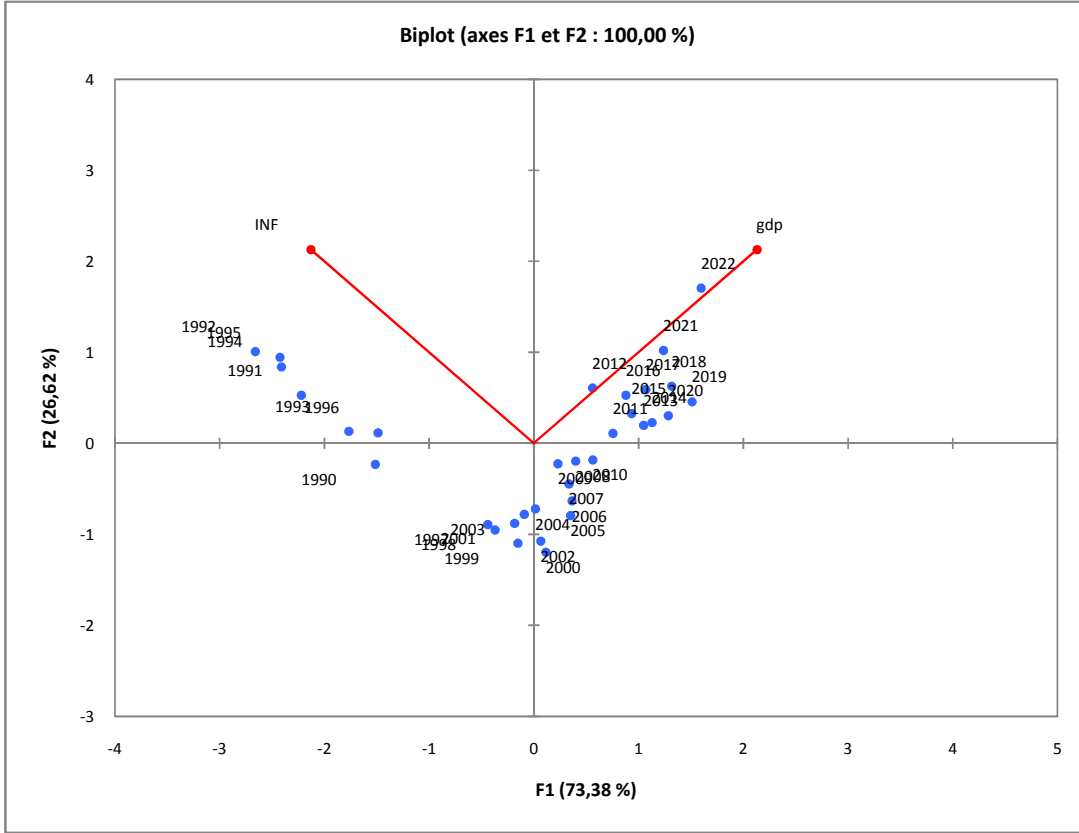
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

يلاحظ من خلال مصفوفة الارتباطات أن هناك إرتباط سالب بين المتغيرين  $r = -0.468$  أي أن

هناك علاقة عكسية أي أن التضخم يأتى بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي

رابعا : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة )

الشكل رقم 11: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

إن الشكل البياني رقم يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة التي تمثل الأفراد في الجزائر ومن خلال هذا التمثيل يمكننا تحديد مجموعتين تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني فنلاحظ بالنسبة للمتغير الناتج المحلي الاجمالي GDP عرفت أكبر قيم لها خلال الفترة 2012 إلى 2022 وهي فترة مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي عرف العديد من البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر في مختلف القطاعات والذي تزامن مع إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة , أما بالنسبة للتضخم فالفترة من 1992 إلى 1996 شهد مستويات مرتفعة والتي ترجع إلى ضعف الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر وتزامنت مع إنهيار أسعار النفط , كما تميزت هذه الفترة بمرحلة التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر وتحرير الأسواق .

المطلب الثاني : الدراسة الوصفية لحالة تونس

أولاً : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP

يمثل الجدول التالي نتائج كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett

الجدول رقم 10 : اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett

0.5	معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن KMO	
5.175	Khi <sup>2</sup> (Valeur observée)	اختبار بارتلات Bartlett
3.841	Khi <sup>2</sup> (Valeur critique)	
1	DDL	
0.023	p-value	
0.05	Alpha	

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن ( KMO=0.5 )

وهو يدل على قبول عينة موضوع الدراسة للتحليل الاحصائي .

ويشير اختبار بارتلات Bartlett من خلال قيمة sig الاحتمالية P=0.023 وهي أقل من 0.05

أي نرفض الفرضية العدمية القائلة بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة وقبول الفرضية البديلة مما

يعني وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وبالتالي التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات .

ثانياً : جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

الجدول رقم 11 : جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
GDP	33	58490788638.7616	38456320782.9802
INF	33	4.45826368876343	1.68760910295863

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من الجدول أن المتغير التضخم INF هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن

هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر ( 1.69 ) والمتغير الأكثر تشتتاً هو اجمالي الناتج

المحلي GDP .

ثالثا : مصفوفة الارتباطات

الجدول رقم 12: مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في تونس

المتغير	GDP	INF
GDP	1	0.395
INF	0.395	1

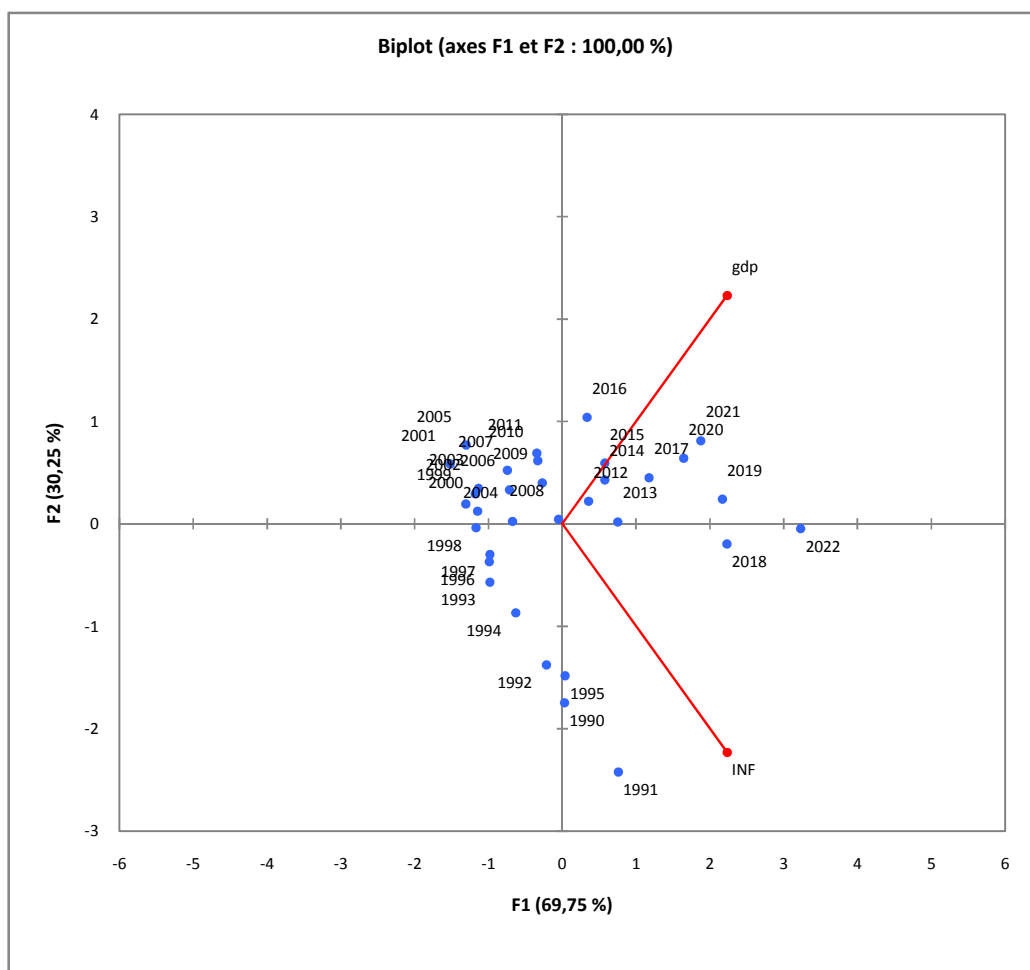
المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

يلاحظ من خلال مصفوفة الارتباطات أن هناك إرتباط موجب بين المتغيرين  $r = 0.395$  أي أن

هناك علاقة طردية أي أن التضخم يؤثر بشكل ايجابي على إجمالي الناتج المحلي

رابعا : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة )

الشكل رقم 12: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في تونس



المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

من الشكل البياني رقم 12 تتضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة التي تمثل الأفراد في تونس ومن خلال هذا التمثيل يمكننا تحديد مجموعتين تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني فنلاحظ بالنسبة للمتغير الناتج المحلي الاجمالي GDP عرف ارتفاعا ملموسا مقارنة بالفترات السابقة (الثمانينات) التي اتسمت بعدم الاستقرار بسبب الاضطرابات الاجتماعية والعمالية ولجوء الحكومة التونسية في تلك الحقبة إلى صندوق النقد الدولي من أجل برامج التكيف الهيكلي، وخلال الفترة 1990-2010 أصبح الاقتصاد التونسي أكثر تنوعا حيث حققت تونس معدلات نمو ايجابية رغم تذبذبها في بعض الفترات فخلال الفترة 1993-1995 وبسبب الجفاف انخفض المنتج الزراعي مما اثر على معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وخلال 2002 وبسبب تراجع العائدات السياحية تراجع النمو الاقتصادي إلى 1.32% بعد ان بلغ 4.7% عام 2000، وفي بداية 2011 وبسبب الاضطرابات السياسية والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو حيث بلغ اسوء قيمة له -2.04%، وفي نهاية الفترة 2012-2017 وبسبب الإصلاحات المعتمدة تحسن الأداء الاقتصادي التونسي حيث بلغ معدل النمو 2.23%، وشهدت السنوات المالية تذبذبا رغم تحسن مستوى تحفيز القطاعات كالقطاع السياحي والزراعي للنمو الاقتصادي في تنس حيث بلغ في 2021 4.4% رغم انخفاضه إلى اقل مستوى له سنة 2020 (-8.81%) بسبب جائحة كورونا، كما عرف التضخم تذبذبات خلال هذه الفترة بسبب جملة من العوامل أهمها إرتفاع اسعار المواد الأساسية المستوردة أو ما يعرف بالتضخم المستورد وندرة بعض المواد، إضافة إلى أسباب هيكلية مثل قنوات التوزيع واحتكار في بعض المواد والتي تتحكم فيها أربعة أو خمس شركات في تونس كما، تواصل إنخفاض سعر الدينار خاصة بعد فترة الاضطرابات السياسية، حيث بلغ أمام اليورو 2.128 وأمام الدولار 1.6 سنة 2013 وبسبب هذه الضغوط التضخمية عزم البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية انكماشية وعلى هذا الأساس تم رفع أسعار الفائدة الرئيسية ثلاث مرات متتالية وقدرت ب 4.5% سنة 2013 حيث أدى هذا إلى إنخفاض معدل التضخم إلى 4.85% و 3.71% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وخلال الفترة 2017-2022 عرف التضخم ارتفاعا وصل إلى حدود 8.30%.

المطلب الثالث : الدراسة الوصفية لحالة المغرب

أولاً : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP

يمثل الجدول التالي نتائج كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett

الجدول رقم 13: اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett

0.5	معيار دقة العينة لكايزر-ماير-أوكلن KMO	
6.789	Khi <sup>2</sup> (Valeur observée)	اختبار بارتلات Bartlett
3.841	Khi <sup>2</sup> (Valeur critique)	
1	DDL	
0.009	p-value	
0.05	Alpha	

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن معيار دقة العينة لكايزر-ماير-أوكلن ( KMO=0.5 )

وهو يدل على قبول عينة موضوع الدراسة للتحليل الاحصائي .

ويشير اختبار بارتلات Bartlett من خلال قيمة sig الاحتمالية P=0.009 وهي أقل من 0.05

أي نرفض الفرضية العدمية القائلة بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة وقبول الفرضية البديلة مما

يعني وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وبالتالي التحليل العملي يكون مناسب للبيانات .

ثانياً : جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

الجدول رقم14: جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
<b>GDP</b>	<b>33</b>	729188428977.337	332175228365.386
<b>INF</b>	<b>33</b>	2.53692210575185	2.1523389107025

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من الجدول أن المتغير التضخم INF هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر ( 2.15 ) والمتغير الأكثر تشتتاً هو إجمالي الناتج المحلي GDP .

ثالثاً : مصفوفة الارتباطات

الجدول رقم 15: مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في المغرب

المتغير	GDP	INF
GDP	1	-0.447
INF	-0.447	1

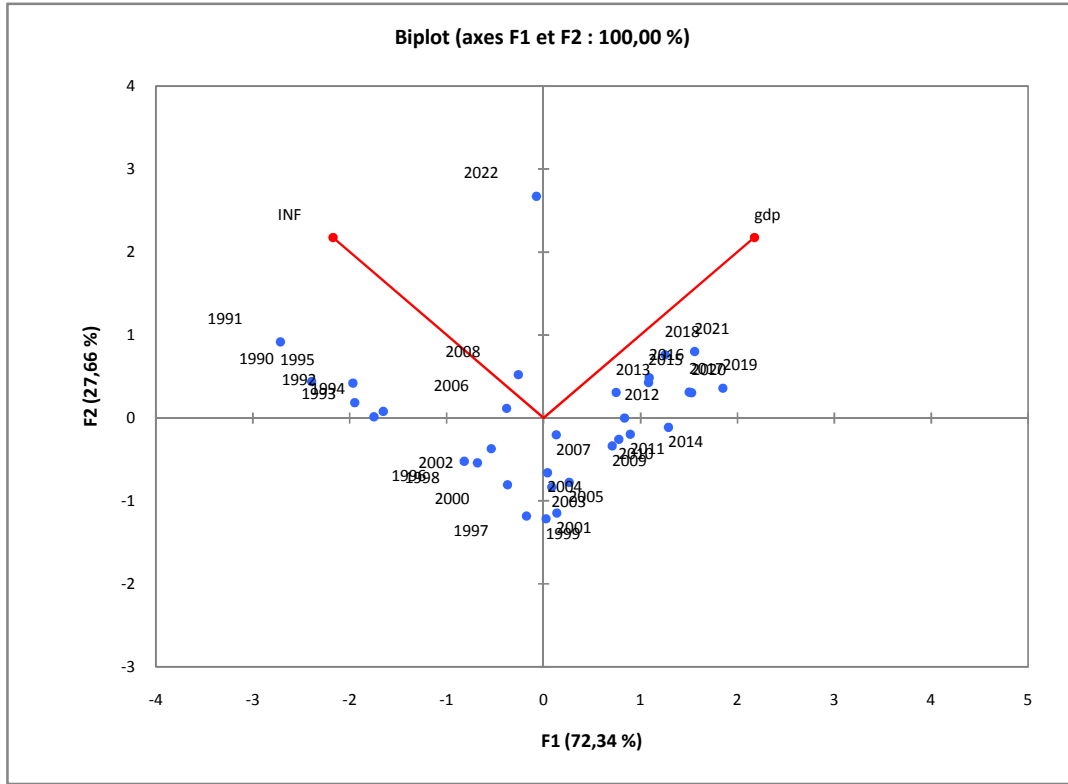
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

يلاحظ من خلال مصفوفة الارتباطات أن هناك ارتباط سالب بين المتغيرين  $r = -0.447$  أي أن

هناك علاقة عكسية أي أن التضخم يآثر بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي

رابعاً : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة )

الشكل رقم 13 : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

إن الشكل البياني رقم 13 يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة التي تمثل الأفراد في المغرب ومن خلال هذا التمثيل يمكننا ملاحظة أن النمو الاقتصادي في المغرب حقق معدلات متذبذبة فبعد أن كان مرتفعا نسبيا سنتي 1990 و 1991 إلا أنه وبسبب الظروف المناخية وحالات الجفاف الحاد المتكررة خاصة في السنوات 1992 و 1993 و 1995 و 1997 حققت معدلات نمو منخفضة وسالبة قدرت ب 2.09 % و -0.74 % و -5.40 % و -1.56 % على التوالي , لتليها الفترة 1998 – 2019 التي اتسمت بدخول المغرب في فترة من النمو المستدام نسبيا محققنا أعلى معدل 7.79 % سنة 2006 بسبب ارتفاع مداخل القطاع الفلاحي واقل معدل ب 0.52 % سنة 2016 بسبب موجة الجفاف التي أصابت المغرب , وفي سنة 2020 سجلت المغرب أقل معدل نمو منذ 1997 ب -7.17 % وهذا بسبب جائحة كورونا بينما عرفت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1996 حيث قد لجأت الحكومة المغربية سابقا إلى صندوق النقد الدولي من أجل تطبيق برنامج التقويم الهيكلي بقدر أن وصلت أزمة المديونية وعجز المديونية إلى أقصى حد وتراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية وبلغ التضخم 6.1 سنة 1995 وبدأ بالتراجع وهذا لاتباع الدولة سياسة تقشفية صارمة لوقف تدهور عجز الموازنة إضافة إلى تخفيض النفقات الحكومية وإعادة تأهيل المؤسسات الانتاجية , حيث وصل التضخم إلى أدنى مستوياته سنة 2014 بمعدل 0.4 % , لكن مع تداعيات أزمة الكورونا وارتفاع أسعار المواد الأولية دوليا ارتفع معدل التضخم حيث وصل إلى حدود 1.4 % سنة 2021 و 6.65 سنة 2022 .

### المطلب الرابع : الدراسة الوصفية لحالة مصر

#### أولاً : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP

يمثل الجدول التالي نتائج كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett

#### الجدول رقم16: اختبار كايزر-ماير-أوكلن KMO واختبار بارتلات Bartlett

0.5	معيار دقة العينة لكايزر-ماير-أوكلن KMO	
0.577	Chi <sup>2</sup> (Valeur observée)	اختبار بارتلات Bartlett
3.841	Chi <sup>2</sup> (Valeur critique)	
1	DDL	
0.448	p-value	
0.05	Alpha	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن معيار دقة العينة لكايزر-ماير-أوكلن ( KMO=0.5 )

وهو يدل على قبول عينة موضوع الدراسة للتحليل الاحصائي .

ويشير اختبار بارتلات Bartlett من خلال قيمة sig الاحتمالية P=0.448 وهي أكبر من 0.05

أي نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة وقبول الفرضية البديلة مما

يعني عدم ارتباط بين متغيرات الدراسة وبالتالي التحليل العاملي يكون غير مناسب للبيانات .

#### ثانياً : جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

#### الجدول رقم 17: جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
GDP	33	1689803030303.03	2149005209754.74
INF	33	9.98961184278104	5.88287745339987

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

نلاحظ من الجدول أن المتغير التضخم INF هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر ( 5.88 ) والمتغير الأكثر تشتتاً هو إجمالي الناتج المحلي GDP .

ثالثاً : مصفوفة الارتباطات

الجدول رقم18: مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في مصر

المتغير	GDP	INF
GDP	1	0.137
INF	0.137	1

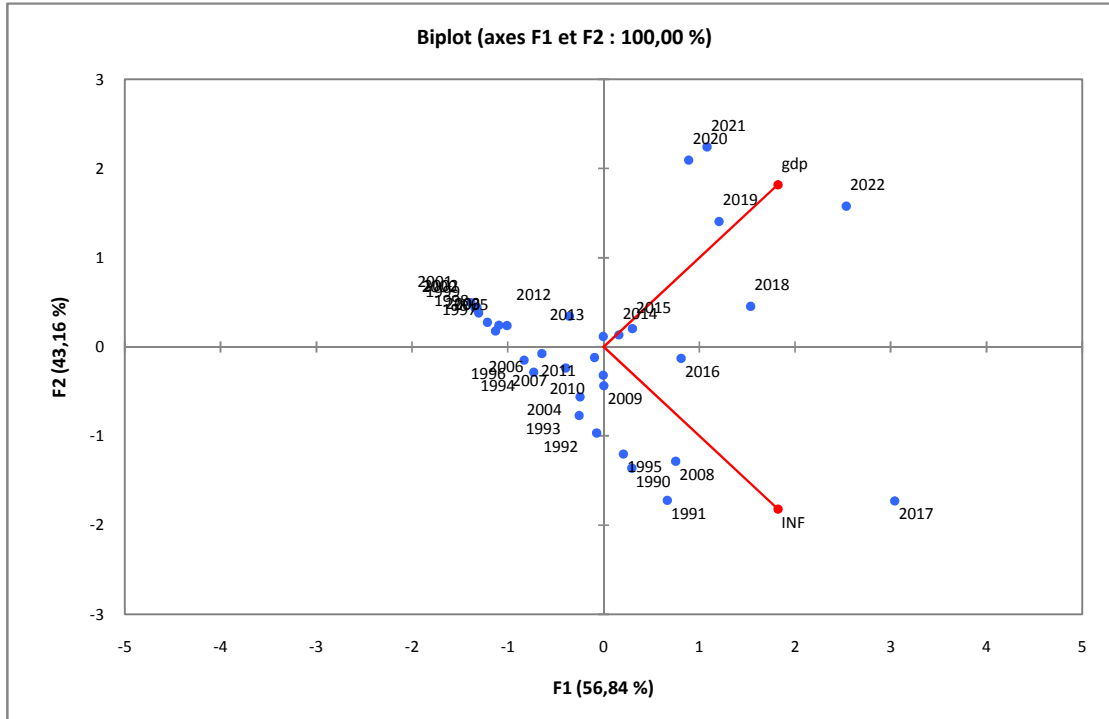
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

يلاحظ من خلال مصفوفة الارتباطات أن هناك ارتباط موجب بين المتغيرين  $r = 0.137$  أي أن

هناك علاقة طردية أي أن التضخم يؤثر بشكل ايجابي على إجمالي الناتج المحلي .

رابعا : التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة )

الشكل رقم 14: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة ) في مصر



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Xlstat2016

إن الشكل البياني رقم يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة التي تمثل الأفراد في مصر ومن خلال هذا التمثيل يمكننا تحديد مجموعتين تضم فترتين الأولى من بداية 1990 إلى غاية 1997 ، والتي شهدت مرحلة الاصلاح الاقتصادي وخلالها تم ادراج أهمية سوق رأس المال في التنمية الاقتصادية ليصبح السوق أدوات لنجاح البرنامج وتم اعتماد خطة لتنشيط البورصة والقضاء على معوقات نشاطها حيث عرف الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو متوازنة خصوصا خلال الفترة 1990 إلى غاية 1997 حيث بلغ معدل النمو في بداية هذه الفترة 5.6% في سنة 1990 و 5.49% في 1997 وشهدت هذه الفترة تخفيف العديد من الضوابط على الأسعار و تخفيض من مستوى الضرائب وتحرير التجارة والاستثمار جزئيا ، واصلاح القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة وكل هذا ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ، حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 1990 2012.9 دولار أمريكي ليرتفع في نهاية هذه الفترة ليصل إلى 2252 دولار أمريكي سنة 1997 ، وفي بداية الفترة الثانية 1998 إلى غاية 2018 ومع تواصل سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي حققت مصر تقدما كبيرا في بنيتها التحتية القانونية والضريبية والاستثمارية ففي سنة 2000 بلغ النمو الاقتصادي 6.37% ، ثم شهد انخفاضا عام 2011 حيث بلغ 3.53% ليشكل بعدها اتجاها واضحا نحو الارتفاع خلال الفترة 2012-2019 حيث بلغ 2.22% سنة 2013 و 5.55% سنة 2019 ليعاود الانخفاض بعدها بسبب جائحة كورونا ، بينما نلاحظ أن معدلات التضخم في الفترة الاولى أي من بداية 1990 إلى غاية 1997 عرف معدلات مرتفعة مقارنة مع بقية فترة الدراسة رغم تطبيق الاصلاح الاقتصادي إلى أن تحرير الأسعار ورفع الضوابط عليها أدى بدوره إلى زيادة معدلات التضخم حيث بلغ سنة 1995 15.74% ، ويرجع هذا أساسا إلى أسباب وعوامل أهمها ما يعرف بالتضخم المستورد نتيجة إرتفاع أسعار السلع الاستراتيجية من بلد المنشأ وإنعكاسه على السوق المحلية المصرية ، إضافة إلى المضاربات التي تحصل بالسوق المحلية المرتبطة بأسعار الصرف العملية من جهة وأسعار السلع الأساسية من جهة أخرى ، وفي بداية الفترة الثانية أي من سنة 1998 عرف الاقتصاد المصري انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغ سنة 1998 3.8% ويواصل تراجعها لغاية سنة 2001 ورغم نجاح الحكومة المصرية في السيطرة على معدلات التضخم حيث بلغت في عام 2001 2.27% إلا انه سرعان ما خرجت نسب التضخم عن السيطرة وبلغت 11.76% عام 2009 بعد أن كانت قاربت 18.3% سنة 2008 ، لتصل سنة 2017 معدل 29.5% وهي أعلى نسبة ، ويرجع هذا الارتفاع في مستويات التضخم في مصر إلى عدة اسباب من بينها تدني قيمة العملة المحلية ووزيادة الاعتماد على الواردات السلعية ، كما أن المشاكل

السياسية كان لها اثر بالغ على الاقتصاد المصري سواء على معدلات التضخم أو معدلات النمو الاقتصادي .

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سنقوم بالدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي والتي تتضمن في مرحلتها الأولى تحديد مجموعة من النماذج وهي مقترحة لهذه الدراسة، ثم نقوم بدراسة السببية بين بعض متغيرات النماذج ، كما يتضمن هذا المبحث أيضا تقدير النماذج المقترحة للدراسة ثم إجراء مختلف الاختبارات الإحصائية اللازمة ودراستها من الناحية الاقتصادية مستعملين في ذلك برنامج **Eviews10**.

### المطلب الأول: عرض نماذج الدراسة

#### أولا: تحديد عينة الدراسة

في دراستنا لأثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي لدول عينة الدراسة، اخترنا الدول التالية كعينة للدراسة: الجزائر، تونس ، المغرب ، مصر وكان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي ، واختيرت فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2022.

#### ثانيا: تحديد النموذج المقترح للدراسة

لدراسة أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي باستعمال نموذج سولو المطور حيث يتحدد نموذج الدراسة بناء على النماذج المقترحة التالية:

$$IGDPC_{it} = a_{0i} + a_1 INF_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث :

$IGDP_{it}$ : يمثل لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .

$IINF_{it}$ : يمثل لوغاريتم نسبة التضخم للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : : يمثل الحد العشوائي.

### المطلب الثاني: اختيار النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

#### أولاً: تقدير نموذج التجانس الكلي

تشير معطيات الجدول التالي إلى نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي

#### الجدول رقم 19: نموذج التجانس الكلي

Dependent Variable: LGDP  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 04/24/24 Time: 15:54  
 Sample: 1990 2022  
 Periods included: 33  
 Cross-sections included: 4  
 Total panel (balanced) observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	0.039154	0.187260	0.209090	0.8347
C	27.09981	0.323422	83.79081	0.0000
R-squared	0.000336	Mean dependent var		27.15680
Adjusted R-squared	-0.007354	S.D. dependent var		1.993090
S.E. of regression	2.000404	Akaike info criterion		4.239611
Sum squared resid	520.2103	Schwarz criterion		4.283290
Log likelihood	-277.8143	Hannan-Quinn criter.		4.257360
F-statistic	0.043718	Durbin-Watson stat		0.003938
Prob(F-statistic)	0.834706			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

#### ثانياً: تقدير نموذج الأثر الثابت

تشير معطيات الجدول التالي إلى نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

الجدول رقم 20: نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: LGDP  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 04/24/24 Time: 15:57  
 Sample: 1990 2022  
 Periods included: 33  
 Cross-sections included: 4  
 Total panel (balanced) observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-0.259574	0.109957	-2.360696	0.0198
C	27.53461	0.179675	153.2466	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.785132	Mean dependent var	27.15680
Adjusted R-squared	0.778364	S.D. dependent var	1.993090
S.E. of regression	0.938310	Akaike info criterion	2.747671
Sum squared resid	111.8142	Schwarz criterion	2.856868
Log likelihood	-176.3463	Hannan-Quinn criter.	2.792044
F-statistic	116.0151	Durbin-Watson stat	0.052604
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

ثالثاً: تقدير نموذج الأثر العشوائي

تشير معطيات الجدول التالي إلى نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

الجدول رقم 21: نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: LGDP  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 04/24/24 Time: 15:58  
 Sample: 1990 2022  
 Periods included: 33  
 Cross-sections included: 4  
 Total panel (balanced) observations: 132  
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-0.257469	0.109816	-2.344537	0.0206
C	27.53154	1.226574	22.44589	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		2.426739	0.8699
Idiosyncratic random		0.938310	0.1301

Weighted Statistics			
R-squared	0.040826	Mean dependent var	1.823743
Adjusted R-squared	0.033448	S.D. dependent var	0.951259
S.E. of regression	0.935215	Sum squared resid	113.7016
F-statistic	5.533296	Durbin-Watson stat	0.051171
Prob(F-statistic)	0.020159		

Unweighted Statistics			
R-squared	-0.018958	Mean dependent var	27.15680
Sum squared resid	530.2508	Durbin-Watson stat	0.010973

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

بعد تقدير النموذج وفقا للحالات التالية: نموذج Pooled التجانس الكلي، نموذج MEF الأثر الثابت، نموذج الأثر العشوائي MEA، يمكن تلخيص النتائج السابقة في الجدول التالي :

الجدول رقم 22: نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى: المتغير التابع  $LGDP_{it}$

المتغيرات	نموذج Pooled التجانس الكلي	نموذج MEF الأثر الثابت	نموذج MEA الأثر العشوائي
$LINF$	0.039154 0.209090 **(8.3470.)	-0.259574 -2.360696 *** (0.0198)	-0.257469 (-2.344537 **(0.0206)
الثابت	17979.74 (83.79081) **(0.000)	27.53461 153.2466 ( ** (0.000)	27.53154 (22.445890) ** (0.0000)
$R^2$	0.000336	0.785132	0.040826
F de Fisher Probabilité	0.043718 0.834706	116.0151 **0.000	5.533296 **0.020159
DW	0.003938	0.409	0.051171

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10 نظر الملحق رقم 3

(.) : تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار Student لمقدرات المعالم.

\*, \*\*, \*\*\* يدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

#### رابعاً: اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

سنقوم باختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلاءم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا الاختبار هي<sup>12</sup>:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{MNC} - R^2_{MC}) / (N-1)}{(1 - R^2_{MNC}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 4 الدول)

T: طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 33 سنة)

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج وعددها 1.

<sup>1</sup> Régis BOURBONNAIS, Op Cit, p350.

$R^2_{MC}$ : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي.

$R^2_{MNC}$ : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج غير المقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت.

$$F(4 - 1, 5 \times 33 - 4 - 1) = \frac{(0.785 - 0.0003) / (5 - 1)}{(1 - 0.785) / (4 \times 33 - 4 - 1)} = 115.88$$

وعند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها  $F_c = 115.88$  أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت:  $F(3,132) = 2.6$  وعليه نرفض الفرضية المعدومة وبمستوى معنوية 5% ونقول أن هناك اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

#### خامسا: اختبار تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود الأثر الفردي سوف نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمن:

الجدول رقم 23: إختبار هوسمن

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.143782	1	0.7045

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LINF	-0.259574	-0.257469	0.000031	0.7045

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمن  $\chi^2_c = 0.143$  أصغر مقارنةً بالإحصائية المجدولة  $\chi^2_1 = 3.841$  وهذا عند مستوى معنوية 5% وإضافة الى القيمة الاحتمالية  $P=0.704$ ، وهي اكبر من 5% ومنه نرفض الفرضية البديلة، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر العشوائي . هناك اختلاف في الحد العشوائي بين الدول والذي يتمثل في العوامل العشوائية الأخرى خارج النموذج و تختلف من دولة إلى أخرى مثل الموارد الاولية والسياحة والزراعة.....

#### سادسا: تقييم النموذج

من خلال النتائج الموضحة في الجدول الرقم (22) والخاص بنموذج الأثر العشوائي MEA والمقبول بناء على اختبار هوسمن، فإنه 4% من تغيرات الناتج الإجمالي تتحدد من داخل النموذج أي تتحدد بتغيرات النموذج المفسرة، والمتمثلة في التضخم، كما أن اختبار فيشر يدل على أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة عند مستوى 1%.

يعتبر التضخم وفقا لهذا النموذج متغير يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فزيادة التضخم بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج الإجمالي بـ 0.25%.

غير أن إحصائية درين واتسن  $DW = 0.010$  تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى مما يعني أن مقدرات المعالم السابقة غير متسقة.

#### المطلب الثالث : دراسة إستقرارية المتغيرات

عند دراسة السلاسل محل الدراسة سنستعمل إختبار جذر الوحدة وهذا من أجل معرفة وتحديد درجة تكامل المتغيرات ، حيث تنص الفرضية العدمية  $H_0$  على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في حين الفرضية البديلة تنص على أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي مستقرة ، سنستعمل في هذه الدراسة والخاصة بنماذج بانل كل من الإختبارات الأساسية التالية وهي :  
( PP – ADF – Im, Pesaran, shin ) ، وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (24) : نتائج إختبار جذر الوحدة للبانل

LINF		LGDP		المتغيرات	
عند الفرق الأول P-VALUE	عند المستوى P-VALUE	عند الفرق الأول P-VALUE	عند المستوى P-VALUE	نوع الاختبار	
P=0.0000	P=0.068	P=0.000	P=0.0.789	النموذج 2	Im,Pesaran,shin
P=0.0000	P=0.495	P=0.000	P=0.922	النموذج 3	
P=0.0000	P=0.101	P=0.037	P=1	النموذج 1	ADF
P=0.0000	P=0.124.	P=0.000	P=0.563	النموذج 2	
P=0.0000	P=0..622	P=0.000	P=0.935	النموذج 3	
P=0.0000	P=0.046	P=0.0001	P=1	النموذج 1	PP
P=0.0000	P=0.015	P=0.000	P=0.000	النموذج 2	
P=0.0000	P=0.119	P=0.000	P=0.398	النموذج 3	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول رقم 24 والذي يوضح نتائج جذر الوحدة لبانل فإن جميع إختبارات جذر الوحدة لكل من (Im,Pesaran,shin - ADF - PP ) تبين أن لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي (LGDP) ولوغاريتم التضخم (LINF) مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملتان من الدرجة (1)I

المطلب الرابع : اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين

يبين الجدول التالي نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيري الدراسة وهذا باستعمال اختبار سببية

غرانجر

الجدول رقم (25) : نتائج إختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 04/27/24 Time: 17:34  
Sample: 1990 2022  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLINF does not Granger Cause DLGDP	124	4.26879	0.0410
DLGDP does not Granger Cause DLINF		1.28838	0.2586

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول يلاحظ أن الإحتمال المقابل لإحصائية فيشر الخاصة بالفرضية العدمية ( التضخم لا يسبب النمو الاقتصادي ) أقل من 5% أي أن التضخم يسبب النمو الاقتصادي وهذا عكس الفرضية العدمية الثانية حيث أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 5% أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب التضخم في دول عينة الدراسة .

المطلب الخامس : إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات :

بما أن المتغيرات **LGDP** و **LINF** متكاملان من نفس الدرجة فإنه من الممكن البحث عن علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي وحت نتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك لهذه السلاسل يستلزم إجراء إختبار **KAO** للتكامل المشترك والذي يعتمد على الفرضية العدمية التي لاتجيز وجود تكامل مشترك عكس الفرضية البديلة التي تقر بوجود تكامل متزامن بين المتغيريين .

إختبار **KAO** :

الجدول رقم (26) : نتائج إختبار KAO للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test  
 Series: LGDP LINF  
 Date: 04/27/24 Time: 15:52  
 Sample: 1990 2022  
 Included observations: 132  
 Null Hypothesis: No cointegration  
 Trend assumption: No deterministic trend  
 User-specified lag length: 5  
 Newey-West fixed bandwidth and Parzen kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	1.825684	0.0339
Residual variance	0.014930	
HAC variance	0.035327	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه لإختبار كاو للتكامل المشترك عن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين لاتضخم والنمو الاقتصادي ,وبما أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1) I ومنه يمكن إستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطننة ARDL وهذا من أجل تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بينهما .

ثانيا: تقدير نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطننة ARDL

سنقوم الآن بتقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean group) , نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean group) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (Dynamic Fixed Effects )

أ: تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean group)

الجدول رقم 27: تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG)

Dependent Variable: D(LGDP)  
Method: ARDL  
Date: 04/27/24 Time: 16:40  
Sample: 1992 2022  
Included observations: 124  
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINF  
Fixed regressors: C  
Number of models evaluated: 16  
Selected Model: ARDL(2, 1)  
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LINF	98.35726	654.9201	0.150182	0.8809
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.000383	0.000149	-2.569727	0.0115
D(LGDP(-1))	-0.112440	0.157566	-0.713608	0.4769
D(LINF)	-0.016987	0.007330	-2.317471	0.0222
C	0.046629	0.013465	3.462881	0.0008
Mean dependent var	0.092879	S.D. dependent var	0.070670	
S.E. of regression	0.054171	Akaike info criterion	-3.137986	
Sum squared resid	0.337472	Schwarz criterion	-2.766716	
Log likelihood	224.1071	Hannan-Quinn criter.	-2.987119	

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة في المدى القصير فالمتغير المستقل التضخم معنوي وله تأثير سلبي على حجم الناتج الاجمالي المحلي، أي كلما زاد التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي ب 0.016% كما أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ( قيمة الاحتمال الحرج بلغت 0.0115) وهو مقبول عند مستوى 5% مما يؤكد إمكانية وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم واجمالي الناتج المحلي ، لكن يلاحظ أن المتغير التضخم غير معنوي بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل P=0.88 أي أنه لا يمكن إعتبره متغير مفسر في المدى الطويل .

ب: تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean group)  
الجدول رقم 28: تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة (MG)

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

DLGDP	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT						
LINF1	-9.610596	5.993416	-1.60	0.109	-21.35748	2.136283
SR						
ECT	-.0157317	.0121751	-1.29	0.196	-.0395945	.0081311
DLINF	.0254867	.0096665	2.64	0.008	.0065408	.0444327
_cons	.4836956	.3728383	1.30	0.195	-.2470539	1.214445

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج STATA15.1

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة في المدى القصير فالمتغير المستقل التضخم معنوي وله تأثير ايجابي على حجم الناتج الاجمالي المحلي, أي كلما زاد التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 0.025% كما أن معامل تصحيح الخطأ سالب و غير معنوي ( قيمة الاحتمال الحرج بلغت 0.196) وهو غير مقبول عند مستوى 5% مما يؤكد عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم واجمالي الناتج المحلي ,كما يلاحظ أن المتغير التضخم غير معنوي بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل  $P=0.109$  أي أنه لا يمكن إعتبره متغير مفسر في المدى الطويل .

ج: تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects

الجدول رقم 29: تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT						
LINF1	3.477851	1.995298	1.74	0.081	-.4328619	7.388563
SR						
ECT	-.0121332	.0059762	-2.03	0.042	-.0238463	-.0004201
DLINF	.0237219	.0088865	2.67	0.008	.0063046	.0411391
_cons	.3649406	.1654535	2.21	0.027	.0406577	.6892235

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج STATA15.1

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة في المدى القصير فالمتغير المستقل التضخم معنوي وله تأثير ايجابي على حجم الناتج الاجمالي المحلي, أي كلما زاد التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 0.023 % كما أن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي ( قيمة الاحتمال الحرج بلغت 0.042) وهو مقبول عند مستوى 5% مما يؤكد إمكانية وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم واجمالي الناتج المحلي , كما يلاحظ أن المتغير التضخم غير معنوي بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل  $P=0.081$  أي أنه لا يمكن إعتبره متغير مفسر في المدى الطويل .

إختيار نموذج بانل الديناميكي الملائم

يبين الجدول نتائج تقدير ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean group) , نموذج وسط المجموعة (Mean group) , التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects) وللمفاضل بينهم تم الاستعانة باختبار هوسمن والنتائج مدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم 30: جدول المفاضلة بين نماذج تقدير ( Panel ARDL )

القرار	قيمة الاحتمال	قيمة الاحصائية	المفاضلة بين	
PMG	0.9	0.01	PMG/MG	Hausman
PMG	0.99	0.00	PMG/DFE	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج STATA15.1 و Eviews10

### خلاصة الفصل

لقد تبين لنا في هذا الفصل الذي احتوى على الدراسة التطبيقية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة، أن النموذج المناسب لعينة الدراسة هو نموذج الأثر العشوائي (MEA) وذلك من خلال التقييم الاقتصادي والإحصائي للنموذج، وكذلك بناء على اختبار هوسمن، حيث أن التضخم وفقاً لهذا النموذج متغير يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فزيادة التضخم بـ 1% يؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.016% الأمر الذي يدل على الدور الذي يلعبه التضخم في التأثير على النمو الاقتصادي.

ومن أجل تحسين القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة، قمنا أولاً باختبار التكامل المشترك وهو اختبار KAO بين متغيرات الدراسة من أجل إثبات وجود علاقة طويلة الأجل بين بينهما .  
وبما أن المتغيرات LGDP و LINF متكاملان من نفس الدرجة إستخدامنا نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وهذا من أجل تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بينهما .

حيث وبعد التقدير وفق نموذج وسط المجموعة (Mean group) و نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean group) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (Dynamic Fixed Effects) تبين أن نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean group) هو الأفضل وفق إختبار هوسمن حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة في المدى القصير فالمتغير المستقل التضخم معنوي وله تأثير سلبي على حجم الناتج الاجمالي المحلي، أي كلما زاد التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.016% كما أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ( قيمة الاحتمال الحرج بلغت 0.0115) وهو مقبول عند مستوى 5% مما يؤكد إمكانية وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم واجمالي الناتج المحلي ، لكن يلاحظ أن المتغير التضخم غير معنوي بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل  $P=0.88$  أي أنه لا يمكن إعتبره متغير مفسر في المدى الطويل .

الخاتمة

## خاتمة :

تعتبر معدلات التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على الوضع والاستقرار الاقتصادي لأي بلد فهو ظاهرة اقتصادية نقدية تعد من المشاكل التي تواجهها كل الدول مهما كان مستواها الاقتصادي متطورا كان او ناميا حيث تقف هذه الظاهرة عائقا أمام متطلبات التنمية الاقتصادية ونظام التسعير وقطاع الأجور إضافة إلى تأثيره على مستويات أسعار الصرف , فلقد واجهت أغلب الدول النامية مشكلة إرتفاع مستويات التضخم وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي واعتبرتها الحكومات من المشكلات الأساسية التي لها آثار كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى معيشة الأفراد , ومن هذا المنطلق فلقد زاد إهتمام الباحثين الاقتصاديين في بحث ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم , والتي مازالت تثير جدلا واسعا بين المفكرين والمدارس الاقتصادية المختلفة خاصة في مجال البحث عن الأسباب الكامنة وراء حدوث التضخم والآثار الاقتصادية المترتبة عليه عموما وعلى مشكلة النمو الاقتصادي خصوصا , حيث في مقابل وجود سياسة توسعية تسعى لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة وتعزيز النمو الاقتصادي يترتب عنها أيضا على غرار الآثار الايجابية إرتفاع في معدلات التضخم لكن في المدى الطويل يزيد المعروض الكلي السلعي والخدماتي فينخفض التضخم , ومن جهة اخرى إعتقاد السياسة الانكماشية من طرف الحكومات له تأثير على خفض مستويات التضخم لكن يتم ذلك أحيانا على حساب النمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن البنوك المركزية تتبنى سياسة إستهداف التضخم محاولة إبقائه في مستويات لا تضر معدلات نمو الناتج المحلي وهذا عن طريق سياسات نقدية مختلفة خاصة إذا كنا التضخم مدفوع بعوامل جذب الطلب ومن خلال هذا يتم الحكم على مدى كفاءة البنك المركزي في استهداف التضخم , لكن عندما يكون التضخم مدفوع بعوامل دفع النفقة ينتج عنه ارتفاع في الأسعار مؤقتا ويكون هذا خارج نطاق سيطرة البنك المركزي .

ولمحااربة وعلاج التضخم تنتهج الحكومات سياسات مالية ونقدية تستهدف من خلالها جانب الطلب الكلي فمن خلال السياسة النقدية تستخدم ادوات للتحكم في المعروض النقدي حيث كلما زاد هذا المعروض عن حجم المعروض من السلع والخدمات زاد التضخم والعكس صحيح حيث ترفع الدولة من مستوى أسعار

الفائدة وبالتالي ينخفض الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى انخفاض التضخم ، أيضا يمكن للبنك المركزي تخفيض معدلات التضخم من خلال زيادة الاحتياطي الاضامى وسياسة السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء الأوراق المالية بهدف سحب السيولة النقدية مما يؤدي إلى إنخفاض في مستويات الطلب الكلي ، ويمكن للحكومات إستعمال أدوات السياسة المالية وعلى رأسها الانفاق الحكومى ومعدلات الضرائب فخفض الانفاق الحكومى خاصة الانفاق الاستهلاكي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي ومن ثم تراجع معدلات التضخم وبالنسبة للضرائب فتقوم الحكومة بزيادة معدلات الضرائب خاصة تلك المتعلقة بالدخل الفردي مما يؤثر على حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات فينخفض المستوى العام للأسعار .

ومن جانب السياسات التي تستهدف العرض يمكن تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية من أجل الحد من ظاهرة التضخم بواسطة مجموعة من القنوات أهمها :تخفيض معدلات الضرائب ، إصلاحات أسواق العمل ، تحسين التعليم والمهارات والتدريب ، تحرير أسواق السلع والخدمات ،حوافز لتمكين الشركات الناشئة ، تحسبن البنية التحتية.

وللرجوع إلى النمو الاقتصادي الذي اعتبره الباحثون مؤشر للدلالة على الأداء الاقتصادي ومستوى الرفاهية والمعيشة حيث يمكن قياسه من خلال الزيادة في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ويكون كذلك في الزيادة في السلع والخدمات التي ينتجها الفرد حيث وفي اطار دراسة العوامل المرتبطة به نجد ظاهرة التضخم من أهم المتغيرات والمحددات المؤثرة له فيعتبر التضخم من أهم الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها معظم الدول ومن بينها الجزائر التي حاولنا من خلال موضوعنا هذا دراسة العلاقة بين النمو والتضخم ، وإنطلاقا مما سبق ذكره حاولنا في دراستنا النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية : إلى إي مدى يمكن لتغيرات معدلات التضخم أن تؤثر على مستويات الناتج المحلي الاجمالي لدول عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2022.

حيث توصلنا في دراستنا هذه إلى النتائج التالية :

أ-نتائج الدراسة:

بينت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع والتي تضمنت الدراسة القياسية لأثر التضخم على إجمالي الناتج المحلي في دول عينة الدراسة مجموعة من النتائج التالية :

\* وجود إرتباط ضعيف وسالب بين التضخم واجمالي الناتج المحلي وهذا من خلال الدراسة التحليلية الوصفية ACP

في الجزائر يقدر بـ :  $r = -0.468$  أي أن هناك علاقة عكسية أي أن التضخم يؤثر بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي , حيث عرفت مستويات معدلات التضخم أكبر قيم لها خلال الفترة 2012 إلى 2022 وهي فترة مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد العديد من البرامج التنموية التي إعمدها الحكومة في مختلف القطاعات والذي تزامن مع إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة , أما بالنسبة للتضخم فالفترة من 1992 إلى 1996 شهد مستويات مرتفعة والتي ترجع إلى ضعف الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر وتزامنت مع إنهيار أسعار النفط , كما تميزت هذه الفترة بمرحلة التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر وتحرير الأسواق .

, وهذا على عكس مصر الذي يوجد فيها ارتباط موجب وضعيف حيث معامل الارتباط يقدر بـ  $r = 0.137$  أي أن هناك علاقة طردية بينهما , أما في تونس فمعامل الارتباط يقدر بـ :  $r = 0.395$  أي أن هناك علاقة طردية أي أن التضخم يؤثر بشكل ايجابي على إجمالي الناتج المحلي وبالنسبة للمغرب فمعامل الارتباط يساوي  $r = -0.447$  .

\* من خلال نتائج اختبار تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر العشوائي أي أن هناك اختلاف في الحد العشوائي بين الدول والذي يتمثل في العوامل العشوائية الأخرى خارج النموذج و تختلف من دولة إلى أخرى مثل الموارد الأولية والسياحة والزراعة..... , مما يثبت صحة الفرضية الثانية : (يعتبر نموذج الأثر العشوائي الأفضل في تفسير العلاقة بين التضخم والناتج المحلي).

\* بين نتائج إختبار العلاقة السببية بين متغيري الدراسة باستعمال اختبار سببية غرانجر أن التضخم يسبب النمو الاقتصادي والعكس صحيح أن النمو الاقتصادي لا يسبب التضخم في دول عينة الدراسة , مما

يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة : (وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين التضخم وحجم الناتج المحلي الاجمالي).

\* من خلال النموذج القياسي وباستعمال النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة ( Pooled Mean group ) بينت وجود علاقة في المدى القصير بين المتغير المستقل التضخم والمتغير التابع إجمالي الناتج المحلي حيث أن التضخم معنوي وله تأثير سلبي على حجم الناتج الاجمالي المحلي, أي كلما زاد التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي ب 0.016% , ويلاحظ كذلك أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ( قيمة الاحتمال الحرج بلغت 0.0115 ) وهو مقبول عند مستوى 5% مما يؤكد إمكانية وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم واجمالي الناتج المحلي , لكن يلاحظ أن المتغير التضخم غير معنوي بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل  $P=0.88$  أي أنه لايمكن إعتبره متغير مفسر في المدى الطويل , مما يثبت صحة الفرضية الرابعة : (هناك تأثير سلبي للتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في دول عينة الدراسة).

#### ب -توصيات و إقتراحات الدراسة :

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع التضخم والنمو الاقتصادي نقدم جملة من الاقتراحات التالية :

\* يجب أن يكون هناك تنسيق بين البنوك المركزية والجهات الحكومية لكل دولة من دول عينة الدراسة وهذا في إطار تنفيذ السياسات الاقتصادية العامة ( النقدية والمالية ) المثلثة للدولة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة خاصة فيما يتعلق بمجابهة التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة أداء القطاع الاستثماري .

\* ترشيد الانفاق الحكومي مما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية دون التأثير على مستويات معدل التضخم .

\* ضرورة تنويع مصادر النمو الاقتصادي وتشجيع قطاع الصادرات لدول عينة الدراسة و التقليل من فاتورة الاستيراد وتشجيع الانتاج المحلي وهذا تجنباً للتضخم المستورد .

#### ج - آفاق الدراسة :

يمكن طرح واقتراح مجموعة من المواضيع التي نراها مهمة في مجال التضخم والنمو الاقتصادي والتي يمكن دراستها و البحث فيها وهي كالآتي :

- \* دراسة مقارنة لأثر تقلبات أسعار النفط على مستويات التضخم والنمو الاقتصادي للدول المنتجة والمستوردة له .
- \* دراسة أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم والنمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA .
- \* تقلبات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الدول النفطية وغير النفطية .
- \* دراسة تأثير التجارة الدولية وأسعار السلع العالمية على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول .

# قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

- 1- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،
- 2- اسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الاردن، 2004 .
- 3- وديع طولوس ، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ، 2011.
- 4- كلاوس روزه، الأسس العامة لنظرية النمو الإقتصادي، ترجمة عدنان عباس علي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1960.
- 5- محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1979.
- 6- محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار النهضة العربية بيروت ، 2002 .
- 7- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 8- ميبر وبالدين، التنمية الاقتصادية، الدار الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة.
- 9- سالم توفيق النجفي، محد صالح زكي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، العراق، 1988.
- 10- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل، عمان ،الاردن، 2013 .
- 11- سهير محمود معتوق ، النظريات و السياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1989 .
- 12- سليم، إيمان محمد محمد، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، 2000.
- 13- عبد الرحيم بوادجي ومحمد خالد الحريري، الاقتصاد الكلي ، منشورات جامعة دمشق، 2012 .
- 14- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 15- علي غزاوي و حازم البني، دراسات في الاقتصاد، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس لبنان ، 1999 .
- 16- عصام خوري وعدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2004.
- 17-
- 18- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الإقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.

- 19- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الإقتصادي ، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006.
- 20- فردريل م -شرر، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثيره بالإبتكار التكنولوجي، ط1، ترجمة علي ابوعمشة، دار النشر عبيكان، الرياض، 2001.
- 21- صلاح الدين نامق، نظرية التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
- 22- صلاح الدين نامق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965 .
- 23- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحسن العصرية ، بيروت، 2013.
- 24- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2003
- 25- روان عطوان ، مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية ، دار البعث للطباعة و النشر ، نشر أبيليوس، 1989،
- 26- ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
- 27- ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر بدون سنة ، ص215.
- 28- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الإقتصاد ، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 29- غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2004 .

### الأطاريح :

- 30- جبوري محمد، تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي ، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل ، (اطروحة دكتوراة:نقود، بنوك ومالية) ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013/2012.
- 31- حاشي النوري، أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي ، دراسة تحليلية قياسية لدول شمال افريقيا والشرق الأوسط MENA خلال الفترة 1980-2012 ، (اطروحة دكتوراة:اقتصاد كمي) ، المدرسة الوطنية للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،الجزائر 2015/2014 .
- 32- نوري محمد عبيد الكصب الجبوري ، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الإقتصادي لجمهورية العراق (1990-2008) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2010.
- 33- عبدالعزيز بلعايب ، اثر عتبة التضخم على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980 - 2020 ، (اطروحة دكتوراة:اقتصاد كمي) ، قسم العلوم

الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر  
2023/2022 .

34- شلوفي عمير ، التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول  
المغرب العربي 1980-2014 ، (اطروحة دكتوراة:اقتصاد كمي) ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم  
الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2018/2017.

35- يحيات مليكة ، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، (اطروحة  
دكتوراة:اقتصاد) ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر  
3 ، الجزائر 2007/2006 .

### المقالات :

36- ايمان محمد عبد اللطيف ، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على  
الحالة المصرية خلال الفترة ( 1961-2018) ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة  
، المجلد 21 ، العدد 3، جويلية 2020 .

37- بن العايب عبد العزيز وكبير مولود ، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية  
خلال الفترة (1980-2019) ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، العدد 5 ، جوان 2016.

38- بن زروق ايمان ، أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة  
(1990-2019) ،المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد 39، جانفي 2022 .

39- محي الدين الحاج ، دراسة قياسية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني ، مجلة جامعة  
دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد 21 ، العدد 1 ، 2005 .

40- منى مصطفى البرادعي، منال متولي، البعد البشري والنمو الاقتصادي النظرية والتطبيق ، سلسلة  
أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 17 ، القاهرة، 2001.

41- مهند عزيز ، قياس عتبة التضخم من خلال تأثير التضخم على نمو ال (GDP) في الاقتصاد  
العراقي ،مجلة جامعة دهوك ، المجلد 21 ، العدد 1 ، 2018.

42- عبد الله قوري يحيى ، محددات التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات  
الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012 ، مجلة الباحث ، العدد 14 ، 2014 .

43- عبد السلام مسعود رحومة وعبد العزيز علي صالح ، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا  
دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018 ، مجلة الجامعي بن غازي، العدد 30 ، 2019 .

44- علي يوسفات ، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-  
2009) ،مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- 45- Arrous Jean, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999.
- 46- Baltagi H.Badi, **Econometric Analysis of Panel Data**, second edition, New Jersey, Jhohn Wiley & Sons,2001.
- 47- Barro Robert J., Sala-I-Martin Xavier, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996.
- 48- Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, « **Econométrie** », 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004.
- 49- R.S thorn , **Théorie monétaire** , (paris : dunod , 1975 )
- 50- Sevestre Patrick, **Econométrie des données de panel**, Paris, Dunod,2002.
- 51- Sevestre Patrick, **Econométrie des données de panel**, Paris, Dunod,2002.
- 52- Thomas Albain, **Econométrie des variables qualitatives**, Paris, Dunod, 2000.
- 53- Wiliam Green , **Ecnometric Analysis**, 5th ed , NJ: Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

الأطاريح

- 54- KHAI T M, **DETERMINANTS OF INFLATION IN MALAYSIA 1981-2010**, (Thesis: Master in Business Administration), December 2011.
- 55- Mamo F T, **Economic Growth and Inflation A panel data analysis**, (Thesis: Master Programme), Department of Social Sciences Economics, Södertörns University, Sweden, 2012.
- 56- ONARAN S, **THE IMPACTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON ECONOMIC GROWTH IN TURKEY:1980-2015**, (Master Thesis), Department of Economics, GRADUATE SCHOOL OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES, ISTANBUL TECHNICAL UNIVERSITY, Turkey,2016.
- 57- Pypko Sergii, **INFLATION AND ECONOMIC GROWTH: THE NON-LINEAR RELATIONSHIP. EVIDENCE FROM CIS COUNTRIES**, (Thesis: Master in Economics), Kyiv School of Economics, 2009.

- 58- Delalande.Daniel ,**Croissance Economique**, Les cahiers Français, Decouvert de l economie , Concepts et mecanismes, La Documentation francais , n<sup>o</sup> 279, 1997.
- 59- DORNBUSCH R. & FISCHER S, **MACRO ECONOMICS**, Mcgraw-Hill College, Vol 06, Ohio, 1993.
- 60- Mohsin s khan , Abdelhak S Senhadji , **Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth** , IMF WORKING PAPERS, June2000.
- 61- Robert J Barro , **Inflation and Economic Growth** , IMF WORKING PAPERS,October 1995.
- 62- Guellec, Dominique et Ralle, Pierre, **Les nouvelles theories de la croissance**, edition La decouvert,Paris, 1996 .
- 63- Gokal v & hanif s, **RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH**,Economics Department, Reserve Bank of Fiji, Suva, Fiji, Dec 2004.
- 64- Gatawa N M, Abdulgafar A & Olarinde M O, **Impact of Menev Sypply and Inflation on Economic Growth in Nigeria (1973-2013)**, Journal of Econmics and Finance, Vol 8, No 3, MAY-JUNE 2017.
- 65- Hanaa Kheir-El-Din, Hala Abou-Ali. , **INFLATION AND GROWTH IN EGYPT: IS THERE A THRESHOLD EFFECT?**, Middle East Development Journal, Vol 01, No 01, 2009.
- 66- Mamo F T, **Economic Growth and Inflation A panel data analysis**, (Thesis: Master Programme),Department of Social Sciences Economics, Södertörns University, Sweden, 2012.
- 67- M W Madurapperum, **Impact of Inflation on Economic Growth in Sri Lanka**, journal of world Economic Research, Vol 05, No 01, 2016.

المواقع الإلكترونية الرسمية

- 68- موقع المنظمة العالمية للتجارة: [www.wto.org](http://www.wto.org)
- 69- موقع البنك العالمي: [www.banquemondiale.org](http://www.banquemondiale.org)
- 70- موقع الديوان الوطني للإحصاء: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- 71- موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: [www. Dhaman.org](http://www.Dhaman.org)
- 72- موقع (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : [www.escwa.un.org](http://www.escwa.un.org)
- 73- موقع صندوق النقد العربي: [www.amf.org.org](http://www.amf.org.org)

الملاحق

الملحق رقم (1) : معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

	الجزائر	تونس	المغرب	مصر
1990	0.8000058	7.94981944	3.411812226	5.667029157
1991	-1.2000059	3.9045453	7.216088154	1.125404594
1992	1.8000023	7.80572888	-2.09773875	4.472859185
1993	-2.1000076	2.18982886	-0.7405917	2.900790799
1994	-0.89999655	3.17841132	10.58800042	3.973172181
1995	3.79999479	2.35166985	-5.40544787	4.642458774
1996	4.09999847	7.14608097	12.37287627	4.988730566
1997	1.09999994	5.4409435	-1.56070235	5.492354742
1998	5.10000361	4.78376248	7.238552677	5.575497461
1999	3.20000155	6.05463448	1.697061477	6.053438783
2000	3.8	4.70997291	2.582180915	6.370003832
2001	3	3.79627166	7.721825196	3.535251973
2002	5.6	1.32255715	3.730197375	2.390204026
2003	7.2	4.70239953	6.17110215	3.193454737
2004	4.3	6.23579072	4.571380165	4.092071611
2005	5.9	3.48654554	3.19224973	4.471744472
2006	1.70000001	5.24409983	7.79082001	6.843838194
2007	3.4	6.70952097	3.441067767	7.087827427
2008	2.4	4.23778148	5.684539363	7.156283566
2009	1.6	3.04345012	3.745769401	4.6735998
2010	3.6	2.97113275	3.499557094	5.147234858
2011	2.9	-2.0466339	5.524645233	1.764571949
2012	3.4	4.21667712	3.062343685	2.226199799
2013	2.8	2.42993096	4.122212869	2.185466054
2014	3.8	3.09032803	2.71924408	2.91591188
2015	3.7	0.96770315	4.344582976	4.372019078
2016	3.2	1.11742586	0.521185506	4.346643456
2017	1.3	2.23783869	5.057898162	4.181221
2018	1.2	2.62493009	3.06564133	5.331108619
2019	1	1.58784673	2.890974761	5.552093072
2020	-5.1	-8.81792563	-7.17820744	3.550164838
2021	3.4	4.40547539	8.02098437	3.290646012
2022	3.20000165	2.43786606	1.258543984	6.587845609

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (2) : معدلات التضخم للجزائر وبعض الدول الأخرى

	الجزائر	تونس	المغرب	مصر
1990	16.65253	6.545293	6.782594	16.75637
1991	25.88639	8.193715	7.986166	19.74854
1992	31.66966	5.824345	5.740247	13.63742
1993	20.54033	3.974956	5.183114	12.08979
1994	29.04766	4.733231	5.141672	8.154231
1995	29.77963	6.24415	6.123582	15.74223
1996	18.67908	3.725145	2.986809	7.187104
1997	5.733523	3.652026	1.038199	4.625606
1998	4.950162	3.125366	2.753113	3.872575
1999	2.645511	2.690125	0.684783	3.079499
2000	0.339163	2.962308	1.894635	2.683805
2001	4.225988	1.983333	0.619802	2.269757
2002	1.418302	2.721033	2.79562	2.737239
2003	4.268954	2.712592	1.167734	4.507776
2004	3.9618	3.63228	1.493444	11.27062
2005	1.382447	2.017786	0.982642	4.869397
2006	2.311499	3.225253	3.284762	7.644526
2007	3.678996	2.966944	2.042085	9.318969
2008	4.858591	4.345028	3.714843	18.31683
2009	5.73706	3.664903	0.971863	11.7635
2010	3.911062	3.33898	0.993557	11.26519
2011	4.524212	3.240028	0.906925	10.06493
2012	8.891451	4.611844	1.287122	7.111729
2013	3.254239	5.316235	1.880655	9.46972
2014	2.916927	4.625551	0.44231	10.07022
2015	4.784447	4.437371	1.557907	10.37049
2016	6.397695	3.629399	1.635311	13.81361
2017	5.591116	5.308848	0.754663	29.50661
2018	4.26999	7.307592	1.803917	14.40147
2019	1.951768	6.720075	0.303386	9.1528
2020	2.415131	5.634151	0.705969	5.044933
2021	7.226063	5.70635	1.401959	5.214049
2022	9.265516	8.306461	6.657042	13.89566

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (3) : نتائج تقدير نماذج بانل

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel Least Squares  
Date: 04/24/24 Time: 15:54  
Sample: 1990 2022  
Periods included: 33  
Cross-sections included: 4  
Total panel (balanced) observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	0.039154	0.187260	0.209090	0.8347
C	27.09981	0.323422	83.79081	0.0000

R-squared	0.000336	Mean dependent var	27.15680
Adjusted R-squared	-0.007354	S.D. dependent var	1.993090
S.E. of regression	2.000404	Akaike info criterion	4.239611
Sum squared resid	520.2103	Schwarz criterion	4.283290
Log likelihood	-277.8143	Hannan-Quinn criter.	4.257360
F-statistic	0.043718	Durbin-Watson stat	0.003938
Prob(F-statistic)	0.834706		

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 04/24/24 Time: 15:58  
Sample: 1990 2022  
Periods included: 33  
Cross-sections included: 4  
Total panel (balanced) observations: 132  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-0.257469	0.109816	-2.344537	0.0206
C	27.53154	1.226574	22.44589	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		2.426739	0.8699
Idiosyncratic random		0.938310	0.1301

Weighted Statistics			
R-squared	0.040826	Mean dependent var	1.823743
Adjusted R-squared	0.033448	S.D. dependent var	0.951259
S.E. of regression	0.935215	Sum squared resid	113.7016
F-statistic	5.533296	Durbin-Watson stat	0.051171
Prob(F-statistic)	0.020159		

Unweighted Statistics			
R-squared	-0.018958	Mean dependent var	27.15680
Sum squared resid	530.2508	Durbin-Watson stat	0.010973

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel Least Squares  
Date: 04/24/24 Time: 15:57  
Sample: 1990 2022  
Periods included: 33  
Cross-sections included: 4  
Total panel (balanced) observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-0.259574	0.109957	-2.360696	0.0198
C	27.53461	0.179675	153.2466	0.0000

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.785132	Mean dependent var	27.15680
Adjusted R-squared	0.778364	S.D. dependent var	1.993090
S.E. of regression	0.938310	Akaike info criterion	2.747671
Sum squared resid	111.8142	Schwarz criterion	2.856868
Log likelihood	-176.3463	Hannan-Quinn criter.	2.792044
F-statistic	116.0151	Durbin-Watson stat	0.052604
Prob(F-statistic)	0.000000		

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.143782	1	0.7045

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LINF	-0.259574	-0.257469	0.000031	0.7045

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/27/24 Time: 17:34  
Sample: 1990 2022  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLINF does not Granger Cause DLGDP	124	4.26879	0.0410
DLGDP does not Granger Cause DLINF		1.28838	0.2586

Kao Residual Cointegration Test

Series: LGDP LINF  
Date: 04/27/24 Time: 15:52  
Sample: 1990 2022  
Included observations: 132  
Null Hypothesis: No cointegration  
Trend assumption: No deterministic trend  
User-specified lag length: 5  
Newey-West fixed bandwidth and Parzen kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	1.825684	0.0339
Residual variance	0.014930	
HAC variance	0.035327	

Dependent Variable: D(LGDP)  
Method: ARDL  
Date: 04/27/24 Time: 16:40  
Sample: 1992 2022  
Included observations: 124  
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINF  
Fixed regressors: C  
Number of models evaluated: 16  
Selected Model: ARDL(2, 1)  
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LINF	98.35726	654.9201	0.150182	0.8809
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.000383	0.000149	-2.569727	0.0115
D(LGDP(-1))	-0.112440	0.157566	-0.713608	0.4769
D(LINF)	-0.016987	0.007330	-2.317471	0.0222
C	0.046629	0.013465	3.462881	0.0008
Mean dependent var	0.092879	S.D. dependent var	0.070670	
S.E. of regression	0.054171	Akaike info criterion	-3.137986	
Sum squared resid	0.337472	Schwarz criterion	-2.766716	
Log likelihood	224.1071	Hannan-Quinn criter.	-2.987119	

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (4) : تقدير النماذج ( Panel ARDL ) وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG)

Dependent Variable: D(LGDP)  
Method: ARDL  
Date: 04/27/24 Time: 16:40  
Sample: 1992 2022  
Included observations: 124  
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINF  
Fixed regressors: C  
Number of models evaluated: 16  
Selected Model: ARDL(2, 1)  
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LINF	98.35726	654.9201	0.150182	0.8809
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.000383	0.000149	-2.569727	0.0115
D(LGDP(-1))	-0.112440	0.157566	-0.713608	0.4769
D(LINF)	-0.016987	0.007330	-2.317471	0.0222
C	0.046629	0.013465	3.462881	0.0008
Mean dependent var	0.092879	S.D. dependent var	0.070670	
S.E. of regression	0.054171	Akaike info criterion	-3.137986	
Sum squared resid	0.337472	Schwarz criterion	-2.766716	
Log likelihood	224.1071	Hannan-Quinn criter.	-2.987119	

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (5) : تقدير النماذج (Panel ARDL) وفق نموذج وسط المجموعة (MG)

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	DLGDP	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT	LINF1	-9.610596	5.993416	-1.60	0.109	-21.35748	2.136283
SR	ECT	-.0157317	.0121751	-1.29	0.196	-.0395945	.0081311
	DLINF	.0254867	.0096665	2.64	0.008	.0065408	.0444327
	_cons	.4836956	.3728383	1.30	0.195	-.2470539	1.214445

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج STATA15.1

الملحق رقم (6) : تقدير النماذج (Panel ARDL) وفق نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic

Fixed Effects

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

		Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT	LINF1	3.477851	1.995298	1.74	0.081	-.4328619	7.388563
SR	ECT	-.0121332	.0059762	-2.03	0.042	-.0238463	-.0004201
	DLINF	.0237219	.0088865	2.67	0.008	.0063046	.0411391
	_cons	.3649406	.1654535	2.21	0.027	.0406577	.6892235

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج STATA15.1

الملحق رقم (7) : جدول المفاضلة بين نماذج تقدير (Panel ARDL)

القرار	قيمة الاحتمال	قيمة الاحصائية	المفاضلة بين	
PMG	0.9	0.01	PMG/MG	Hausman
PMG	0.99	0.00	PMG/DFE	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج STATA15.1 و Eviews10